جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

الدراسة القومية لتفعيل دور الشباب الريفى فى التنمية الزراعية في الوطن العربي

الخرطوم

اكتوبر/ (تشرين أول) / 2001

جمهورية السودان ـ الخرطوم ـ العمارات شارع (7) St. No. (7) ـ Al ـ Amarat ـ Khartoum ـ الرمز البريدي: Postal Code:11113 ـ تلكس : Telex:22554 AOAD SD ـ بريد الكتروني : E.Mail: aoad @ sudanmail. net
برقياً : أواد الخرطوم ـ Cable: AOAD Khartoum ـ فاكس : Fax : (249 ـ11 ـ) 471402 ـ تلفونات: 472183 ـ 472176 | ـ11ـ 249 | ـ Telephones: ص . ب : P.O. Box: 474

التقديم

تقـديم

إزداد في السنوات الأخيرة عزوف الشباب الريفي عن المشاركة في الأنشطة الزراعية التقليدية في معظم دول المنطقة العربية ، مدفوعاً بتطلعاته لتحقيق أوضاع إقتصادية وإجتماعية أفضل ، حيث هجر العديد منهم الأرياف متجهاً إلى المدن والمجمعات الصناعية الكبري ، بحثاً عن مصادر دخل أكثر إستقراراً وأمناً مما تتيحه المهن الزراعية، خاصة العمل في الأنشطة الخدمية وفي مجال الصناعة.

فالإنسان بطبعه يسعى إلى البحث عن فرص أفضل لحياته وإستقراره متنقلاً من موقع عمل لآخر ومن مهنة إلى مهنة في سبيل تحقيق المستوى المعيشى الذي يناسبه ، فهجرت أعداد كبيرة الأرياف متهجة إلى المدن الكبري وبعضها إتجه إلى خارج حدود بلده ، خاصة شريحة الشباب ، الذي يعتمد عليه في أعمال الزراعة ، فكانت نتيجة ذلك الحراك أن إختل التوازن الإقتصادي والإجتماعي في المنطقة بصفة عامة ، وتدني عائد القطاع الزراعي ، الذي آلت إدارته إلى كبار السن والنساء والأطفال.

ولمعالجة تلك الظاهرة بذلت حكومات العديد من الدول جهوداً مقدرة ، لتشجيع شريحة الشباب ، التي تشكل أساس البنيان الإقتصادي في الأرياف ، على البقاء في أماكن الإنتاج ، مستحدثة العديد من الصيغ والآليات لدعم مشروعاتهم الإنتاجية ، خاصة في المجال الزراعي ، حيث وفرت الحكومات من خلال صناديق ومحافظ الإئتمان قروضاً ميسرة لإقتناء وسائل الإنتاج الحديثة ، وساعدت على تكوين العديد من الجمعيات والتعاونيات والإتحادات التي تخدم هذه الشريحة ، كما إهتمت الحكومات بترقية مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية في الريف لجعله أكثر جذباً ، مما كان عليه ، تشجيعاً للهجرة العكسية من أجل دفع عجلة التنمية بسواعد وعقول الشباب.

وفي إطار إهتمام المنظمة بهذه الشريحة ، ضمنت برنامجها الفرعي لتفعيل المشاركة الشعبية في أنشطة التنمية الريفية والزراعية المستدامة ، مشروعاً لتفعيل مشاركة الشباب الريفي في الأنشطة الزراعية ، ويهدف هذا المشروع إلى التعرف على التركيبة العمرية لسكان الريف في المنطقة العربية ، ومستويات الهجرة الداخلية والخارجية ، كما يهدف المشروع أيضاً إلى التعرف على الإحتياجات من المستلزمات التقنية الضرورية للمزراعين

الشباب ، لمضاعفة الإنتاج وتحسينه كماً ونوعاً . ومن المخطط له تقدم الدراسة مقترحات تطويرية محددة ، لتفعيل مشاركة الشباب الريفي في التنمية الزراعية ، بالإستناد إلى التجربة الدولية في هذا المجال.

تقع هذه الدراسة في خمسة أبواب ، إختص الأول منها ببحث الخصائص الإقتصادية والإجتماعية لسكان الريف العربي ومستوى مشاركة الشباب الريفي في الأنشطة الزراعية، فيما ناقش الباب الثاني العوامل التي تقف وراء ظاهرة عزوف الشباب الريفي عن المشاركة في الأنشطة الزراعية.

أما الباب الثالث من الدراسة فقد بحث الإتجاهات الحديثة لتفعيل مشاركة الشباب في التنمية الزراعية ، حيث تم إستهلاله بعرض نماذج قطرية عربية للبرامج الإرشادية والتدريبية الموجهة لشريحة الشباب في الريف العربي ، كما تم إستعراض نماذج من أنشطة المؤسسات الإقليمية والدولية المخصصة لإدماج الشباب في الجهود التنموية في الريف ، كما عرض الباب نماذج للمشروعات التنموية الرائدة التي تنفذها الجمعيات والمنظمات الوطنية غير الحكومية.

فيما يتعلق الباب الرابع فقد خصص لبحث المعوقات التي تواجه جهود الدول في تشجيع مشاركة فئة الشباب في الأنشطة الزراعية ، بما تشمل من معوقات إقتصادية وإجتماعية وثقافية وغيرها. أما الباب الخامس والأخير فقد تضمن مداخل ومقترحات لتفعيل مشاركة الشباب الريفي في الأنشطة الزراعية ، وأختتم بمشروعات محددة لدعم هذا الإتجاه.

والمنظمة إذ تقدم هذه الدراسة للباحثين والمخططين والتنفيذيين العرب ، تأمل أن يجدوا فيها ما يعينهم جميعاً على المساهمة في توجيه شريحة الشباب نحو دفع عجلة التنمية الزراعية في المنطقة العربية .

والله ولي التوفيق

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
- التقديم	أ
المحتويات	ج
موجز الدراسة	1
الباب الأول :	
الخصائص الإقتصادية والإجتماعية لسكان الريف العربي ومستوى مشاركة الشباب في الأنشطة الزراعية	5
1 - 1 - خصائص سكان الريف بالمملكة الأردنية الهاشمية	5
1 - 2 خصائص سكان الريف بمملكة البحرين	9
1 - 3 خصائص سكان الريف بالجمهورية التونسية	11
1 - 4 خصائص سكان الريف فى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12
1 - 5 خصائص سكان الريف بجمهورية السودان	14
1 - 6 خصائص سكان الريف بالجمهورية العربية السورية	15
1 - 7 خصائص سكان الريف بجمهورية العراق	16
1 - 8 خصائص سكان الريف فى سلطنة عمان	19
1 - 9 خصائص سكان الريف بدولة فلسطين	22
1 - 10 خصائص سكان الريف بدولة قطر	25
1 - 11 خصائص سكان الريف بالجمهورية اللبنانية	26
1 - 12 خصائص سكان الريف بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى	27
1 - 13 خصائص سكان الريف بجمهورية مصر العربية	28
1 - 14 خصائص سكان الريف بالمملكة المغربية	32
1 - 15 خصائص سكان الريف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية	35
1 - 16 خصائص سكان الريف بالجمهورية اليمنية	38

	رقم الصفحة
الباب الثانى :	
العوامل المؤدية لعزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية	41
2 - 1 **المملكة الأردنية الهاشمية**	41
2 - 1 - 1 عوامل إقتصادية	41
2 - 1 - 2 عوامل إجتماعية	41
2 - 1 - 3 عوامل نفسية	42
2 - 2 **مملكة البحرين**	42
2 - 2 - 1 العوامل الإقتصادية	42
2 - 2 - 2 العوامل الإجتماعية	43
2 - 2 - 3 العوامل السياسية	43
2 - 2 - 4 العوامل الفنية	43
2 - 3 **الجمهورية التونسية**	43
2 - 3 - 1 عوامل إقتصادية	43
2 - 3 - 2 عوامل إجتماعية	44
2 - 3 - 3 عوامل سياسية	44
2 - 4 **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**	44
2 - 5 **جمهورية السودان**	44
2 - 6 **الجمهورية العربية السورية**	45
2 - 7 **جمهورية العراق**	46
2 - 7 - 1عوامل إقتصادية	46
2 - 7 - 2 عوامل سياسية	47
2 - 7 - 3 عوامل طبيعية	47

	رقم الصفحة
2 – 7 – 4 عوامل فنية	47
2 – 8 – سلطنة عمان	47
2 – 8 – 1 العوامل الإقتصادية	47
2 – 8 – 2 عوامل إجتماعية	47
2 – 8 – 3 عوامل فنية	48
2 – 8 – 4 عوامل سياسية	48
2 – 8 – 5 عوامل طبيعية	48
2 – 9 دولة فلسطين	48
2 – 10 دولة قطر	49
2 – 11 الجمهورية اللبنانية	50
2 – 12 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى	50
2 – 13 جمهورية مصر العربية	51
2 – 13 – 1 دوافع إقتصادية	51
2 – 13 – 2 دوافع نفسية	52
2 – 13 – 3 دوافع ديموغرافية	52
2 – 14 المملكة المغربية	52
2 – 15 الجمهورية الإسلامية الموريتانية	52
2 – 16 الجمهورية اليمنية	52
الباب الثالث :	
الإتجاهات الحديثة لتفعيل مشاركة الشباب الريفى فى التنمية الزراعية	54
3 – 1 نماذج قطرية عربية للبرامج الإرشادية والتدريبية لتفعيل دور الشباب الريفى فى التنمية الزراعية	54

	رقم الصفحة
3 – 1 – 1 المملكة الأردنية الهاشمية	55
3 – 1 – 2 مملكة البحرين	55
3 – 1 – 3 الجمهورية التونسية	56
3 – 1 – 4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	57
3 – 1 – 5 جمهورية السودان	57
3 – 1 – 6 الجمهورية العربية السورية	58
3 – 1 – 7 جمهورية العراق	59
3 – 1 – 8 سلطنة عمان	59
3 – 1 – 9 دولة فسلطين	59
3 – 1 – 10 دولة قطر	60
3 – 1 – 11 الجمهورية اللبنانية	60
3 – 1 – 12 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى	60
3 – 1 – 13 جمهورية مصر العربية	61
3 – 1 – 14 المملكة المغربية	62
3 – 1 – 15 الجمهورية الإسلامية الموريتانية	63
3 – 1 – 16 الجمهورية اليمنية	63
3 – 2 نماذج أنشطة المؤسسات الإقليمية الدولية والعربية فى إدماج الشباب الريفى فى الأنشطة التنموية	64
3 – 2 – 1 منظمة اليونسكو	64
3 – 2 – 2 مركز بحوث تنمية المرأة – أندية اليونسكو	64
3 – 2 – 3 المؤسسات والصناديق التنموية الإقليمية والدولية العاملة فى التنمية الزراعية	65
3 – 3 المساعدات الإنمائية العربية والدولية	69

موجز الدراسة

موجز الدراسة

تقع هذه الدراسة فى خمسة أبواب رئيسية ، إستعرض الأول منها الخصائص الإقتصادية والإجتماعية لسكان الريف العربى ، فى عرض تحليلى للوضع الراهن حسب التركيبة العربية لهذه الشريحة ، وذلك من أجل تحديد وتحليل إتجاهات التطور ومستوى مشاركة الشباب الريفى ذكوراً وإناثاً وبمستوياتهم التعليمية المختلفة فى الأنشطة التنموية الزراعية بالريف العربى .

هذا وقد أوضحت الدراسة أن مساهمة الشباب الريفى فى الفئة العمرية (15 – 20) سنه فى الأعمال الزراعية تعد محدودة للغاية فى معظم الدول العربية ، بسبب إتجاه الشباب نحو الأعمال الأكثر إدراراً للدخل ، خاصة المرتبطة بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية ، يضاف إلى ذلك ما أضافه التعليم لهذه الشريحة من رغبة فى حياة الرفاه والترف ، حيث ضعفت العلاقة بالزراعة مع إرتفاع نسبة التعليم .

وفى العديد من الدول العربية أدى تدنى العائد من الزراعة وضعف تلبيتها لحاجات من كانوا يعتمدون عليها سبيلا للكسب ، الى هجر الشباب لها وإتجاههم نحو المدن والمجمعات الصناعية ، بحثاً عن مصادر مستقرة للدخل وهرباً من مخاطر الإعتماد على العمل الزراعى ، الذى تكتنفه العديد من الصعوبات ويرتفع فيه عنصر المخاطره ، خاصة وأن من يمارسون الزراعة حالياً ترتفع فى أوساطهم نسبة الأمية بدرجة كبيرة ، مما يجعلهم غير قادرين على إستيعاب جدوى إستخدام المدخلات التقنية الحديثة ، والتى أصبحت عماد العمل الزراعى المنتج هذه الأيام .

أما الباب الثانى من الدراسة ، فقد بحث العوامل والأسباب المؤدية لعزوف الشباب الريفى عن العمل الزراعى ، حيث تبين أن مشاركة الشباب الريفى فى الأنشطة الزراعية التنموية تكتنفها العديد من المعوقات الإقتصادية والإجتماعية والفنية ، بالإضافة إلى معوقات أخرى تتعلق بطبيعة الحيازات الزراعية والتى تتسم بصغر الحجم والتفتت ، هذا إلى جانب ملكيتها التى تعود لكبار السن من الرجال والنساء ، دون تخصيص حيازات لفئة الشباب .

وتتمثل العوامل الإقتصادية فى قلة العائد المادى نتيجة لضعف الكفاءة الإنتاجية ، الناتج عن تدهور خصوبة التربة والبيئة الزراعية ، بسبب العديد من الممارسات الخاطئة ، التى إنعكست سلباً على مستويات الإنتاج وضعف المردود المادى ، يضاف إلى ذلك أن

تفتت الحيازات الزراعية وصغر حجمها يقف عائقاً فى وجه إستخدام الميكنة الزراعية وغيرها من التقنيات التى تحسن من المنتج الزراعى كماً وكيفاً . هذا إلى جانب ضعف التمويل وقلة الإستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة .

وتتلخص المعوقات الإجتماعية فى الإتجاهات السالبة والنظرة الدونية لمهنة الزراعة بسبب ضعف عائدها ، خاصة لذوى الحيازات الصغيرة ، يضاف إلى ذلك ضعف الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية فى الريف ، حيث تمارس الزراعة .

فضلاً عن ذلك ، فإن الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين الريف والحضر من جراء سياسات التنمية غير المتوازنة ، قد أحدثت بيئة طاردة للشباب فى الريف .

وإلى جانب ماورد عن أسباب عزوف الشباب الريفى عن العمل الزراعى وهجرتهم إلى المدن ، هنالك القيود الإجتماعية وعدم المرونة فى المجتمعات الريفية ، مما يدفع بالشباب الريفى نحو السعى للتحرر منها بالهجرة إلى مجتمع المدينة .

فى الباب الثالث من الدراسة ، تم عرض نماذج للإتجاهات الحديثة لتفعيل مشاركة الشباب الريفي فى التنمية الزراعية ،وقد تمثلت فى نماذج عربية قطرية رائدة ونماذج لتجارب مؤسسات إقليمية ودولية . تركزت النماذج القطرية فى برامج إرشادية تدريبية موجهة نحو تفعيل مشاركة الشباب الريفى وإدماجهم فى العمل التنموى الزراعى .

وقد أمكن تصنيف تلك البرامج فى ثلاث مجموعات ، الأولى منها برامج عامة موجهة لكافة الفئات العمرية بمن فيهم فئة الشباب (15 - 25 سنة) ، والثانية برامج موجهة لشريحة النساء فقط على مختلف فئاتهم ، والثالثة برامج موجهة لفئة الشباب الريفى فقط .

وقد تبين أن معظم البرامج الإرشادية التدريبية المتاحة للشباب الريفى هى من النوع الأول ، أى أنها برامج إرشادية تدريبية موجهة للفئات العمرية المختلفة . ففى العديد من الدول العربية تغيب المؤسسات الوطنية التى تهتم بالإرشاد والتدريب الموجه لفئة الشباب الريفى ، عدا بعض الجهود التى تقوم بها بعض المنظمات الطوعية ، كما ان برامج إدماج الشباب فى العمل الزراعى غير متكاملة فى حزمها ويغلب عليها طابع البعثرة ، هذا إلى جانب غياب الدراسات والبحوث الجادة التى تعرف بطبيعة مشاكل الشباب فى الريف وتقدم الحلول العملية لتلك المشاكل ، ويعود ذلك بدرجة أساسية إلى نقص التمويل الموجه لهذه الشريحة سواء على مستوى الدولة أو المؤسسات الدولية الداعمة .

فيما يتعلق بدور المؤسسات الإقليمية الدولية والعربية فى إدماج الشباب الريفى فى الأنشطة الزراعية ، فقد إهتمت بعض المنظمات كمنظمة اليونسكو على سبيل المثال بأحداث أندية للإهتمام بقطاع الشباب ، خاصة فيما يتعلق بتفعيل دورهم كشريك فى التنمية المستدامة . وقد إهتم مركز بحوث تنمية المرأة الذى ينضوى تحت لواء أندية اليونسكو بتعزيز دور المرأة فى مواجهة الجهل والفقر .

وهنالك العديد من المؤسسات العربية التى أولت قضايا الشباب إهتماماً خاصاً ، من بينها الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية وصندوق التنمية السعودى وصندوق أبوظبى للإنماء الإقتصادى العربى والمصرف الليبى الخارجى والمصرف العربى للتنمية الإقتصادية فى إفريقيا ، هذا إلى جانب الأدوار الملموسة فى هذا الجانب ، مثلما يقدمه الصندوق العربى للإنماء الإقتصادي والإجتماعى والبنك الإسلامى للتنمية والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى ، من خلال المشروعات التنموية الكبرى التى تمولها هذه المؤسسات .

ويجئ دور المنظمات الأهلية غير الحكومية دعماً خالصاً للمشروعات التى تعنى بالتنمية الريفية ، التى يقودها الشباب ، فمن أمثلتها جمعيات الخريجين الزراعيين كما فى مصر والسودان على سبيل المثال ، والتى تساهم مشروعاتها المدعومة في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة وخلق نوع من الإستقرار فى الريف ، وذلك من خلال المشاريع الإنتاجية المتكاملة ، التى تهدف إلى تشجيع الهجرة العكسية للريف والمساهمة فى تخفيف حدة الفقر والجوع والمرض والجهل ، حيث وفرت تلك المشاريع فرصاً لإستيعاب أعداد كبيرة من العمالة الدائمة والموسمية من السكان المحليين ، مما ساعد فى رفع معدلات الدخل والإستقرار بالريف .

وهنالك أيضاً مشروع القرن القومى للتنمية الإجتماعية والريفية المستدامة ، الذى يقوده الخريجون الزراعيون أيضاً ، والذى يشمل شرائح الشباب والمرأة فى الريف والفقراء والمعوقين ، مرتكزاً فى عمله على فلسفة إحداث التنمية الإجتماعية الشاملة ، من خلال تحريك المجتمع المدنى وبناء القدرات والطاقات البشرية وإعتماد عنصر التقنية الحديثة فى رفع كفاءة الإنتاج .

وبالإستناد إلى تجربة تلك المشاريع ، ينبغى تشجيع ودفع عمل الجمعيات الطوعية فى مجالات التنمية الريفية وتنسيق جهودها مع الجهد الحكومى المبذول فى هذا الجانب ،

بالإستفادة من التجارب الدولية الرائدة فى هذا المجال .

فى الباب الرابع بحثت الدراسة المعوقات التى تواجه الجهود العربية فى إدماج الشباب الريفى فى البرامج الوطنية لتنمية الريف ، والتى تنحصر إجمالاً فى : قلة فرص العمل وضآلة الأجر الممنوح للعمالة الزراعية ، وعدم قدرة سوق العمل على إستيعاب الخريجين الزراعيين ، خاصة فى ظل قصور التمويل الموجه للمشروعات الإستثمارية الزراعية المتوطنة فى الريف . ففى العراق وموريتانيا والجزائر والمغرب علي سبيل المثال ، تم التغلب على هذه المشكلة من خلال تيسير عمليات الإقراض عن طريق الصناديق الإجتماعية ، وصناديق التنمية المحلية والبنوك التعاونية والعون الخارجى . وقد إنعكس ذلك إيجاباً فى زيادة مشاركة الشباب الريفى فى المشروعات الصغيرة المدرة للدخل .

ومن المعوقات التى تحد من كفاءة البرامج الوطنية الموجهة لإدماج الشباب الريفى فى الأنشطة الزراعية ، تدنى مستويات الدخل المزرعى الناتج عن تقليدية الأساليب الزراعية المتبعة ، وضعف الإستثمارات فى هذا القطاع من جراء نقص المدخرات – وهنالك العديد من المعوقات الإجتماعية والثقافية وغيرها من العادات المقعده عن العمل ، مما يحتاج إلى مزيد من الجهد لنشر الوعى بأهمية مشاركة شريحة الشباب فى رسم وتنفيذ برامج التنمية الريفية .

هذا وقد عرض الباب الخامس من الدراسة مقترحات محددة لتفعيل مشاركة الشباب الريفى فى الأنشطة الزراعية ، وقد طرحت تلك المقترحات من خلال عشرة محاور ، شملت محور السياسات ، ، ومحور التطوير المؤسسى والتنظيمى ، ومحور التطوير القانونى والتشريعى ، هذا إلى جانب محاور أخرى تتعلق بتحسين الجوانب الإقتصادية وقطاع الخدمات والبحوث والإرشاد والإعلام وإصلاح الجوانب الإجتماعية .

الباب الأول
الخصائص الإقتصادية
والإجتماعية لسكان الريف العربى
ومستوى مشاركة الشباب فى الأنشطة الزراعية

الخصائص الإقتصادية والإجتماعية لسكان الريف العربي ومستوى مشاركة الشباب في الأنشطة الزراعية

يشتمل هذا الجزء من الدراسة على عرض وتحليل للوضع الراهن لخصائص الريفيين إقتصادياً وإجتماعياً حسب التركيبة العمرية لهذه الشريحة ، وذلك من أجل تحديد وتحليل إتجاهات التطور و مستوى مشاركة الشباب الريفي ذكوراً وإناثاً وبمستوياتهم التعليمية المختلفة في الأنشطة التنموية الريفية بدول المنطقة العربية.

1-1 خصائص سكان الريف بالمملكة الأردنية الهاشمية :

تقدر مساحة الرقعة الأرضية المتاحة لأغراض الإنتاج الزراعي بالمملكة الأردنية الهاشمية بحوالي 15٪ من مجمل مساحة الأردن البالغة (89) ألف كيلومتراً مربعاً، ويشكل سكان الريف حوالي 22٪ من المجموع الكلي للسكان ، كما ويشكل الشباب الريفي ما نسبته 24.4٪ من مجموع سكان الريف (12.7٪ ذكور و 11.7٪ إناث).

وبما أن العدد الكلي للسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية لعام 2000 ، بناء على بيانات الدراسة القطرية (جدول 1-1) ، يبلغ 5039 ألف نسمة ، فإن عدد سكان الريف بالأردن يمكن تقديره بحوالي 1109 ألف نسمة ، ويقدر تعداد الشباب الريفي من الجنسين بحوالي 271 ألف نسمة للعام 2000م. وتضم فئة الشباب (15 إلى 24 سنة) 20.7٪ من الذكور و 21.3٪ من الإناث بالأردن. وبالنسبة لسكان القطر من الجنسين مجتمعين فإن عنصر الشباب (15 – 24 سنة) يشكل حوالي 21٪ من مجموع السكان ، وتبلغ نسبة الذكور في هذه الفئة 51.6٪ وهي أعلى بقليل من نسبة الإناث التي تبلغ 48.4٪.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن مساهمة الشباب الريفي في العمل الزراعي بالمملكة الأردنية الهاشمية مقدرة - فإذا طبق مفهوم الشباب الريفي ليشمل الفئة العمرية 15-24 سنة ، فإن الفئات الشابة من السكان ظلت تساهم في قوة العمل الزراعية بنسب تتراوح بين 45.7٪ و 48.3٪ خلال العقد الماضي ، ويتوقع أن ترتفع

جدول رقم (1-1)

توزيع سكان المملكة الأردنية الهاشمية حسب النوع والفئات العمرية لعام 2000

فئات العمر (بالسنه)	ذكور		إناث		كلا الجنسين	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
4 - 0	371590	14.1	354025	14.7	725615	14.4
9 - 5	339965	12.9	325185	13.5	665150	13.2
14 - 10	310975	11.8	293705	12.2	604680	12.0
19 - 15	279350	10.6	269900	11.2	549250	10.9
24 - 20	266175	10.1	242765	10.1	508940	10.1
29 - 25	268810	10.2	214935	8.9	483745	9.6
34 - 30	224010	8.5	179110	7.5	403120	8.0
39 - 35	150220	5.7	126925	5.3	277145	5.5
44 - 40	110690	4.2	100950	4.2	211640	4.2
49 - 45	79060	3.0	72110	3.0	151170	3.0
50 سنه +	234555	8.9	223990	9.3	458545	9.1
المجموع	2635400		2403600		5039000	

المصدر : البيانات مأخوذة وملخصة من الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في الأنشطة الزراعية في الأردن (دراسة قطرية معدة في إطار هذه الدراسة الشاملة).

نسبة مشاركة الشباب الريفي في العمل الزراعي بالأردن خلال الأعوام القادمة لتصل إلى ما يقدر بـ 50.1٪ من إجمالي قوة العمل الزراعية في عام 2005 .

ويتوقع أن تستمر مساهمة الذكور من الشباب الريفي في العمل الزراعي بمعدلات أكبر من مساهمة الإناث ، وأن تظل مساهمة الإناث في حدود 21٪ من المساهمة الإجمالية للشباب الريفي في العمالة الزراعية. هذا ويتوقع أن ترتفع نسبة العاملين بأجر في الفئة العمرية (15 - 34 عاماً) ، وكذلك في الفئة العمرية (35 - 54 عاماً) ، بينما يتوقع أن تنخفض نسبة العمالة الأسرية بدون أجر في هاتين الفئتين في المستقبل.

ويتوقع أن تظل نسبة الأمية في أوساط العاملين بأجر في صفوف القوي العاملة الزراعية مرتفعة مقارنة بالعاملين بدون أجر ، وذلك نسبة للإرتفاع الملحوظ في مستويات التعليم في الأسر الريفية وتدني مستوى التعليم بين الفئات التي تعمل بأجر ، وخاصة بين المشتغلين بالزراعة وعمال الإنتاج الوافدين إلى الأردن من دول الجوار . وكما يتضح من بيانات الجدول رقم (1-2) ، الذي يبين تقديرات توزيع القوي العاملة الزراعية بالأردن حسب المستوى التعليمي وطبيعة العمل ، فإن 83.4٪ من العمالة الزراعية يقل مستوى تعليمها عن مرحلة الثانوية العامة.

ويتوقع أن ترتفع نسبة العرض من القوي العاملة في الزراعة بالأردن ، ويتوقع إنضمام المزيد من الجامعيين لسوق العمل الزراعي في الأعوام القادمة. هذا ويوضح الجدول رقم (1-3) تقديرات توزيع النسبة المئوية للمجموعات المهنية العاملة في الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية لعام 2000م).

غير أنه لايزال النمط الزراعي التقليدي هو المنتشر على نطاق واسع في الريف الأردني ، حيث ترتكز الزراعة بشكل أساسي على إنتاج الحبوب والأشجار المثمرة ومازالت الزراعة في معظمها تعتمد على قوة الحيوانات الساحبة ، فيما تستخدم الجرارات على نطاق ضيق ومحدود وكذلك المدخلات المحسنة ، مما أدى إلى إنخفاض الإنتاجية وضعف العائد المادي للمزارعين ، خاصة وقد أدي نظام الإرث إلى تفتت الأراضي الزراعية في غالبها إلى حيازات صغيرة غير ذات جدوي للإنتاج الإقتصادي للسلع الزراعية ، وبالتالي فإن العائد منها لايفي بتوفير الحد الأدني من متطلبات وضروريات

جدول رقم (1-2)

تقديرات توزيع القوي العاملة الزراعية بالأردن بالنسب المئوية
حسب المستوى التعليمي للعام 2000

المستوى العلمي	بأجر	بدون أجر	المجموع
أمي	٪13.7	٪9.8	٪23.5
دون الثانوي العام	٪24.2	٪25.7	٪49.9
ثانوية عامة	٪8.7	٪6.4	٪15.1
أعلي من الثانوية	٪8.5	٪3.0	٪11.5
المجموع	٪55.1	٪44.9	٪100.0

المصدر : الدراسة القطريةحول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعي بالمملكة الأردنية الهاشمية (معدة في إطار الدراسة الشاملة) ، 2001.

جدول رقم (1-3)

تقديرات توزيع العمالة الزراعية بالأردن حسب طبيعة العمل للعام 2000

المستوى العلمي	بأجر	بدون أجر	المجموع
الإختصاصيون والفنيون	٪2.6	٪2.0	٪4.6
العاملون بالإدارة	٪1.3	٪0.2	٪1.5
العاملون بالأعمال الكتابية	٪2.0	٪1.7	٪3.7
العاملون بالبيع	٪2.1	٪1.7	٪3.8
المشتغلون بالخدمات	٪2.3	٪2.0	٪4.3
المشتغلون بالزراعة	٪40.1	٪33.8	٪73.9
عمال الإنتاج	٪4.7	٪3.5	٪8.2
المجموع	٪55.1	٪44.9	٪100.0

ملحوظة : يبلغ العدد الإجمالي للقوي العاملة الزراعية بالأردن للعام 2000 نحو 157334 نسمة

المصدر : محسوبة من البيانات الواردة في الدراسة القطرية للمملكة الأردنية الهاشمية ، 2001

الحياة للأسرة الريفية. وتعتبر هذه الأوضاع من بين الأسباب التي أدت إلى عزوف أعداد مقدرة من شباب الريف الأردني عن العمل في الزراعة وميلهم للهجرة إلى المناطق الحضرية بغية تحقيق طموحاتهم لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لهم ولأسرهم بالريف وسعي بعضهم للإنتقال كلياً إلى المدينة.

2-1 خصائص سكان الريف بدولة البحرين :

تقدر مساحة الأراضي التي تستثمر في الزراعة بدولة البحرين في الوقت الراهن بحوالي 4300 هكتار ، حيث تقلصت الرقعة الزراعية المحدودة أصلاً من نحو 6500 هكتار كانت متوفرة خلال عقد الستينات إلى 2500 هكتار في الثمانينات ، إلا أن إهتمام الدولة بصيانة الأراضي قد أدي إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية بما يقارب الضعف، لكنها تبقي محدودة مقارنة بما هو متوفر في بعض الدول العربية من الأراضي المنتجة. وتبذل دولة البحرين جهوداً مملوسة لتطوير القطاع الزراعي رغم الصعوبات العديدة التي تواجه الزراعة بها ، والتي تتمثل في محدودية الرقعة الزراعية وندرة الموارد المائية والزيادة المضطردة في ملوحة المياه المستخرجة من جوف الأراضي لأغراض الري.

وتجدر الإشارة إلى أن الإقتصاد البحريني قد تحول من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي تجاري منذ أن بدأ إستخراج النفط في الثلاثينات من القرن الماضي وتحول سكان دولة البحرين في معظمهم بما في ذلك العمالة الوافدة للعمل في مجالات النفط والصناعة والتجارة والبنوك والمرافق الأخرى بقطاع الخدمات. هذا وتكاد تقتصر مهنة الزراعة حالياً في أغلب الأحوال بالبحرين على فئة كبار السن ، والتي تتسم بعدم المرونة في التكيف مع معطيات العلم الحديثة ، وعدم الرغبة في التجديد ، وإنخفاض كفاءة العمل. وقد ساعد على عزوف الشباب عن تلك المهنة صعوبة تحويل العمل الزراعي من النظام اليدوي إلى أسلوب الميكنة المتكاملة ، لعدم إمكانية إجرائها في الحيازات الصغيرة السائدة في البحرين.

ولقد تبين أن مساهمة الشباب الريفي في الفئة العمرية (15 - 25) سنة في الأعمال الزراعية تعد محدودة للغاية ، حيث تبلغ 6٪ فقط ، ويتوقع أن تتطور التركيبة العمرية للعاملين في الزراعة خلال العقد القادم في إتجاه زيادة نسبة كبار السن ، وذلك

بسبب عزوف الشباب المتواصل عن الإرتباط بالعمل الزراعي وإتجاههم نحو الإنخراط في الأعمال الأكثر إدراراً للدخل والمرتبطة بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية بالدولة ، لاسيما ولقد إرتفعت مستويات التعليم بدولة البحرين.

وتتشكل المناطق الريفية في دولة البحرين من القري التي لايزيد عدد السكان في كل منها من 2500 نسمة ، وتضم هذه القري المزارعين والحرفيين والموظفين ، وقد لا تضم القرية في حدودها أي أراضي زراعية.

وعليه فإن مفهوم السكان الريفيين لا يترادف إلى حد كبير مع مفهوم السكان الزراعيين في هذه الدولة النفطية ، نسبة لمحدودية إرتباط السكان حتى في المناطق الريفية بالنشاطات الزراعية . وتفيد الإحصائيات المتوفرة بأن فئة الشباب أقل من 20 عاماً هي التي تشكل أكثرية سكان الريف بالبحرين (54.6٪ في عام 1981 و 50.8٪ حسب أرقام التعداد السكاني لعام 1991).

أما الفئات العمرية (20 – 29) عاماً و (30 – 39) عاماً ، فهي تشكل 18.5٪ و 13.8٪ من مجموع السكان الريفيين وتشكل الفئة العمرية (40 – 49) عاماً 6.5٪ من سكان الريف ، بينما يشكل كبار السن (50 سنة فما فوق) 10.5٪ من سكان الريف البحريني على حسب تعداد عام 1991. ومن واقع البيانات المتوفرة فهنالك زيادة ملحوظة في أعداد سكان الريف بدولة البحرين ، وبالأخص في الفئة العمرية (20 إلى 29) عاماً.

إن أغلب سكان الريف بدولة البحرين (70٪) أميون ، فنسبة من تلقوا تعليماً أساسياً لاتزيد عن 15٪ من مجموع الريفيين . كما يبلغ عدد من تلقوا تعليماً ثانوياً نحو 11٪ في المناطق الريفية ، فيما تبلغ نسبة من تلقوا تعليماً عالياً 4٪ فقط.

وقد أوضحت الدراسة القطرية لدولة البحرين محدودية من يعملون في النشاطات الزراعية ، حيث تبين أن هنالك 400 من العمال الزراعيين غير المهرة و 500 من المزارعين الذين لا يتلقون تدريباً منتظماً. وأن 100 مزارع فقط هم الذين يتلقون تدريباً

إرشادياً زراعياً منتظماً ، وأنه يوجد في القطاع الزراعي 165 من خريجي المدارس الزراعية الوسطي و 30 ممن تلقوا تعليماً في مؤسسات التعليم الزراعي العالي.

3-1 خصائص سكان الريف بالجمهورية التونسية :

تلعب الزراعة دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني بالجمهورية التونسية ، حيث يوفر القطاع الزراعي 80٪ من الإحتياجات الغذائية للسكان ، وتساهم الزراعة بحوالي 16٪ من إجمالي الإنتاج المحلي. وتجدر الإشارة أن المنتجات الزراعية تساهم بحوالي 12٪ من العائد من الصادر ، وتوفر الزراعة حوالي 25٪ من فرص العمل المتاحة ، حيث تفيد الدراسة القطرية [1] بأن 1400000 مواطن يعملون في المجالات الزراعية بتونس ، وهؤلاء يشكلون ما يقارب 25٪ من العدد الإجمالي للعاملين. هذا وتوجه الدولة نحو 16٪ من جملة الإستثمارات لتنمية القطاع الزراعي.

تبلغ نسبة الحيازات الصغيرة (أقل من 10 هكتارات) ، مايزيد عن (73٪) من جملة الحيازات الزراعية في القطر. وهنالك 3٪ فقط من المزارعين يملكون حيازات كبيرة (أكثر من 100 هكتار) ، بينما يملك 24٪ من المزارعين 42٪ من الأراضي الزراعية في مساحتها المتراوحة بين (10 و 50 هكتاراً) . أما أغلبية المزارعين فيملكون حيازات فردية تقل مساحة كل منها عن 10 هكتار ، وأكثرهم (53٪) من نوي الحيازات الصغيرة التي تقل مساحاتها في المتوسط عن 5 هكتارات.

تتركز الزراعة في الجمهورية التونسية فى إنتاج الأشجار المثمرة والحبوب والأعلاف والبقول والخضروات ، هذا إلى جانب الإنتاج الحيواني ، وتجدر الإشارة إلى أن الأشجار المثمرة والحبوب يغطيان 70.4٪ من الأراضي المزروعة. هذا وقد تلاحظ أن 19٪ فقط من المساحات المستغلة لأغراض الزراعة يديرها مزارعون تقل أعمارهم عن 40 عاماً ، وأن 40٪ من الأراضي يمكلها مزارعون يبلغون من العمر أكثر من 60 عاماً.

---

(1) الدراسة القطرية للجمهورية التونسية حول دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية ، 2001.

من الجدير بالذكر أيضاً أن 30٪ من المزارعين أميون وأن معظمهم لم يتخطوا في تعليمهم مرحلة التعليم الإبتدائي ، وأن 9٪ فقط من المزارعين قد تلقوا تعليماً ثانوياً. وإنحصر التعليم العالي في 2٪ من مجمل المزارعين . يتحتم أهمية تكثيف برامج التدريب المهني والإرشاد الزراعي لرفع كفاءات المنتجين في القطاع الزراعي بالجمهورية التونسية ، أن 60.8٪ من النشطين في القطاع الزراعي هم من العمال غير المهرة ، وأن العاملين الذين تلقوا تدريباً منتظماً لا يشكلون سوى فقط 5.3٪ من جملة المشتغلين بالزراعة .

ويمثل سكان الريف بالجمهورية التونسية 38.3٪ من مجموع السكان البالغ عددهم 9.2 مليون نسمة ، حسب بيانات التعداد السكاني لعام 1994، وتشكل الفئة العمرية أقل من 20 عاماً نحو 47.5٪ من سكان الريف ، بينما تشكل هذه الفئة في الحضر نحو 42.1٪. وتلاحظ من واقع بيانات الدراسة القطرية أن الفئات من 20 إلى 49 سنة تشكل 37.7٪ من سكان الريف مقارنة بنحو 43.3٪ في المناطق الحضرية . وكذلك فإن الإناث في الفئات العمرية 20 إلى 49 ينقصن في عددهن عن الذكور في تلك الفئات بالمناطق الريفية.

وتوضح البيانات المستقاة من الدراسة القطرية أن تعداد القوي العاملة في الجمهورية التونسية يقدر بحوالي ثلاثة مليون عامل ، وهذا يمثل حوالي ثلث السكان (32.4٪). وتبلغ نسبة النشطين في المناطق الريفية 35.8٪ من إجمالي القوي العاملة بالبلاد. ولقد إتضح أن المرأة تلعب دوراً واضحاً في مجالات العمل في المناطق الريفية ، حيث تبين أن نحو 20٪ من العمالة بالريف توفرها الإناث . كما وتبلغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي 25٪ من إجمالي عدد النشطين ، مما يشير إلى أهمية القطاع الزراعي كمصدر للعمل المنتج.

1-4 خصائص سكان الريف بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

يبلغ تعداد السكان بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، حسب تعداد عام 1998 نحو 29 مليون نسمة ، ويشكل سكان الريف 41.7٪ من إجمالي تعداد السكان. ومن واقع الإحصائيات المتوفرة تلاحظ أن نسبة سكان الريف من مجموع

السكان تتناقص بإستمرار ، حيث كانت تبلغ 67.6٪ في عام 1966 وتناقصت إلى 60.0٪ في عام 1977 ، ثم إلى 50.3٪ في 1987 ، وهبطت بعدها إلى 41.7٪ في التعداد الأخير.

ومن واقع البيانات المتوفرة في الدراسة القطرية ، فإن 49٪ من سكان الريف ينتمون إلى الفئة العمرية أقل من 20 عاماً ، و أن 20٪ منهم ينتمون للفئة العمرية (20 – 29 عاماً)، بينما 12٪ من الريفيين يشكلون الفئة العمرية 30 – 39 عاماً ، وأن 9٪ فقط يشكلون الفئة العمرية 40 – 49 عاماً. أما كبار السن (50 عاماً فما فوق) فيشكلون فقط 10٪ من مجمل سكان الريف . عليه فإن سكان الريف في معظمهم من العناصر الشابة، وقد تلاحظ أيضاً أن عدد الذكور يزيد عن عدد الإناث في الفئات العمرية المختلفة ، ما عدا في الفئة العمرية 50 عاماً فما فوق ، حيث يفوق عدد الإناث عدد الذكور.

هذا و تنتشر الأمية بنسبة 50٪ بين الإناث في المناطق الريفية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مقارنة بنسبة 25٪ بين الذكور. ويعد معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية والثانوية منخفضاً إلى حد كبير في الريف الجزائري ، وخاصة بين الإناث المستوفيات لشروط القبول في التعليم المدرسي ، غير أنه من الملاحظ أن نسبة الإناث المنخرطات في التعليم العالي مرتفعة مقارنة بالذكور.

وتفيد الدراسة القطرية بأن 37٪ من المزارعين بالجمهورية الجزائرية أميون . ويقسم المزارعون إلى فئتين : فئة ملاك الأراضي الفلاحية وفئة مستغلي الأراضي التابعة للدولة ، وتفيد الدراسة أن الفئة الأخيرة نالت قسطاً أكبر من التدريب من الدولة في جميع المستويات ، وإنتشرت بين أفرادها المعرفة الزراعية عن طريق أجهزة الإرشاد الفلاحي التي لعبت دوراً هاماً في هذا الصدد.

وقد تلاحظ أن الشباب الريفي في الفئة العمرية (15 – 25) سنة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، يشاركون بنسبة ضئيلة جداً في العمل الزراعي تبلغ 2.7٪ بين الإناث و 2.6٪ بين الذكور ، وهذا يدل بصورة واضحة على عزوف الشباب عن النشاط الفلاحي.

1-5 خصائص سكان الريف بجمهورية السودان :

تلعب الزراعة دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني بجمهورية السودان لما حبا به الله هذا البلد من ثروات طبيعية ، من بينها السعة الجغرافية وتنوع الأراضي والمناخ والموارد المائية ، وترتبط أعداداً مقدرة من سكان الريف بالنشاطات الزراعية والرعوية ، حيث أن حوالي 75٪ من السكان يعتمدون في معايشهم على الزراعة والأعمال المرتبطة بالنشاطات الزراعية التقليدية والحديثة.

وتفيد المعلومات بأن مشاركة الشباب الريفي في النشاطات الزراعية تتفاوت من قطاع إلى قطاع ومن جماعة سكانية إلى أخرى من حيث التنوع والكثافة.

ويمكن تقسيم القطاع الزراعي بجمهورية السودان إلى ثلاثة قطاعات : القطاع المروي ، القطاع المطري ، والذي ينقسم بدوره إلى قطاعين (تقليدي وحديث) ، وقطاع الثروة الحيوانية الذي ما زال إلى حد بعيد تقليدي في أبعاده المختلفة ويرتبط بالبدواة وبالقبائل التي تمارس جزئياً الإنتاج النباتي في القطاع المطري التقليدي إلى جانب تربية الحيوان.

هذا وقد تأثر إرتباط الشباب الريفي في جمهورية السودان بالنشاط الزراعي بدرجة سالبة ، إذ إتجه الشباب الريفي لنيل المزيد من التعليم والإرتباط بالأعمال الأكثر إدراراً للدخل ، والتي توجد بالضرورة في المناطق الحضرية بالقطر ، خاصة بمدن العاصمة القومية المثلثة وعواصم الولايات ، ولكن ما زالت هنالك أعداد كبيرة من الشباب الريفي، وبخاصة في مناطق الإنتاج التقليدي ، تشارك في عمليات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في أصقاع جمهورية السودان المختلفة ، غير أن عوامل الجفاف والتصحر وعدم إستقرار الأمن في بعض المناطق قد أدت إلى نزوح أعداد مقدرة من الأسر الريفية وهجرها للعمل الزراعي وإرتباطها بالنشاطات الهامشية المدرة للدخل بالمدن الرئيسية بالبلاد . ومن جراء ذلك إرتفعت معدلات العطالة خاصة في صفوف الإناث.

وقد أوضحت الدراسات المتاحة أن الأمية تنتشر بنسب عالية بين السكان المرتبطين بالزراعة ، وبخاصة بين فئات كبار السن . وحتى ولاية الخرطوم الأكثر تحضراً توجد بها نسبة أمية عالية بين المزارعين تبلغ 50.7٪ حسب نتائج تعداد عام 1998م.

6-1 خصائص سكان الريف بالجمهورية العربية السورية :

يبلغ مجموع السكان في الجمهورية العربية السورية ، على حسب بيانات التعداد لعام 1999 ، نحو 17.5 مليون نسمة ، ويشكل سكان الريف نحو 49.8٪ من مجمل عدد السكان . وتبلغ نسبة السكان في الفئة دون سن 15 سنة نحو 42٪ من إجمالي عدد السكان . وفي الريف تبلغ نسبة السكان في الفئة العمرية دون 15 سنة نحو 45٪ (46.6٪ بين الإناث و 47.8٪ بين الذكور). وتبلغ نسبة من هم في سن الشباب (15 – 24 عاماً) نحو 20.9٪ بين الإناث و 20.5٪ بين الذكور في المناطق الريفية. ويشكل السكان في الفئات العمرية 50 عاماً فما فوق في أرياف الجمهورية العربية السورية نحو 4.9٪ فقط بين الإناث و 4.7٪ فقط بين الذكور. وتشير هذه الإحصاءات أن نسبة عدد السكان في الفئة العمرية (20 – 39 عاماً) في الريف السوري تبلغ 26.1٪ بين الإناث و 25.1٪ بين الذكور ، وقد يعزي ذلك إلى وجود معدلات أعلى للهجرة من المناطق الريفية بين الذكور مقارنة بالإناث.

هذا وتبلغ نسبة الأمية نحو 16.2٪ بين الذكور في الريف السوري ، بينما تبلغ 43.7٪ بين الإناث ، وتبلغ نسبة من يستطيعون القراءة 34.1٪ بين الذكور مقارنة بحوالي 24.5٪ بين الإناث . والجدير بالذكر أن 27.0٪ من الذكور بالريف السوري قد نالوا تعليماً إبتدائياً مقارنة بحوالي 20٪ فقط من الإناث . أما نسبة من نالوا الشهادة الإعدادية فتبلغ 11.0٪ من الذكور وفقط 7.0٪ بين الإناث . وتقدر نسبة من نالوا الشهادة الثانوية فتقدر بحوالي 6.6٪ بين الذكور ، مقارنة بـ 2.7٪ بين الإناث. ويتضح مما سبق أن مستويات التعليم بالريف السوري منخفضة نسبياً ، خاصة بين الإناث. كما أن نسبة الأمية بين الشباب في الفئة العمرية (15 – 24 سنة) تبلغ 15.2٪ بين الذكور و 52.6٪ بين الإناث . وفي الفئة العمرية (10 – 19 سنة) تبلغ نسبة الأمية 11.9٪ بين الذكور و 34٪ بين الإناث . وتلزم الإشارة إلى أن نسبة الأمية بين الفتيات في هذه الفئة العمرية تعد عالية في المجتمعات الزراعية. وهنالك عدة أسباب لإنخفاض مستوى التعليم للإناث في المناطق ذات الكثافة الزراعية العالية وأهمها الإتجاه لإبقاء الفتيات

المراهقات بعيداً عن المدرسة وتوظيفهن في العمل الزراعي في الحيازات التي تديرها الأسر الريفية ، هذا إلى جانب ظاهرة الزواج المبكر للفتيات ، والتي تبلغ نسبتها 16٪ بين الإناث في الفئة العمرية (10 – 19 عاماً).

7-1 خصائص سكان الريف بجمهورية العراق :

يستخدم المقياس الإداري في تحديد المناطق الريفية بجمهورية العراق ، حيث يعتبر كل الساكنين خارج حدود أمانة العاصمة والبلديات من أهل الريف . ولقد أبان التعداد السكاني في عام 1987 أن جمهورية العراق بها نحو 11958 قرية ريفية ، وبلغ إجمالي عدد سكان الريف في ذلك العام نحو خمسة مليون نسمة . هذا ويلاحظ أن الكثافة السكانية في جمهورية العراق تعد منخفضة بالمقارنة مع العديد من الدول النامية رغم الإرتفاع النسبي في معدل نمو السكان. هذا إلى جانب التراجع النسبي في عدد السكان بالريف والزيادة الكبيرة كماً ونسبة في عدد سكان المناطق الحضرية ، فقد تبين أن سكان الريف قد زاد عددهم بنسبة 11.8٪ خلال الفترة 1977 – 1987 ، بينما زاد عدد سكان المدن بحوالي 36.1٪ خلال نفس الفترة. وخلال الفترة 1987 – 1997 زاد عدد سكان الريف بمعدل 21.8٪ مقارنة بزيادة تقدر بحوالي 33.1٪ للسكان في المناطق الحضرية . بحساب آخر فإن عدد السكان في المناطق الريفية بجمهورية العراق قد زاد خلال العقدين 1977 – 1997 بحوالي 36.1٪ ، بينما زاد سكان الحضر بحوالي 81.1٪ . ومن وجه آخر ، فإن نسبة سكان الريف بالجمهورية العراقية قد إتخذت إتجاهاً تناقصياً عبر السنوات ، حيث كانت تشكل نحو 36.3٪ من مجموع السكان في عام 1977 ، ثم تراجعت إلى 29.8٪ في عام 1987. وفي عام 1997 إنخفضت النسبة إلى 27.3٪.

ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (1–4) يتضح أن 57٪ من سكان الريف بالجمهورية العراقية تقل أعمارهم عن 20 عاماً حسب تعداد عام 1997. وأن نسبة الذكور في الفئة العمرية أقل من عشرين عاماً تبلغ نحو 58.2٪ مقارنة بنسبة 22.8٪ بين الإناث . أما شباب الريف في الفئة العمرية (20 – 29 عاماً) ، فيشكلون 16.2٪ من مجموع سكان الريف ، ويزيد عدد الإناث في هذه الفئة قليلاً من عدد الذكور ،

جدول رقم (1-4)
توزيع السكان الريفيين بجمهورية العراق حسب النوع والعمر

المجموعات العمرية	ذكور		إناث		كلا الجنسين	
	عدد بالمئات	٪	عدد بالمئات	٪	عدد بالمئات	٪
أقل من 20 عاماً	17661	58.2	16139	55.8	33800	57.0
20 – 29 عاماً	4789	15.8	4793	16.6	9582	16.2
30 – 39 عاماً	3159	10.4	3226	11.1	6385	10.8
40 – 49 عاماً	1950	6.4	2019	7.0	3969	6.7
50 عاماً فما فوق	2762	9.1	2767	9.6	5529	9.3
المجموع	30321	99.9	28944	100.0	59262	100.0

المصدر:

الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بجمهورية العراق، 2001.

حيث يقع نحو 16.6٪ من الإناث الريفيات في الفئة العمرية (20 – 29 عاماً)، مقارنة بحوالي 15.8٪ من الذكور الريفيين . وتبلغ نسبة الشباب في الفئة العمرية (30 – 39 عاماً) حوالي 10.8٪ من إجمالي عدد سكان الريف. عليه فإن حوالي 84٪ من سكان الريف بجمهورية العراق ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة ، أما الفئة العمرية (40 – 49 عاماً) فتشكل حوالي 6.7٪ من مجموع سكان الريف ، ويشكل كبار السن (50 عاماً فما فوق) ، نحو 9.6٪ من مجموع سكان الريف. وبتحليل آخر فإن 33.7٪ من سكان الريف في جمهورية العراق ينتمون إلى فئات السكان في سن العمل (20 – 49 عاماً) .

هذا وقد أوضحت البيانات التي وردت بشأن العراق أن 31.7٪ من مجموع السكان النشطين إقتصادياً بالريف ينتمون إلى الفئة العمرية (15 – 25 عاماً) ، حسبما ورد بتعداد عام 1987 ، و تشير البيانات أن نسبة الذين يعملون منهم في مهنة الزراعة قد بلغت 21.4٪ في ذلك العام . ولقد قدرت المشاركة في النشاطات الإقتصادية بين الشباب الريفي في نفس العام بنسبة 31.7٪ للذكور و 29.3٪ للإناث.

وقد ساعدت قوانين الإصلاح الزراعي بالجمهورية العراقية في تقليل الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية ، حيث توجهت أعداد كبيرة منهم إلى العمل الزراعي بالريف خلال الفترة (1990 – 1999) ، بسبب إهتمام الدولة بالقطاع الزراعي وإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج. وقد إرتفعت نسبة الإناث المشتغلات بالأعمال الزراعية عام 1997 إلى نحو 27.3٪ وأغلبهن في الفئة العمرية أقل من 20 عاماً ، بسبب إنخفاض نسبة الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية بين الإناث.

هذا وتعد نسبة الأمية في أوساط الريفيين بالجمهورية العراقية عالية نسبياً ، حيث قدرت بنحو 39.4٪ للأعمار (10) سنوات فأكثر (48.4٪ بين الإناث و 29.8٪ بين الذكور) ، وقدرت نسبة الذين تلقوا تعليماً نظامياً بحوالي 25.9٪ (حوالي 34٪ من الذكور و 18٪ من الإناث).

وإذا أضيفت فئة الذين يقرأون فقط إلى الأميين ، فإن نسبة الأمية في عام 1997، قد بلغت نحو 41.2٪ في الريف (31.3٪ بين الذكور و 50.5٪ بين الإناث).

1-8 خصائص سكان الريف في سلطنة عمان :

يعتبر العمل الزراعي بسلطنة عمان إلى حد كبير نشاطاً موسمياً ، حيث تقل نشاطات العمل الزراعي في فترة الصيف . وعليه فإن القطاع الزراعي لا يسمح بإستيعاب عمالة مستديمة بأعداد كبيرة ، ويميل الشباب العماني للإلتحاق بالعمل بالقطاعات الإقتصادية الأخرى بالسلطنة ، لاسيما قطاع إنتاج وتسويق البترول والقطاع التجاري وقطاع الخدمات ، وذلك لضمان الحصول على دخول مرتفعة مقارنة بالدخول التي تتحقق لهم من العمل في الإنتاج الزراعي. وبسبب تدنى العائد من العمل في القطاع الزراعي بسلطنة عمان ، فإنه يتم الإعتماد على العمالة منخفضة الأجر الوافدة من خارج البلاد للعمل في هذا القطاع.

هذا ويشكل سكان الريف بسلطنة عمان حوالي 28.3٪ من مجموع السكان الذين يقدر عددهم بحوالي 2 مليون نسمة . وأغلب سكان الريف بالسلطنة من الذكور (55.45٪). وكما هو موضح في الجدول رقم (1-5) ، فإن أغلب سكان الريف بسلطنة عمان (56.6٪) ينتمون إلى الفئة العمرية (أقل من 20 عاماً) ، وينتمي إلى هذه الفئة بالريف نحو 51.8٪ من الذكور و 62.7٪ من الإناث. ومن الملاحظ أن عدد الذكور في جميع الفئات العمرية أكبر من عدد الإناث بأرياف سلطنة عمان (جدول رقم 1-6)، وكذلك الحال بالمناطق الحضرية (جدول 1-7) ، وربما يعزي ذلك إلى أن أغلب العمالة الوافدة للبلاد هي من الذكور.

ونسبة لإزدياد فرص التعليم بسلطنة عمان وإرتباط أعداد كبيرة من السكان في الفئة العمرية أقل من 20 عاماً بالتعليم المدرسي ، فإن العمل الزراعي لهذه الفئة ذو طابع موسمي وفي أغلبه بدون أجر. ولقد أوضح تعداد عام 1993 بأن نحو 141 ألف عماني يعملون بالزراعة ، ويعمل إلى جانبهم 40 ألف من العمال الوافدين الذين يشكلون حوالي 22٪ من العمالة الزراعية ، وتقدر مساهمة المرأة الريفية بنسبة 24٪ من هذه العمالة. ويدخل في أعداد العمالة الزراعية ، الشباب الريفي وكبار السن المرتبطين بالعمل في مجال الإنتاج الزراعي.

جدول رقم (1-5)
توزيع سكان الريف بسلطنة عمان حسب العمر والنوع (عدد)

المجموعات العمرية	ذكور	إناث	كلا الجنسين
	عدد	عدد	عدد
أقل من 20 عاماً	164176	159568	323744
20 – 29 عاماً	49065	29936	79001
30 – 39 عاماً	46588	23813	70401
40 – 49 عاماً	26473	16533	43006
50 عاماً فما فوق	30718	24846	55564
المجموع	317020	254696	571716

المصدر: الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بسلطنة عمان، 2001.

جدول رقم (1-6)
توزيع سكان الريف بسلطنة عمان حسب العمر والنوع
(بالنسبة المئوية)

المجموعات العمرية	ذكور	إناث	كلا الجنسين
أقل من 20 عاماً	٪28.7	٪27.9	٪56.6
20 – 29 عاماً	٪8.6	٪5.2	٪13.8
30 – 39 عاماً	٪8.1	٪4.2	٪12.3
40 – 49 عاماً	٪4.6	٪2.9	٪7.5
50 عاماً فما فوق	٪5.4	٪4.3	٪9.7
المجموع	٪55.4	٪44.5	٪99.9

المصدر: الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية في سلطنة عمان، 2001.

جدول رقم (1-7)

النسب المئوية لسكان الريف والحضر بسلطنة عمان (ذكور وإناث) من إجمالي عدد السكان في الفئات العمرية المختلفة

الفئة العمرية	نسبة الذكور بالريف من إجمالي عدد السكان (٪)	نسبة الذكور بالحضر من إجمالي عدد السكان (٪)	نسبة الإناث بالريف من إجمالي عدد السكان (٪)	نسبة الإناث بالحضر من إجمالي عدد السكان (٪)	نسبة كلا الجنسين من إجمالي عدد السكان (٪)
أقل من 20 عاماً	8.1	17.3	7.9	16.6	50.0
20 - 29 عاماً	2.4	8.0	1.5	4.6	16.5
30 - 39 عاماً	2.3	9.3	1.2	3.7	16.5
40 - 49 عاماً	1.3	4.9	0.8	1.9	9.0
50 عاماً فما فوق	1.5	3.0	1.2	2.2	8.0
المجموع	15.7	42.7	12.6	29.0	100.0

المصدر :

الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بسلطنة عمان ، 2001.

1-9 خصائص سكان الريف بدولة فلسطين :

يبلغ عدد سكان دولة فلسطين كما بالجدول (1-8) حوالي 2.8 مليون نسمة ، ويشكل سكان الريف منهم ما يقدر بحوالي 31٪ . وقد تبين أن النسبة المئوية لسكان الريف في الفئة العمرية أقل من 20 سنة تبلغ 57.03٪ ، بينما يشكل السكان في الفئة العمرية (20 - 29 عاماً) ما نسبته 16.93٪ من سكان الريف ، هذا وتبلغ نسبة الريفيين من السكان في الفئة العمرية (30 - 39 سنه) نحو 10.85٪ .

وقد تلاحظ أن عدد الذكور يزيد عن عدد الإناث في الفئات العمرية الثلاث سالفة الذكر، أما في الفئات العمرية (40 - 49 سنة) و 50 سنة فما فوق ، فإن عدد الإناث يزيد عن عدد الذكور وخاصة في الفئة العمرية 50 سنة فما فوق.

عليه فإن سكان الريف بدولة فلسطين في أغلبهم (84.8٪) في أعمار شابة تقل عن 40 سنة ، ويشكل كبار السن نسبياً حوالي 15.20٪ من سكان الريف.

هذا وقد لوحظ من البيانات والمعلومات الواردة بالدراسة القطرية لفلسطين إنخفاض معدل الخصوبة ، والذي يتناسب طردياً مع إرتفاع مستوى التعليم ، وقد يعزي ذلك لإرتفاع سن الزواج في أوساط المتعلمين وميلهم لقبول مفاهيم تنظيم الأسرة. ويتوقع أن تتجه معدلات الخصوبة للإنخفاض خلال الأعوام القادمة مع إتجاه سن الزواج للإرتفاع كما هو متوقع. ونتيجة لذلك يتوقع أن تتراجع نسبة السكان والفئة العمرية أقل من 15 عاماً ، وأن ترتفع نسبة السكان في الفئات العمرية (40 - 49) و 50 عاماً فما فوق ، وذلك لتحسن الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية.

و يقدر أن يصل عدد الإناث الريفيات العاملات بالزراعة إلى حوالي ثلث القوي العاملة في الزراعة بالريف بدولة فلسطين.

وقد تلاحظ إزدياد عدد الدارسين الذكور عن عدد الإناث في مؤسسات التعليم الزراعي العالي بدولة فلسطين ، حيث توضح الإحصاءات التي وردت بالدراسة القطرية أن نسبة الخريجين الذكور في مؤسسات التعليم الزراعي خلال الفترة (1994 - 2000) ، قد بلغت 68.4٪ مقارنة بنسبة 31.6٪ للإناث ، و تبدو هذه النسبة منطقية إذا أخذ في الإعتبار أن القوي العاملة في مجال الزراعة بدولة فلسطين تتشكل بنسبة الثلث من الإناث والثلثين من الذكور ، كما يوضح الجدول رقم (1-9) ، حيث يتبين أن

جدول رقم (1 – 8)

توزيع سكان الريف بدولة فلسطين بالأعداد والنسب المئوية حسب العمر والنوع

المجموعات العمرية	ذكـــور			إنـــاث			كـلا الجنسين	
	عدد	(٪) من إجمالي عدد الذكور	(٪) من إجمالي عدد الريفيين	عدد	(٪) من إجمالي عدد الإناث	(٪) من إجمالي عدد الريفيين	عدد	(٪) من إجمالي عدد الريفيين
أقل من 20 عاماً	254.498	57.65	29.32	240.523	56.39	27.71	495.020	57.03
20 – 29 عاماً	77.078	17.46	8.88	69.874	16.38	8.05	146.952	16.93
30 – 39 عاماً	48.434	10.97	5.58	45.743	10.72	5.27	94.178	10.85
40 – 49 عاماً	24.912	5.64	2.87	25.085	5.88	2.89	49.997	5.76
50 عاماً فما فوق	36.543	8.28	4.21	45.310	10.62	5.22	81.852	9.43
المجموع	441.465	100.0	50.86	426.535	99.99	49.14	868.000	100.0

المصدر : محسوبة من بيانات الدراسة القطرية لدولة فلسطين ، 2001

جدول رقم (1-9)
توزيع المشتغلين بالنشاط الزراعي بفلسطين حسب النوع والعمر

الفئة العمرية	ذكور	إناث	كلا الجنسين
أقل من 20 عاماً	٪11.55	٪1.57	٪13.12
20 – 29 عاماً	٪22.58	٪2.77	٪25.35
30 – 39 عاماً	٪11.60	٪3.28	٪14.87
40 – 49 عاماً	٪9.99	٪3.07	٪13.06
50 عاماً فما فوق	٪27.64	٪5.95	٪33.60
الجملة	٪83.36	٪16.64	٪100.00

المصدر :
الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بدولة فلسطين ، 2001

نسب المشتغلين في الزراعة تقدر بنحو 16.6٪ للإناث و 83.4٪ للذكور . ويتضح أيضاً أن نسبة المشتغلات في النشاط الزراعي تتجه نحو التناقص مع تناقص سنوات العمر ، أما كبار السن من كلا الجنسين ، فيشكلون ثلث القوي العاملة في الزراعة والنشاط الحراجي والصيد . ومن واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (1-9) فإن القوي المشتغلة بالإنتاج الزراعي بدولة فلسطين تتكون أساساً من الذكور ، حيث يشارك الشباب الريفي (الذكور) بنسب عالية في نشاطات الإنتاج الزراعي ، وخاصة في الفئة العمرية (20 - 29 عاماً).

1-10 خصائص سكان الريف بدولة قطر :

تطورت المجتمعات الحضرية بدولة قطر تطوراً مشهوداً وتحول المجتمع القطري نتيجة الطفرة الإقتصادية الكبيرة بفضل إنتاج النفط الى مجتمع أغلبية قاطنيه من سكان المدن والمناطق المكونة لما يمكن تسميته بالريف في دولة قطر ، والتي هي في الغالب بمثابة ضواحي للمراكز الحضرية التي على رأسها بلدية الدوحة (عاصمة البلاد) وبلدية الريان. وتضم المراكز الحضرية حوالي 88٪ من سكان الدولة البالغ عددهم حوالي 5.2 مليون نسمة حسب إحصاءات عام 2000.

هذا وتعود ملكية الأراضي الزراعية بدولة قطر إلى المواطنين القطريين ، وتعمل عليها عمالة غير مدربة مستجلبة من الخارج. وتفيد بيانات الدراسة القطرية بأن عدد المشتغلين بالزراعة والصيد والغابات (أي من يشكلون ما يمكن تسميته في دولة قطر بالقطاع الريفي) نحو 3.8٪ فقط من إجمالي عدد السكان في عام 1986 ، وقد إرتفعت نسبتهم إلى 9.4٪ في عام 1999.

وقد تلاحظ في الآونة الأخيرة إنخفاض نسبة المشتغلين بالزراعة إلى نحو 3.7٪ من إجمالي عدد السكان وهم جميعهم من الرجال ، وتتراوح أعمارهم بين 20 و 55 عاماً ، كما أن أغلبهم من غير القطريين . ويشكل المشتغلون بالعمل الزراعي بما في ذلك الصيد والغابات وصيد الأسماك نحو حوالي 6.6٪ من السكان النشطين إقتصادياً بدولة قطر[1] .

(1) الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بدولة قطر ، 2001.

ينتشر التعليم في دولة قطر بمستوى جيد ، حيث يوجد فقط 15.3٪ من السكان في فئة الأميين ، يضاف إلى ذلك من يستطيعون القراءة والكتابة ، وهؤلاء يشكلون 27.8٪ من إجمالي السكان . وتتراوح نسب الذين تلقوا تعليماً نظامياً في المراحل الإبتدائية و الإعدادية و الثانوية بين 13٪ و 15٪ من إجمالي عدد السكان ، بينما يشكل من تلقوا تعليماً على مستوى الجامعة 10.6٪ من مجموع السكان.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن معظم ملاك الأراضي الزراعية على درجة عالية من التعليم، إذ بينهم من يحملون درجات علمية رفيعة المستوى.

1-11 خصائص سكان الريف بالجمهورية اللبنانية :

يقدر إجمالي عدد السكان بالجمهورية اللبنانية على حسب تعداد 1997 بحوالي 4 مليون نسمة ، وقد أشارت الدراسة إلى أن المحافظات ذات الطابع الريفي هي كل من محافظتي البقاع و لبنان الجنوبي ، وأن الوحدات الريفية المتدنية النمو تقع أكثريتها في البقاع وفي لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي ، وأن 70٪ من الوحدات الريفية في لبنان الأوسط تعتبر إما وحدات تشهد إنطلاقاً في عملية النمو أو وحدات نامية إقتصادياً وإجتماعياً . ، في مقابل 23٪ من الوحدات الريفية في لبنان شمالي و 24٪ من الوحدات الريفية في البقاع ، بينما لا توجد في لبنان الجنوبي وحدات ريفية يمكن تصنيفها ضمن الوحدات النامية.

هذا وقد إنحصرت البيانات ذات الصلة بالمقارنة بين الريف والحضر في بيانات متعلقة بمستوى التعليم بين الفئات العمرية (15 – 19 سنة) و (20 – 34 سنة). وقد وضح إن نسبة الأمية في الريف تبلغ 9.4٪ مقارنة بنسبة 3.3٪ في الحضر ، وإن نسبة من يستطيعون القراءة والكتابة في الحضر تبلغ 10.2٪ تقريباً ، أي ضعف نسبة القادرين علي القراءة والكتابة في الوحدات الريفية البالغة 5.5٪. ومن الجدير بالذكر أن نسبة التعليم بالجمهورية اللبنانية تعد عالية بشكل ملحوظ حتى في الأرياف ، حيث يتبين من الأرقام الخاصة بالفئة العمرية (15 – 19 سنة) ، أن 84.8٪ من الإناث في الريف قد تعلمن تعليماً نظامياً في مستوياته المختلفة (وهذه نسبة جد عالية) مقارنة بحوالي 83٪ من الذكور.

وتفيد البيانات الواردة عن مستوى التعليم للشباب في الفئة العمرية (20 – 34 عاماً) بأن 79.4٪ من الإناث قد نلن تعليماً نظامياً مقارنة بنحو 81.3٪ من الذكور في هذه الفئة العمرية. وبالإستناد إلى ما سبق تفصيله يتضح أن النظام التعليمي في لبنان يعتبر متطوراً إلى حد بعيد وفقاً لمفهوم التعليم والتغطية التي تشمل الجنسين.

ونسبة لإرتفاع مستويات التعليم ، فمن المتوقع إنخفاض نسبة الإنخراط في العمل الزراعي بين الشباب ، فلقد تبين أن نسبة الزراعيين والعمال المهرة قد بلغت 2.4٪ بالنسبة للذكور في الفئة العمرية (15 – 29 عاماً) ، مقارنة بنسبة 1.4٪ بين الإناث في نفس الفئة العمرية ، مما يوحي بعزوف الشباب الريفي عن العمل بالزراعة والإنخراط في أعمال تابعة للقطاعات الإقتصادية الأخرى كأعمال البناء والإنشاءات للذكور وقطاع الخدمات للجنسين.

12-1 خصائص سكان الريف بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى :

يقدر عدد السكان بالجماهرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى بحوالي أربعة ونصف مليون نسمة ، منهم 50.8٪ من الذكور و 49.2٪ من الإناث. وتشكل التجمعات السكنية الريفية (284 محلة) نسبة 42.6٪ من مجموع المواقع السكنية البالغة في مجملها 667 محلة. أما المشتغلون بالزراعة والغابات والصيد بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى ، فيشكلون نسبة 12.2٪ من القوي العاملة بالدولة ، ولقد إهتمت الدولة بالتنمية الزراعية بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والأمن الغذائي وخلق فائض للتصدير بغية توفير فرص عمل منتجة لسكان الريف ورفع دخول المزارعين . ولقد إهتمت الدولة بالمعاهد الزراعية ومراكز التدريب لرفع معدلات الإنتاج الزراعي.

ولقد إتضح من البيانات المتوفرة أن أكثر من نصف سكان الجماهيرية العربية الليبية في الريف والحضر ينتمون إلى الفئة العمرية أقل من 20 عاماً ، وحوالي 21٪ منهم ينتمون إلى الفئة العمرية (20 – 29 عاماً) ، وحوالي 12٪ من سكان المدن ينتمون إلى الفئة العمرية (30 – 39 عاماً) ، مقابل حوالي 10٪ من سكان الريف الذين

ينتمون إلى نفس الفئة. ويشكل السكان في الفئة العمرية 50 عاماً فأكثر حوالي 6٪ في المدن و7٪ في الحضر. ويخلص من هذا إلى أن سكان الجماهيرية العربية الليبية ينتمون بنسب عالية إلى الفئات العمرية الشابة (الجدول رقم 1- 10).

1-13 خصائص سكان الريف بجمهورية مصر العربية :

يبلغ إجمالي عدد السكان بجمهورية مصر العربية ، حسب الأرقام المتوفرة من تعداد عام 1996، ما يقدر بحوالي 59.31 مليون نسمة ، حيث يتضح أن عدد السكان قد إزداد بنسبة 61.9٪ في عام 1996 مما كان عليه في عام 1967 ، كما إزداد عدد الريفيين خلال نفس الفترة بنسبة 62.4٪.

ويقدر عدد سكان الريف بجمهورية مصر العربية ، في ضوء بيانات تعداد عام 1996 المشار إليه ، بحوالي 34.03 مليون نسمة ، وهذا يشكل نحو 57.4٪ من إجمالي عدد السكان . وتزيد نسبة الذكور في أرياف مصر قليلاً عن نسبة الإناث ، إذ بلغت نسبة الذكور في عام 1996 نحو 51.1٪ في مقابل 48.9٪ للإناث.

ويوضح الجدول رقم (1-11) توزيع السكان الريفيين بجمهورية مصر العربية حسب فئات العمر والنوع في ضوء الأرقام التي وفرها تعداد عام 1996. ويتضح أن أعداد الذكور أكبر بقليل من أعداد الإناث في الفئات العمرية ما عدا فئة كبار السن (50 عاماً فأكثر) ، والتي تعتبر متقاربة إلى حد بعيد ، فالفوارق كما هو ملاحظ من الجدول جد طفيفة ، وحسب توقعات الدراسة القطرية [1] فإن سكان الريف بجمهورية مصر العربية سوف يقفز عددهم في عام 2006 إلى نحو 43.07 مليون نسمة ، ويعتقد أن يكون توزيعهم على الفئات العمرية (20 - 29 سنة) ، (30 - 39)، (40 - 49) و 50 سنة فأكثر على النحو التالي : 52.24٪ ، 15.88٪ ، 13.4٪ ، 9.42٪ و 9.06٪ على التوالي ، وتوحي هذه التوقعات بأن النسب المئوية لتوزيع سكان الريف بجمهورية مصر سوف تظل تقريباً كما هي عليه الآن خلال الفترة حتى 2006 بسبب إستقرار وسيادة التنمية المتوازنة بين الريف والحضر بالجمهورية.

ويتضح من بيانات الدراسة القطرية أن الأمية تتفشى بدرجة كبيرة بين كبار السن في أرياف جمهورية مصر العربية ، خاصة بين الإناث (63.2٪). وتبلغ نسبة إنتشار

(1) الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بجمهورية مصر العربية ، 2001.

جدول رقم (1-10)

توزيع سكان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمي بالنسب المئوية على الفئات العمرية في الريف والحضر

الفئة العمرية	الريف		الحضر	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من 20 عاماً	57.5	56.7	53.8	53.4
20 - 29 عاماً	20.6	20.5	21.3	21.8
30 - 39 عاماً	10.2	10.4	11.6	11.8
40 - 49 عاماً	5.0	5.8	6.2	6.5
50 عاماً فما فوق	6.6	6.6	6.1	6.4

المصدر :

الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمي ، 2001.

جدول رقم 1-11

توزيع السكان الريفيين بجمهورية مصر العربية حسب العمر والنوع (تعداد عام 1996)

الفئة العمرية	الإعداد			الإعداد		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
أقل من 20 عاماً	9278704	857325	17852029	53.34	51.54	52.46
20 - 29 عاماً	2646023	2609850	5255873	15.21	15.69	15.45
30 - 39 عاماً	2110602	2106021	4216623	12.13	12.66	1239
40 - 49 عاماً	1526139	1472384	2998523	8.79	8.85	8.81
50 عاماً فما فوق	1832147	1871384	3703531	10.53	11.25	10.88
الجملة	17393615	1663296	34026579	100	100	100

المصدر :

جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام 1996 ، النتائج التفصيلية لتعداد السكان (الجزء الأول) إجمالي الجمهورية ، مرجع رقم 1998/1102 ، ديسمبر 1998.

الأمية بين الذكور 36.4٪ ، وقد تلاحظ أن نسبة الذكور في كافة فئات توزيع السكان بمستوى التعليم النظامي أكبر بكثير من النسب المرصودة للإناث بالريف المصري.

وتجدر الإشارة إلى أن التدريب في مجالات الثقافة الزراعية في الريف المصري يغطي كافة الفئات العاملة في مجال الإنتاج الزراعي ، حيث بلغت نسبة من تلقوا تدريباً بين العمال الزراعيين نحو 75٪ ، وفي أوساط المزارعين الماهرين بلغت نسبة من تلقوا تدريباً منتظماً 65٪ ، أما تغطية المزارعين الماهرين وخريجي مؤسسات التعليم الزراعي العاملين بالزراعة فقد بلغت 100٪ ، وتدل هذه الأرقام على كثافة وإنتشار خدمات الإرشاد الزراعي بجمهورية مصر العربية.

ولقد تلاحظ ثبات النسب المئوية لسكان الحضر والريف بجمهورية مصر العربية ، إذ ظلت النسبة تتراوح بين 43.8٪ للحضر مقابل 56.2٪ للريف في تعداد عام 1976 ، وبين 44٪ للحضر في مقابل 56٪ للريف في عام 1986 ، ونحو 43٪ للحضر في مقابل 57٪ للريف في عام 1996 . وتجدر الإشارة إلى أن سكان الحضر قد تزايد عددهم من نحو 16.04 مليون نسمة في عام 1976 إلى 21.22 مليون نسمة في عام 1986 ، (أي بزيادة 25.8٪). وبمقارنة أرقام الزيادة النسبية لسكان الحضر والريف بجمهورية مصر العربية خلال الفترة (1976 - 1996) ، يتضح أن الفترة من 1976 إلى 1986 قد شهدت زيادة ملحوظة في عدد السكان بالحضر مقارنة بالريف ، ويعزي ذلك جزئياً للهجرة من الريف إلى المدينة. ولكن كما هو واضح من نسب زيادة سكان الحضر والريف للفترة (1986 - 1996) ، فإن معدل الزيادة في عدد سكان الريف كان بدرجة أكبر ويعزي هذا لإنحسار موجة الهجرة إلى المدينة وإتجاه سكان الريف للإستقرار في مناطقهم، وربما يرجع الفضل في ذلك لتضاؤل الفوارق بين الحضر والريف من ناحية توفر الخدمات الإقتصادية والإجتماعية بسبب تطبيق سياسات وبرامج أدت لإحداث تنمية متوازنة بجمهورية مصر العربية خلال تلك الفترة . كما تعزي ظاهرة الإزدياد النسبي في إعداد سكان الريف وإنخفاض نسبة تزايد سكان الحضر إلى عوامل الطرد في الحضر التي يتقدمها إرتفاع تكاليف السكن بالمدن مقارنة بالأرياف ، وضيق فرص العمل بالمدن. وتعزي ظاهرة الإنحسار النسبي لنمو السكان في المدن أيضاً إلى إرتفاع معدلات الهجرة إلى خارج البلاد من المناطق الحضرية.

هذا ويتضح أن درجة الإرتباط بالريف والعمل في مجالات الإنتاج الزراعي في

أوساط الشباب الريفي عالية في الآونة الأخيرة ، فقد تبين أن 54.3٪ من الشباب الريفي في الفئة العمرية (15 – 25) عاماً يشتغلون بالزراعة.

1-14 خصائص سكان الريف بالمملكة المغربية :

يبلغ عدد سكان الريف بالمملكة المغربية ، في ضوء بيانات الدليل الإحصائي 2000 لمديرية الإحصاء المضمنة في الدراسة القطرية ، حوالي 12.84 مليون نسمة ، ويشكل 38.2٪ من هذا العدد الفئة العمرية أقل من 15 سنة ، يليهم من ناحية الأكثرية الشباب في سن (15 – 24) سنة ، الذين يشكلون 22٪ من عدد سكان المناطق الريفية بالمملكة المغربية . فإذا أضيف لهؤلاء الفئة العمرية (25 – 34) سنة ، والتي تشكل 13.4٪ من مجموع سكان الريف يتضح أن 73.6٪ من سكان الريف المغربي تقل أعمارهم عن 35 سنة. وإذا تم جمع أعداد من هم دون الـ 45 سنة من العمر ، فإن ذلك يشكل 83.5٪ من مجموع سكان الريف (50.8٪ منهم من الذكور) ، بينما يشكل مجموع من هم في أعمار من 45 سنة فما فوق نحو 16.5٪ فقط من سكان الريف (48.4٪ منهم من الذكور) .

وخلاصة القول أن سكان الريف بالمملكة المغربية يتشكلون بنسب عالية وبشكل ملحوظ من الفئات الشابة ، ولقد تبين أن نسبة الذكور بين صغار السن في الفئة العمرية أقل من 15 سنة و (15 – 24) سنة تفوق نسبة الإناث ، وكذلك ترتفع نسبة الذكور على نسبة الإناث بين كبار السن في الفئة العمرية 60 سنة وأكثر . أما في الفئات العمرية (25 – 34) و (35 – 44) سنة و (45 – 59) سنة ، فيزداد عدد الإناث قليلاً على عدد الذكور.

وتدل تقارير تعداد السكان بالمملكة المغربية إلى تناقص نسبة سكان الريف من مجموع سكان المملكة ، حيث إنخفضت هذه النسبة من 71٪ إلى 47٪ خلال الفترة 1960 – 1997. ولقد أشير إلى أن ظاهرة الهجرة المكثفة من الريف إلى المدينة هي التي أدت إلى التناقص النسبي لسكان الريف بالمملكة المغربية . وتشير توقعات الإتجاهات الديمغرافية وتطور التركيبة العمرية بالمغرب إلى إحتمال تناقص النسبة المئوية لسكان الريف إلى 37.9٪ في عام 2010 ، وذلك بسبب تزايد الهجرة من الريف إلى المدنية وخاصة في صفوف الشباب . وبالنسبة للفئات العمرية الأخري فيتوقع إنخفاض في نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) إلى 30.7٪ وإنخفاض في نسبة

الفئة العمرية (15 – 24 سنة) إلى 21.5٪ . أما الفئة العمرية (25 – 34 عاماً) ، فيتوقع أن ترتفع نسبتها إلى 18.4٪ في عام 2010 ، وكذلك يتوقع إرتفاع بسيط في نسبة سكان الريف في الفئات العمرية (35 – 44 سنة) و (45 – 59 سنة) إلى 10.8٪ و 11.0٪ على التوالي.

ولقد أوضحت نتائج الإحصاء العام لسنة 1994 أن 77.7٪ من سكان الريف بالمملكة المغربية يشتغلون بالزراعة. غير أن المشتغلين منهم بالزراعة حسب النوع والفئة العمرية (جدول رقم 1–12) ، تصل نسبتهم إلى 95.5٪ وهم من الذكور، بينما تشكل الإناث 4.4٪ من جملة المشتغلين بالزراعة. وتوضح هذه النتائج أن الشباب من الجنسين في الفئة العمرية (أقل من 25 سنة) يشكلون حوالي 2٪ فقط في مجال العمل كزراعيين أو عمال زراعيين بأجر ، وأيضاً توضح أرقام الجدول (رقم 1–12) أن نسبة الجنسين في الفئة العمرية (25 – 34 سنة) أيضاً محدودة ، إذ تبلغ نسبة الذكور في هذه الفئة حوالي 9.9٪ ونسبة الإناث حوالي 0.3٪ ، وهذه مساهمة لاتذكر مقارنة بمساهمات الذكور الأكبر سناً في الإشتغال بالعمل الزراعي بالمملكة المغربية.

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى تفشي الأمية في أرياف المملكة المغربية ، حيث تبلغ نسبتها في الفئة العمرية (15 – 24 سنه) نحو 23٪ بين الذكور و 46٪ بين الإناث . ولقد إتضح أن 81٪ من المزارعين في المملكة المغربية أميون ويدير هؤلاء 76٪ من الأراضي الصالحة للزراعة ، غير أن 9.5٪ منهم قد تلقوا تعليماً في المدارس القرآنية ، كما لا تزيد نسبة المزارعين الذين تلقوا تعليماً نظامياً عن 9.5٪ ، و هؤلاء يديرون فقط نحو 13.4٪ من الأراضي الصالحة للزراعة.

فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بمستويات التدريب في مجال التقانة الزراعية ، وضح أن قدرات إستيعاب المزارعين والعمال الزراعيين قد أعاقتها النسب العالية للأمية المتفشية في أرياف المملكة المغربية ، وعليه فإن نسبة عالية من العمل الزراعي يقوم به المزارعون والعمال الزراعيين غير المهرة. ولقد أفادت الدراسة القطرية بأن 75٪ من المزارعين مالكي الحيازات الزراعية الكبيرة لم يتلقوا أي تدريب مهني ، ولذلك تستهدف خطط وزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات بالمملكة المغربية تدريب أبناء وبنات المزارعين لرفع كفاءتهم المهنية وإعداد التقنين الزراعيين والعمال المهرة في مراكز ومعاهد ومدارس ثانوية تشكل حالياً 45 مؤسسة للتدريب الفلاحي المهني ترعاها الدولة.

جدول رقم (1-12)
توزيع سكان الريف المشتغلين بالزراعة بالمملكة المغربية
حسب النوع والفئة العمرية

الفئة العمرية	ذكور		إناث		كلا الجنسين	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أقل من 25 عاماً	32573	2.18	670	5.04	33243	2.2
25 - 34 عاماً	14768	9.86	4247	0.28	151415	10.1
35 - 44 عاماً	288162	19.30	12532	0.84	300694	20.1
45 - 54 عاماً	316850	21.22	17765	1.19	334615	22.4
55 - 64 عاماً	307144	20.57	16597	1.11	323741	21.7
65 عاماً وأكثر	334552	22.41	14584	5.98	349136	23.4
المجموع	1426449	95.54	66395	4.44	1492844	99.9

المصدر : محسوبة من بيانات إحصاء عام 1996 (مصدر سابق)

15-1 خصائص سكان الريف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية :

يشكل سكان الريف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية ما نسبته 38٪. هذا وقد شهدت الجمهورية هجرات من الإرياف إلى المناطق الحضرية خلال العقود الثلاثة الماضية ، حيث ظلت تتناقص نسبة سكان الريف وتتصاعد نسبة سكان الحضر بشكل ملحوظ ، وتعزي هذه الظاهرة إلى آثار فترات الجفاف والتصحر المتكررة خلال الفترة من 1973 إلى 1991. فلقد كان سكان الريف في الجمهورية الإسلامية الموريتانية يشكلون 90.9٪ من السكان في عام 1965 ويتوقع أن تبلغ نسبة سكان الريف في عام 2010 نحو 29٪.

ويلاحظ من الأرقام المحسوبة في ضوء بيانات الدراسة القطرية أن نسبة الزيادة في سكان الريف بلغت 37.7٪ خلال الفترة بين عام 1965 وعام 1977 في مقابل زيادة مقدارها 20.3٪ لسكان الحضر. ولقد شكل سكان الريف نسبة تقدر بنحو 77.3٪ من سكان الدولة في عام 1977. وفي عام 2000 إتضح أن سكان الريف قد نقصوا في عددهم الإجمالي بنسبة 1٪ من عددهم المرصود لعام 1994. وفي خلال ذات الحقبة تزايد عدد سكان المدن بنسبة 51.2٪. ويدل ذلك بصورة واضحة بأن هنالك هجرة ونمو متزايد لسكان المناطق الحضرية يرافقه إضمحلال في عددية ونسبة سكان الأرياف الذين يشتغلون أساساً بالزراعة والرعي بموريتانيا.

هذا ويتضح من البيانات المتاحة ثبات نسبة الذكور (49.77٪) في جميع الفئات العمرية لسكان الريف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية ، ويتضح أيضاً أن 55.9٪ من سكان الريف هم في الفئة العمرية أقل من 20 سنة ، يليها 15.8٪ في الفئة العمرية (20 – 29 سنه) . ويشكل السكان في الفئة العمرية (30 – 39 سنه) ما نسبته 11.4٪ من سكان الريف ، كما أن الذين يبلغون أعماراً تتراوح بين 40 و 49 سنه يشكلون 7.7٪ ، أما كبار السن (50 سنه فما فوق) فيشكلون 9.1٪ من مجموع سكان الريف. وتفيد هذه الأرقام أن 83.1٪ من سكان الأرياف بموريتانيا هم في أعمار تقل عن 40 سنة.

وفي ضوء التحليل الذي تم إجراؤه حول إتجاه تطور التركيبة العمرية لفئات السكان بالجمهورية الإسلامية الموريتانية ، يتوقع ثبات في نسبة السكان في الفئات العمرية أقل من 15 سنة ، (15 – 59 سنه)، و 60 سنه فما فوق ، ويتوقع أيضاً أن تكون النسب لهذه الفئات في عام 2010 على النحو التالي : أقل من 15 سنة (42.1٪) ، 15 – 59 سنه (50.4٪) ، و 60 سنه فما فوق (7.5٪). ولا تختلف هذه النسب كثيراً عن النسب التي شكلتها هذه الفئات خلال الفترة (1965 – 2000).

وتوضح الأرقام الدالة على المستويات التعليمية لسكان الريف بالجمهورية الإسلامية الموريتانية أن 38٪ من الذكور أميون ، وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث 62٪ ، وأن المتعلمين بمستوى التعليم الأساسي يشكلون نسبة 23.3٪ ، وأن 4.1٪ فقط من سكان الريف نالوا تعليماً وسيطاً ، أما نسبة من تلقوا تعليماً عالياً فتقدر بنحو 1.1٪ فقط. وقد إتضح أن طلاب الريف في المراحل الوسيطة والعليا يتلقون التعليم في المراكز الحضرية بعيداً عن مناطق ذويهم بالأرياف ، وبالتالي يفقد الريف التواجد الدائم للفئات المتعلمة من أبنائه.

وتجدر الإشارة إلى أن الذين تلقوا تدريباً منتظماً من المزارعين الماهرين وخريجي المدارس الوسطي والثانوية ومؤسسات التعليم الزراعي تبلغ نسبتهم 7.18٪ فقط من إجمالي سكان الريف (الجدول رقم 1-13).

ويشارك الشباب الريفي في الفئة العمرية (15 – 25 سنه) في العمالة الزراعية بنسبة 7.74٪ بين الذكور و 8٪ بين الإناث.

جدول رقم (1-13)

مستويات التدريب في مجالات التقانة الزراعية للقوي العاملة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية في عام 2000

الفئة	العدد	النسبة المئوية
عمال زراعيون غير مهرة	272181	71.94
مزارعون ماهرون دون تدريب منظم	79000	20.88
مزارعون ماهرون تلقوا تدريباً زراعياً وإرشادياً	25660	6.78
خريجو مدارس زراعية وسطي	777	0.21
خريجو ثانويات زراعية	152	0.04
خريجو تعليم زراعي عالي	550	0.15
إجمالي القوي الزراعية العاملة	378320	100.00

المصدر :

الدراسة القطرية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية ، 2001.

1-16 خصائص سكان الريف بالجمهورية اليمنية :

إرتفع عدد سكان الريف بالجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990 - 1999) إلى نحو 47.5٪ ليبلغ في عام 1999 ما يقدر بحوالي 11.16 مليون نسمة. وفي ضوء هذه البيانات الإحصائية لعام 1999 فإن سكان الريف بالجمهورية اليمنية يشكلون نحو 73.9٪ من مجمل سكان اليمن ، وفي خلال عقد التسعينات (1990 - 1999) ظلت نسبة سكان الريف من إجمالي عدد السكان تتراوح بين 78.6٪ (في عام 1990) و 73.9٪ (في عام 1999). ويتضح من ذلك إن أغلبية سكان الجمهورية اليمنية يقيمون في الريف، وأن معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة ما زالت منخفضة.

وإعتماداً على بيانات تعداد السكان لعام 1994 ، فإن توزيع سكان الريف باليمن حسب الفئات العمرية والنوع ، كما يتضح من الأرقام الواردة في (الجدول رقم 1-14) كان كثيفاً بشكل ملحوظ في الفئة العمرية أقل من 20 عاماً ، إذ تضم هذه الفئة 62٪ من سكان الريف ، وينتمي إليها 64٪ من الذكور و 59.9٪ من الإناث. ومن الملاحظ أن عدد الإناث في الفئات العمرية (20 - 29 سنة) و (30 - 39 سنه) و (40 - 49 سنه) يفوق عدد الذكور ، ولكن في الفئة العمرية 50 سنة فأكثر يفوق عدد الذكور عدد الإناث بفارق بسيط . ويفسر إنخفاض عدد الذكور مقارنة بعدد الإناث في الفئات العمرية التي تشكل ذروة سن العمل (20 - 49 سنه) بالهجرة المتزايدة للريفيين الذكور للعمل بالمناطق الحضرية.

فيما يتعلق بالمستويات التعليمية لمختلف المجموعات العمرية بالجمهورية اليمنية يتضح مايلي :

- تبلغ نسبة الأمية بين السكان الريفيين 63.3٪ ، وتنتشر بدرجة أكبر بين الإناث (85٪) وتبلغ 41.7٪ بين الذكور.
- تقدر نسبة الذين لم يتلقوا تعليماً نظامياً ولكن في إستطاعتهم القراءة والكتابة 24.4٪ بين سكان الريف ، وترتفع هذه النسبة بين الذكور (36.9٪) و تنخفض بين الإناث (12.1٪).
- لا تتعدي نسبة الذين تلقوا تعليماً إبتدائياً نظامياً بين سكان الريف في مجملهم 5.3٪ ، كما لا تتعدي نسبة الذكور الذين تلقوا تعليماً إبتدائياً 9٪ ، بينما تبلغ نسبة الإناث في هذا المستوى التعليمي 1.7٪.

جدول رقم (1 – 14)

توزيع سكان الريف في الجمهورية اليمنية حسب العمر والنوع

الفئات العمرية	الذكـــور			الإنـــاث			كـلا الجنسين	
	العدد	النسبة من مجموع السكان بالريف	النسبة من مجموع الذكور بالريف	العدد	النسبة من مجموع السكان بالريف	النسبة من مجموع الذكور بالريف	العدد	(٪)
أقل من 20 عاماً	3596801	32.2	64.0	3323593	29.8	59.9	6920394	62.0
20 – 29 عاماً	619427	5.5	11.0	711006	6.4	12.8	1330433	11.9
30 – 39 عاماً	496959	4.5	8.8	609918	5.5	11.0	1106877	9.9
40 – 49 عاماً	339700	3.0	6.0	367754	3.3	6.6	707454	6.3
50 عاماً فما فوق	564051	5.1	10.0	535080	4.8	9.6	1.099133	9.8
المجموع	5616938	50.3	100.0	5547351	49.7	99.9	11164289	99.9

المصدر : محسوبة من بيانات الدراسة القطرية للجمهورية اليمنية ، 2001

- تقدر نسبة سكان الريف الذين في مستوى التعليم الثانوي أو فوق الثانوي 2.1٪ من مجموع سكان الريف ، وتعتبر نسبة الإناث في هذا المستوى متدنية جداً ، إذ تبلغ 0.26٪ ، وتبلغ نسبة الذكور الذين تلقوا تعليماً ثانوياً فما فوق 4٪ فقط.

وتدل البيانات سالفة الذكر أن مستويات التعليم متدنية في أرياف الجمهورية اليمنية وخاصة بين الإناث ، ويعزي تدني نسبة تعليم الإناث إلى ظاهرة الزواج المبكر وعدم السماح للبنات بالإستمرار في الدراسة مع الذكور كعادة إجتماعية ، هذا إلى جانب ندرة الخريجات الريفيات وعدم إشتغالهن بمهنة التعليم ، مما شكل عائقاً للفتيات للإستمرار في الدراسة ، و يضاف إلى ذلك طبيعة الإقتصاد الريفي الذي يعتمد على صغار السن في العمل الزراعي ، وقد يكون هذا أيضاً هو السبب في تدني مستوى التعليم بين الذكور في الريف اليمني.

وقد أثر تدني مستويات التعليم في الريف اليمني على مستويات التدريب في مجالات التقانة الزراعية ، حيث تبين أن 88.8٪ من المشتغلين بالزراعة لم يتلقوا تعليماً أو تدريباً منظماً وهم في عداد الأميين على حسب إفادات الدراسة القطرية المعتمدة على نتائج لمسوحات أجراها البنك الدولي مؤخراً بالجمهورية اليمنية ، حيث تبين أن 1.9٪ فقط من المشغلين بالزراعة لهم إلمام بالقراءة والكتابة. أما الذين تلقوا تعليماً زراعياً فلقد تبين أن نسبتهم ضئيلة للغاية إذ تبلغ 0.1٪ فقط.

ومن واقع نتائج التحليل الذي أجرى لأغراض الدراسة ، تبين أن نسبة معتبرة من الشباب الريفي ضمن الفئة العمرية (15 – 24 سنه) تشارك في النشاطات الزراعية بالجمهورية اليمنية ، حيث تبلغ نسبة الإشتغال بالزراعة 23.9٪ بين الإناث في هذه الفئة العمرية و 16.8٪ بين الذكور ، ولكن تبين أن عددية الذكور المشتغلين بالزراعة تفوق عددية الإناث المشتغلات في بالزراعة بنسبة الثلث ، وأن الشباب الريفي في الفئة العمرية (15 – 25 سنه) من كلا الجنسين يشكلون 19.2٪ من القوي العاملة في الزراعة.

هذا وقد إتضح بصورة جلية أن 22.5٪ من العماله الزراعية يوفرها من هم في عمر 50 سنه فما فوق. ويشكل من يعملون بالزراعة ضمن الفئة العمرية (25 – 49 سنه) نحو 48.3٪ من المشتغلين بالزراعة ، ويوفر الأطفال دون الخامسة عشر من العمر ما نسبته 10٪ من العمالة الزراعية.

الباب الثانى
العوامل المؤدية لعزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية

العوامل المؤدية لعزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية

من واقع ما أوردته الدراسات القطرية المعدة فى إطار هذه الدراسة ، يتضح أن مشاركة فئة الشباب فى الأنشطة الزراعية بالريف العربى ، تواجهها العديد من المعوقات الإقتصادية والفنية والإجتماعية ، هذا إلى جانب معوقات أخرى تتعلق بالحيازات الزراعية ، حيث أنهم يفتقدون لحيازات خاصة بهم لممارسة نشاطهم الزراعى إذا رغبوا فى الزراعة ، التى تحفها الكثير من المخاطر والتى تتباين من قطر لآخر .

2 - 1 المملكة الأردنية الهاشمية

تبين من دراسة أجريت فى المملكة الأردنية الهاشمية على مستوى القرية أن الذكور (خاصة فى الفئات العمرية الشابة) أكثر ميلاً للهجرة إلى المدينة مقارنة بالأناث في نفس الفئات العمرية . ومن وراء الرغبة والممارسة الحقيقية للهجرة الى المدينة عوامل طاردة من الريف وعوامل للجذب المتوفرة فى المدن ، خاصة تلك التى تتيح للمهاجر فرصة تحقيق وضع إقتصادي وتعليمى ومهنى لامجال لتحقيقه تحت الظروف السائدة فى المناطق الريفية ، فقد إتضح أن عوامل الطرد من الريف لها أبعاد إقتصادية وإجتماعية ونفسية يمكن تلخيصهافى التالى :

2 – 1 – 1 عوامل إقتصادية تتمثل فى التالى :

- هيمنة الزراعة التقليدية وإنخفاض الإنتاجية الزراعية وقلة العائد المادى من الإنتاج الزراعى.
- تدهور التربة والبيئة الزراعية وما يترتب عن ذلك من ضعف فى الإنتاج وبالتالى قلة العائد المادى للمزارعين.
- تفتت الحيازات الزراعية الناتج من نظام الميراث وتحولها إلى حيازات صغيرة لا جدوى إقتصادية من استخدامها لأغراض الإنتاج الزراعى .

2 – 1 – 2 عوامل إجتماعية وهذه تشمل :

- الإتجاهات السالبة نحو الإشتغال بالزراعة كمهنة والنظرة الدونية للزراعة والمزارعين السائدة فى المجتمع.
- التخلف الإجتماعى بالمناطق الريفية وضعف الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية وإنتشار الفقر بمعدلات واسعة بين سكان الريف .

- القيود الإجتماعية والعادات والتقاليد والممارسات السالبة المرتبطة بالريف والتى يسعى الشباب الريفى إلى الفكاك منها.

2 - 1 - 3 عوامل نفسية فى التالى وتتمثل:

- الشعور بالغبن السائد فى أوساط الفئات الواعية بالمناطق الريفية من الفوارق الإقتصادية والإجتماعية بين الريف والحضر ، من جراء سياسات التنمية غير المتوازنة .

أما عوامل الجذب إلى المدينة ، فتمثل في الآتى :

- توفر فرص العمل بالمناطق الحضرية .
- إرتفاع أجور العمل فى المدن
- مظاهر التحضر والرقى الإجتماعى السائدة فى المجتمعات الحضرية .
- الرغبة فى اللحاق بأفراد الأسرة الذين هاجروا وإستقروا بالمناطق الحضرية .
- تمركز الخدمات فى المراكز الحضرية لإعتبارات سياسية تدفع بسكان الريف إلى السعى للهجرة إلى المدينة .

2 - 2 دولة البحرين :

تتلخص مسببات عزوف الشباب البحرينى عن العمل الزراعى فى عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وفنية هى تؤدى فى مجملها إلى عزوف الشباب عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية وتدفعهم للهجرة من الريف إلى المدينة.

2 - 2 - 1 العوامل الإقتصادية وهذه تشمل :

- محدودية مساحة الأراضى الصالحة للزراعة ومحدودية النشاطات الإقتصادية فى قطاع الزراعة .
- عدم إمكانية توفير متطلبات الأسر من العائد المادى من الأنتاج فى الأراضى الزراعية التى هى فى الغالب فى شكل حيازات صغيرة مستأجرة .
- لايتيح صغر الحيازات الزراعية فرص زيادة الإنتاج رأسياً عن طريق إدخال الميكنة الزراعية وتحديث تقنيات الإنتاج ، وبالتالى تظل الزراعة تقليدية وأقل عائداً ، غير جاذبة للشباب الريفى ، حيث لايتجه إلى الإشتغال بمهنة الزراعة الا من كان مضطراً ولم يجد وسيلة أخرى لإكتساب العيش .
- منافسة الواردات الزراعية للمنتجات المحلية فى الأسواق ، والإنخفاض فى الأسعار

مما يقلل من العائد المادى للمزارعين .

2-2-2 العوامل الإجتماعية :

- الوضع الإجتماعى والمعنوى الأفضل للعاملين بالمجالات الأخرى غير الزراعية .
- إنتشار التعليم بكافة مستوياته ، مما أهل الشباب للإنخراط فى وظائف بالمدن أكثر إدراراً للدخل من الزراعة .

2-2-3 العوامل السياسية :

مهدت علاقات دولة البحرين الجيدة مع كافة دول الجوار إلى إنفاذ سياسات تعاون سهلت من إنتقال المواطنين للعمل بدول أخرى فى مجالات بعيدة عن مجال العمل الزراعى .

2-2-4 العوامل الفنية :

نسبة لأن اعداداً لايستهان بها من المزارعين بدولة البحرين لها أنشطة إقتصادية أخرى إلى جانب الزراعة ، فإن المزارعين لا يستجيبون بالقدر والنوعية المطلوبة لإنجاح برامج التدريب والإرشاد الزراعى ، لأن المردود من التدريب والمهارات الزراعية المراد اكتسابها لايشكل حافزاً قوياً يدفعهم لإستقطاع الوقت من أعمالهم الأخرى لغرض تلقى التدريب .

2-3 الجمهورية التونسية

من بين أهم العوامل المشجعة على هجرة الشباب الريفى إلي المدينة والعزوف عن المشاركة فى النشاط الزراعى مايلى :

2-3-1 عوامل إقتصادية :

- توفر فرص العمل والإستيعاب فى وظائف عالية الدخل بالمناطق الحضرية .
- تشتت ملكية الأرض فى الريف وصغر مساحة الحيازات المستغلة بواسطة الأسر وضعف الدخل للفرد من الإشتغال بالزراعة .
- الطريقة التقليدية فى استثمار الأراضى الزراعية بواسطة المزارعين التقليديين ، والتى أدت إلي تدنى الإنتاجية والدخل المزرعى للفرد ، وأصبحت من العوامل الطاردة للشباب الريفى والمؤدية إلي إزدياد معدل الهجرة إلى المدينة وخارج البلاد .
- إرتفاع معدلات البطالة نتيجة إدخال الميكنة الزراعية خاصة ، بين الإناث ، مما دفع بهم للإنتقال للمدينة للبحث عن فرص عمل بديلة .

- عدم إستقرار أسعار المنتجات الزراعية وإرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج ، وحدة المنافسة في الأسواق ، مما أدى إلى إنخفاض العائد المادى من الزراعة بدرجة لاتوفر الإستقرار الإقتصادى للمنتجين .

2 – 3 – 2 عوامل إجتماعية :

- توفر الخدمات الإجتماعية بالمدن وسهولة الإندماج فى النسيج الإجتماعي وتواجد وسائل الترفيه وقلة عناء التنقل وسرعة إنجاز بعض الشئون الحياتية وقرب الإدارة إلى المواطنين ، كل هذه الأبعاد الجاذبة للشباب الريفي تدفعهم للهجرة من الريف الى المناطق الحضرية .
- القيود الإجتماعية وعدم المرونة فى المجتمعات الريفية مما يدفع بالشباب الريفى نحو السعى للإنفلات منها بالهجرة إلى مجتمع المدينة
- إرتفاع مستوى التعليم ، والذى يعتبر من العوامل المؤدية إلى عزوف الشباب الريفى عن الإشتغال بالزراعة والى الإلتحاق بوظائف وأعمال غير زراعية أكثر إدراراً للدخل .

2 – 3 – 3 عوامل سياسية :

أدت عوامل سياسية تاريخية إلى عزوف الشباب عن الإشتراك فى الأنشطة الزراعية بالجمهورية التونسية وإلى عدم مشاركة الإناث فى برامج التنمية ، ولقد تجاوزت الجمهورية التونسية منذ عام 1987 هذه العوامل ومهدت لزيادة مشاركة الشباب فى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والقيام بدور فاعل فى هذه المناشط.

2 - 4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

ترجع هجرة الشباب الريفى وخاصة المتعلمين منهم إلى المناطق الحضرية وعدم بقائهم بالريف ، للمشاركة فى الأنشطة الزراعية، إلي أسباب أمنية وإقتصادية ومهنية .

2 - 5 جمهورية السودان :

تعود أسباب عزوف الشباب الريفى عن الإنشغال بالأنشطة الزراعية إلى رغبة الشباب الريفى فى بلوغ مستويات عليا من التعليم ، ولأن ذلك بالضرورة لم يكن متوفراً إلا فى المدن الكبرى ، هاجر الشباب سعياً للعلم فى المناطق الحضرية ، لكنهم لم يعودوا بعد نيلهم العلم لقراهم فى الريف بعد معايشتهم لظروف الحضر والتمتع بما وجدوه من حياة أفضل ووسائل راحة وترفيه ، وبعد ما عرفوه من توفر لفرص العمل الأكثر إدراراً للدخل مقارنة بالزراعة ، والأكثر تناسباً مع ماناله من علم وخبرة ومهارة

بالمقارنة برصفائهم القرويين .

ونتيجة لعوامل أخرى زادت حدة هجرة الشباب من أرياف السودان إلى مدنه الكبرى، وبرزت ظاهرة نزوح أسر وجماعات بكاملها من الريف إلى المناطق الحضرية وتعزى هذه الظاهرة للعامل الإقتصادى الدافع للهجرة من أجل إيجاد فرص لتحسين الوضع الإقتصادى والإجتماعى للأفراد والأسر ، هذا إلى جانب زيادة كثافة هجرة الشباب الريفى من الريف إلى المدن خلال العقدين الماضيين بسبب بعض العوامل ذات الصلة بالجفاف والتصحر والإنفلات الأمنى الذى تأثرت به العديد من المناطق الريفية .

وهنالك فئة من الشباب الريفى منهم من تحصلوا على درجات عليا وتدريباً فنياً متقدماً ، وآخرين منهم الرعاة والعمال المهرة الذين هاجروا من الريف السودانى إلى خارج السودان لتحسين احوالهم الإقتصادية . هذا وسوف تتفاقم أزمة هجرة الشباب من الريف الى الحضر بالسودان بعد أن أصبحت الزراعة مهنة طاردة من جراء إرتفاع تكاليف الإنتاج وإنخفاض العائد من الزراعة وإنتشار وتوسع قاعدة التعليم بالبلاد .

2 - 6 الجمهورية العربية السورية

تتلخص العوامل والأسباب المؤدية إلى الهجرة من أرياف الجمهورية العربية السورية إلى المناطق الحضرية فى عزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة نتيجة للأسباب التالية :

- وجود علاقة بين الهجرة وحيازة الأرض ، فالمهاجرون فى أغلبهم لايملكون أو تملك أسرهم حتى حيازات صغيرة .
- توجد أيضاً علاقة بين الهجرة وطبيعة الأرض ومدى خصوبتها ، ومدى ماتدره من دخل .
- صغر حجم الحيازات ، مما يشكل عائقاً لاستخدام التقنيات الحديثة فى الإنتاج الزراعى، وبالتالى يظل الإنتاج ضعيفاً ويشتد الحافز للهجرة للمدن ، من أجل إيجاد فرص بديلة لكسب العيش .
- هنالك علاقة كبيرة بين التعطل عن العمل والهجرة ، إذ طبيعياً تزداد معدلات الهجرة بين العاطلين فى الريف .
- هنالك أيضاً علاقة بين الهجرة ومستوى التعليم بين فئة الشباب ، فالحاصلون على الشهادات الإعدادية والثانوية والجامعية يتهافتون فى الغالب نحو المدن للبحث عن

فرص عمل تتناسب ومستوياتهم التعليمية .

يضاف إلى ذلك أن البحث عن العمل فى المناطق الحضرية هو عامل الجذب الرئيسى (بل والوحيد فى بعض الأحيان) المحدد لهجرة الريفيين إلي المدن فى الجمهورية العربية السورية .

2 - 7 جمهورية العراق :

شهدت جمهرية العراق فى الماضى القريب (وحتي عام 1977) معدلات عالية من الهجرة من الريف إلى المدن ، وبخاصة إلى بغداد ، وذلك بسبب عدم التوازن فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، الا أنه قد تغير الحال بعد عام 1977 ، حيث إنحسرت موجة الهجرة المتزايدة للمدن «فيما عدا الفترة التى تلت العدوان على جمهورية العراق ، وذلك بفضل مشاريع التحضير التى إنتظمت جميع محافظات العراق ، ورغم ذلك ما زالت هنالك عوامل شتى تدفع بالشباب للهجرة إلى المدينة ، وتؤدي إلى العزوف عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية وفيما يلى إيجاز لأهم تلك العوامل :

2 - 7 - 1 عوامل إقتصادية : تشمل :

- تدنى الإنتاجية الزراعية وتباطؤ نمو القطاع الزراعى.
- عدم تحقيق مستويات عالية في مجال تحديث الزراعة.
- وجود فرص عمل بديلة خارج الزراعة.
- الزيادة الكبيرة فى مستويات الدخول بالمناطق الحضرية .
- المردود الإقتصادى العالى السريع والمضمون والمستقر من الأعمال المرتبطة بالقطاعات الأخرى غير الزراعة.
- ظروف العمل الصعبة والشاقة فى القطاع الزراعي.
- ضعف عملية التمويل والأقراض الزراعى.
- ضعف دور الجمعيات الفلاحية التعاونية فى الإنتاج الزراعى .
- عدم توفر فرص عمل مرتبطة بقطاع الصناعة فى المناطق الريفية .
- صعوبة الحصول على أراضى زراعية لأغراض التمليك أو الإستغلال بواسطة الشباب الريفى.

2 - 7 - 2 عوامل سياسية : أهمها :

- إستمرار الروح العشائرية وتحكمها فى سلوك أهل الريف وعلاقاتهم الإجتماعية .

- ضعف الإهتمام بالبنى التحتية بالمناطق الريفية .
- تركز الخدمات التعليمية والصحية والثقافية بالمدن .

2-7-3 **عوامل طبيعية :** تتمثل فى :

- تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، وذلك لمحدودية الموارد الأرضية وسيادة نظام الميراث التى تنتقل عن طريقه الملكية عبر الأجيال .
- تدهور التربة وإنخفاض إنتاجيتها .

2-7-4 **عوامل فنية :** تشمل :

- إنخفاض مستوى مهارة الشباب الريفى فى مجال التعليم والتدريب الزراعى ، وخاصة الإناث وعدم إلمامهن بالتقنيات وأساليب الإنتاج الزراعى الحديثة ..
- هيمنة المزارعين التقليديين على الزراعة وضعف اشتراكهم فى برامج الإرشاد والتدريب الزراعى .

2 - 8 سلطنة عمان :

بعّد العوامل الإقتصادية والإجتماعية والفنية والسياسية والطبيعية من بين أهم الأسباب التى تقف وراء ظاهرة عزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية وتزايد هجرتهم إلى المدن بسلطنة عمان.

2-8-1 **العوامل الإقتصادية :** وهذه تشمل :

- توفر فرص العمل المجزى والمضمون والمستديم فى قطاعات إنتاج وتسويق البترول والقطاع التجارى وقطاع الخدمات بمدن السلطنة .
- صغر الحيازات الزراعية وتباعدها وضعف إنتاجها مما لايتيح فرص عمالة عالية الأجر بالمناطق الزراعية ، ولذلك يعتمد المزارعون على إستخدام العمالة الوافدة منخفضة الأجر .
- موسمية العمل الزراعى بسلطنة عمان وعدم إمكانية إستيعاب عمال بصفة مستديمة وبأعداد كبيرة فى النشاطات الزراعية .

2-8-2 **عوامل إجتماعية :** تتمثل فى :

- تفضيل الشباب لحياة المدن لما يتوفر بها من خدمات إجتماعية وثقافية وترفيهية لاتتاح بنفس القدر لسكان المناطق الريفية .
- تطلع الشباب العمانى لحياة أفضل أكثر تحضراً وعصرية ، تمكنهم من الإبتعاد عن

العمل الزراعى والحياة الريفية .

2-8-3 عوامل فنية : وهذه تتلخص فى التالى :

- إنتشار التعليم وتوفر فرصه فى شتى المجالات مما أدى إلى إبتعاد الشباب الريفى عن تعلم المهن الزراعية عن طريق المعايشة ومشاركة الأسرة فى النشاطات الزراعية بشكل متصل ، كما أدى إنتشار فرص التعليم إلى توجه الشباب الريفى نحو تعلم مهن فى مجالات غير مرتبطة بالزراعة .
- عدم امكانية إستخدام الميكنة الزراعية وكثير من التقنيات فى الإنتاج الزراعى نسبة لصغر الحيازات الأرضية التى يمتلكها المزارعون.
- صغر الحيازات ، مما يؤدى إلى عدم إمكانية إستيعاب عماله عالية الأجر مدربة تدريباً فنياً جيداً .
- منافسة السلع المستوردة منخفضة الأسعار للمنتج المحلى من المحصولات الزراعية مما يؤدى لصعوبة تسويق منتجات المزارعين المحليين

2-8-4 العوامل السياسية : تشمل :

- الإستقرار السياسي والسياسة التنموية الحكيمة بسلطنة عمان والتى بدورها قد أدت إلى توسيع قاعدة القطاعات الإقتصادية المختلفة ، مما وفر فرص عمل للشباب الريفى أكثر جاذبية من الإرتباط بالعمل فى النشاطات الزراعية .
- طبيعة ملكية الحيازات الزراعية ، والتى تدار بصورة مستقلة من قبل الأسرة وتنتقل عبر الأجيال عن طريق التوارث .

2-8-5 عوامل طبيعية : تنحصر فى التالى :

- محدودية الأراضى الصالحة للزراعة والإعتماد فى الرى على المياه الجوفية ، مما يحد من إمكانية التوسع الأفقى فى الزراعة بالشكل الذى يمكن من إستيعاب أعداد كبيرة من المزارعين الجدد بسلطنة عمان ، ولذلك تضيق فرص إمتلاك أراضى زراعية بواسطة حائزين جدد فى الوقت الراهن .

2-9 دولة فلسطين :

تعرضت المناطق الفلسطينية نتيجة الإحتلال إلى عدد من التحولات الإجتماعية والإقتصادية ، والتى كان محورها الأساسى التغير فى التركيبة المهنية وبروز مصادر دخل جديدة أصبحت تشكل أساساً مادياً جديداً لمعظم الأسر الريفية . فقد حدث

تراجع متسارع لدور الزراعة في حياة الفلسطينيين الإقتصادية ، على مستوى العمالة والمساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى .

وإلى جانب العامل السياسى المضمن فى الفقرة أعلاه هنالك عدة أسباب أدت إلى عزوف الشباب الريفى بدولة فلسطين عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية والى الهجرة إلى المناطق الحضرية ، يتمثل أهمها فى التالى :

1 – تدهور الخدمات الإجتماعية والمرافق العامة فى المناطق الريفية بفلسطين .

2 – القيم غير الإيجابية والتى تأسست بفعلها نظرة دونية للعمل اليدوى الذى تتطلبه النشاطات الزراعية . ولقد أثرت هذه القيم علي إتجاهات الشباب الريفى سلباً ، مما يصعب معه خلق جيل زراعى جديد فى غياب الوعى الإجتماعى بأهمية العمل اليدوى وقيمته .

3 – صغر الحيازات الزراعية وتفتتها المستمر عبر الأجيال، مما أدى إلى إنخفاض كفاءتها الإقتصادية .

4 – إرتباط القروض لأغراض الإنتاج الزراعي بالفوائد ، والتى ينظر لها المزارعون على أنها معاملات ربوية مرفوضة من جانبهم .

5 – إنفتاح سوق العمل الإسرائيلى أمام الأيدى العاملة القروية بفلسطين المحتلة ، مما أدى إلى تهميش الحرف والمهن التى كان يشتغل بها الفلسطينيون ومن بينها الزراعة .

6 – ضعف المستويات التعليمية والتدريبية للعمال الزراعيين خاصة بين الإناث ، حيث إنعكس ذلك فى تدنى الإنتاجية والإضطرار للبحث عن فرص عمل أخرى عالية الدخل فى مجالات غير زراعية .

2 - 10 دولة قطر :

كما سلف ذكره من قبل ، فإن مجتمع دولة قطر هو فى الغالب مجتمع حضرى ، حيث تستوعب المراكز الحضرية حوالى 85٪ من إجمالى عدد السكان ، ولاتكاد كلمة ريف تنطبق على المواقع السكنية التى يقطن بها بقية السكان خارج نطاق المدن ، إذ أن هذه المواقع هى فى الغالب بمثابة ضواحى يرتبط سكانها فى أغلبهم بالمدن.

وتنعم دولة قطر بثروة نفطية ساهمت فى تنمية الإقتصاد الوطنى وفى رفع مستوى الدخل الفردى ومستوى المعيشة ، وتلعب الزراعة فى دولة قطر دوراً هاماً ولكنه فى

غاية التواضع إذا ما قورن بقطاعات الإقتصاد القطرى الأخرى . ويعتمد ملاك الأراضى الزراعية بدولة قطر على عمال زراعيين أجانب لإدارة العمل الزراعى الحقلى ، ولايرتبط الشباب فى المناطق القريبة من المزارع بالعمل الزراعى ، ولايميلون للإشتغال بالزراعة .

ومن الأسباب التى أوردتها الدراسة القطرية بدولة قطر التى تؤدى إلى عزوف الشباب القطرى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية مايلى :

1 – السعى للإلتحاق بوظائف القطاع العام أو الخاص فى المراكز الحضرية لضمان الحصول على دخول عالية وامتيازات وظيفية جاذبة وخاصة فى المؤسسات العامة والشركات العاملة فى قطاع إنتاج وتصنيع وتسويق البترول وفى البنوك .

2 – عدم الميل للإنخراط فى نشاطات تتطلب العمل اليدوى كالزراعة .

3 – إفتقاد المهارات اللازمة لمزاولة النشاطات الزراعية بحكم عدم الممارسة

2- 11 الجمهورية اللبنانية :

تتلخص أهم العوامل والأسباب التى أدت إلى عزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية والهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية فيما يلى :

1 – الآثار السلبية الناتجة عن إحتلال الجنوب اللبنانى والتى تمثلت فى تدهور بنياته الأساسية وفى إنتاجه الزراعى والنزوح المستمر من المناطق الريفية ، مما أدى هجرة غالبية الشباب الريفى إلى المدن الكبرى .

2 – تدنى مستويات الدخل ومستوى المعيشة وإزدياد مظاهر الفقر فى المناطق الريفية .

3 – ضعف عائد النشاط الزراعى ونقص الكثافة السكانية فى الأرياف ، حيث أن حوالى 15 ٪ فقط من سكان لبنان يعيشون فى الأرياف ولاتزيد مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى عن 15٪ ، كما لاتزيد حصة الزراعة من القوى العاملة عن 8٪ .

4 – تزايد معدلات الهجرة إلى الخارج بحثاً عن العمل وتحسيناً لمستوى المعيشة .

2 - 12 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى :

تنفرد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى بوجود هجرة عكسية من المدن إلى المناطق الزراعية ، ويعزى ذلك لإهتمام الدولة بالأرياف وتنميتها ، حيث وفرت الدولة لسكان الريف الظروف التى تساعد على الإستقرار ، ويتمثل ذلك فى المساكن الصحية اللائقة إجتماعياً ، والتى تصلها خدمات المياه من الشبكة العامة بنسبة

78.74٪ ، كما ترتبط بالشبكة العامة للكهرباء فى إنارتها بنسبة 96٪ .

2 - 13 جمهورية مصر العربية :

تتلخص أهم العوامل المؤدية إلى عزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية بجمهورية مصر العربية فيما يلى :

- عدم الإشتراك فى برامج التنمية الزراعية ، والتى تحتاج إلى درجة معينة من التعليم لضمان إستفادة المستهدفين من النشرات الإرشادية وغيرها من الوسائل التى تتطلب إتساع المدارك ، نتيجة لإرتفاع نسبة الأمية فى أوساط المزارعين .
- صغر حجم الحيازات الزراعية وعجزها عن إستيعاب طاقات الشباب من الجنسين داخل الأسرة الريفية .
- نقص مراكز الخدمات الزراعية ، على الرغم من أهميتها فى تشجيع الشباب الريفى على المشاركة فى النشاطات الزراعية .
- إنخفاض مستوى الدخل والمردود من العمل الزراعى ، فلقد تبين أنه كلما زاد دخل الأسرة كلما إرتفعت نسبة مشاركة شباب الريف فى العمل الزراعى .
- نقص المعرفة وقلة الوعى بالأساليب المزرعية الحديثة التى تساعد على زيادة الإنتاج والمردود من العمل الزراعى .

وفيما يلى تفاصيل أوفى للدافع التى تعوق مشاركة الشباب فى الريف المصرى عن المشاركة فى النشاط الزراعى .

2 – 13 – 1 عوامل إقتصادية :وهذه تتمثل فى التالى:

- الفقر ونقص المدخرات .
- تفتت الحيازة الزراعية .
- إنخفاض أجور العمالة الزراعية .
- الفجوة التقنية الكبيرة وعدم القدرة على إدخال الميكنة الزراعية .
- إرتفاع معدلات النمو السكانى فى المناطق الريفية وضيق الحيازات الزراعية الصغيرة عن تلبية حاجيات الأسرة .

2–13–2 عوامل نفسية : وأهمها :

- تفضيل الحياة الحضرية فى المدن لما تتيحه من سهولة العيش والرفاهية .
- نظرة الريفيين للزراعة كمهنة قليلة الشأن بالمقارنة مع المهن الأخرى.

2-13-3 عوامل ديموغرافية :

تتمثل هذه فى إزدياد الكثافة السكانية بالريف مع عدم تطور القطاعات الإقتصادية غير الزراعية بالمناطق الريفية ، والهروب من الإنتقام بسبب الخصومة في المناطق التى تسود فيها ظاهرة الأخذ بالثأر .

2 - 14 المملكة المغربية :

من بين أهم الأسباب المؤدية إلى عزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية ودفعهم للهجرة إلى المناطق الحضرية عوامل إقتصادية وإجتماعية وبيئية تتلخص فى التالى :

- قلة العائد من الإشتغال بالزراعة والنشاطات الريفية الأخرى .

تفشى الأمية وتدنى مستوى التعليم ، مما لايتيح للشباب الريفى القيام بنشاط زراعى مربح .

- العقبات الطبيعية والسياسية وغياب النظام التحفيزى الخاص بفئة الشباب ، مثل سياسات التمويل التي تحد من مقدرة صغار المزارعين من الحصول على القروض اللازمة لتنمية الإنتاج الزراعى وغيرها .
- ضعف البنية التحتية الأساسية فى الريف
- طموح الشباب والنظرة السلبية لمهنة الزراعة .

2- 15 الجمهورية الإسلامية الموريتانية :

إستفحلت فى موريتانيا ظاهرة عزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى النشاطات الزراعية كالرعى وتنمية الماشية والفلاحة الحقلية خاصة خلال العقدين الماضيين . وتعتبر هذه الظاهرة نتاج تداخل عدة عوامل منها المناخية والإقتصادية والإجتماعية والفنية ، هذا إلى جانب عوامل أخرى تداخلت وشكلت عوامل طرد وجذب أدت إلى إزدياد معدلات هجرة الشباب الريفى إلى المدن ، ومن أهم العوامل الإقتصادية الطاردة قلة المردود من النشاطات الزراعية .

وتتمثل العوامل المناخية التى ساهمت فى دفع الشباب الريفى وأسرهم نحو الهجرة إلى المدن فى موجات الجفاف والتصحر التى تكررت موجاتها فى البلاد .

أما العوامل الفنية ذات الأثر الطارد للفئات الشابة من الريف ، فهى تنحصر فى تقليدية نشاطات الإنتاج بالريف كالتنمية الأفقية للقطعان وإستخدام الوسائل البدائية فى

حراثة الأرض ، وما إلى ذلك من ممارسات تكون محصلتها ضعف الإنتاج وقلة العائد المادى من الزراعة والرعى ، مما يدفع بالشباب الريفى للسعى فى إيجاد مصادر دخل مستقرة فى أعمال ترتبط بالمناطق الحضرية التى يستقرون بها ، والتى يرجعون منها الا نادراً لمناطقهم الأصلية بالريف .

ويضاف إلى ذلك هجرة الشباب الريفى إلى المدن لرفع مستوياتهم التعليمية فى الثانويات والمعاهد الفنية والجامعات .

2 - 16 الجمهورية اليمنية :

وتنحصر العوامل والأسباب التى تدفع بشباب الريف نحو الهجرة إلى المناطق الحضرية، فى التالى :

1 – السياسات التمويلية التى لاتوفر للشباب الريفي فرصة تلقى قروض خاليه من الفوائد من أجل تشجيعهم على الإستثمار في المجال الزراعى .

2 – تركز الخدمات الإجتماعية فى المدن وترديها فى الريف ، مما يدفع بالشباب نحو السعى لتحقيق أوضاع معيشية أفضل بالإنتقال للمناطق الحضرية .

3 – ضعف البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية بالريف .

4 – العادات الإجتماعية التى تحد من الدور الذى يمكن ان تلعبه المرأة فى المجال الإقتصادي والإجتماعى والمساهمة الفاعلة فى تنمية المناطق الريفية .

5– عدم توفر فرص العمل لإستيعاب الكوادر المتخرجة من مؤسسات التعليم الزراعى بالمناطق الريفية للمساهمة فى تطويرها .

الباب الثالث
الإتجاهات الحديثة لتفعيل مشاركة الشباب الريفى فى التنمية الزراعية

الإتجاهات الحديثة لتفعيل مشاركة الشباب الريفي

فى التنمية الزراعية

3 – 1 نماذج قطرية عربية للبرامج الإرشادية والتدريبية لتفعيل دور الشباب الريفى فى التنمية الزراعية :

فى إطار إستعراض الدراسة للبرامج الإرشادية والتدريبية «المتاحة» للشباب الريفى ، تم تحديد الإيجابيات والسلبيات لهذه البرامج ، غير أن التمعن فى طبيعة البرامج التى شملتها الدراسات القطرية ، يتبين أن معظم البرامج الموضوعة هى بمثابة برامج إرشادية تدريبية عامة موجهة لكافة فئات المستهدفين دون تخصيص لفئة عمرية محددة ، وبالتالى فهى ليست برامج إرشادية تدريبية موجهة على وجه الخصوص لتفعيل مشاركة الشباب الريفى (15 – 25 سنه) فى النشاطات الزراعية بحيث تلبى إحتياجاتهم التنموية .

هذا ويمكن تصنيف البرامج الإرشادية التدريبية المتاحة للشباب الريفى فى الدول العربية إلى ثلاثة أنواع :

* برامج إرشادية تدريبية متاحة لكافة المستهدفين فى فئاتهم العمرية المختلفة بما فى ذلك فئة الشباب.
* برامج موجهة لقطاع معين من المستهدفين (كالنساء مثلاً) فى فئاتهم العمرية المختلفة دون تخصيص لفئة عمرية محددة.
* برامج إرشادية تدريبية موجهة خصيصاً للشباب الريفى

ولقد تبين ان معظم البرامج الإرشادية التدريبية «المتاحة» للشباب الريفى فى معظم الدول العربية هى من النوع الأول ، أى أنها برامج إرشادية تدريبية موجهة للمستهدفين فى فئاتهم العمرية المختلفة ، وبالتالى فهى متاحة ضمنياً للشباب الريفى .

فيما يتعلق بالبرامج الإرشادية التدريبية الموجهة خصيصاً لفئة الشباب الريفى ، فإنها يمكن ان توصف بأنها ضئيلة ، وفيما يلي عرض لبعض من تلك البرامج الإرشادية التدريبية المتاحة للشباب الريفى فى بعض ادول العربية كنماذج رائدة مع ذكر إيجابياتها وسلبياتها :

3 – 1 – 1 المملكة الأردنية الهاشمية :

تشتمل البرامج الإرشادية التدريبية الموجهة للشباب الريفى في المملكة الأردنية الهاشمية علي الدورات التدريبية وورشات العمل الموجهة لبناء قدرات الشباب الريفى، هذا بالإضافة إلى برامج أدماج الشباب فى الأنشطة الزراعية فى المشاريع المعنية بزيادة دخل المرأة الريفية .

ولقد أدت عدة عوامل الى ضعف البرامج الإرشادية المتاحة للشباب الريفى بالأردن يتلخص أهمها فى التالى :

- تجزئه البرامج وعدم وجود مؤسسة واحدة تعنى بأمر إرشاد وتدريب الفئات العمرية الشابة فى المناطق الريفية .
- بعثرة البرامج وعدم تكاملها .
- غياب الدراسات المنظمة عن حاجات الشباب الريفى .
- عدم الإهتمام ببرامج التوجيه المهنى ، خاصة المهن الصغيرة ذات العائد المجزي .
- غياب البرامج والإنمائية التى تهدف إلى إدماج الشباب فى النشاطات الريفية الزراعية .
- ضعف البرامج التعليمية التطبيقية الموجهة لفئة الشباب فى الريف .
- عدم مشاركة الشباب في وضع البرامج الإرشادية وبالتالى بعد هذه البرامج الإرشادية عن تلبية رغباتهم وإحتياجاتهم .
- عدم توجيه رسائل إرشادية خاصة بالشباب الريفى .
- إنعدام المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ برامج الشباب الريفى .

3 – 1 – 2 دولة البحرين :

إن برامج الإرشاد والتدريب الزراعى في دولة البحرين موجهه فى عمومها لكافة المزارعين ، إلا أن التركيز فيها كان على فئة الشباب الريفى لأنهم أكثر الفئات تقبلاً للأفكار والتقنيات الجديدة . ولقد اشتملت البرامج الإرشادية المتاحة للشباب الريفى فى دولة البحرين على إدخال زراعة الأعلاف البديلة والمكافحة المتكاملة للأفات ، استخدام البيوت المحمية والرى بالتنقيط وشق المصارف الزراعية واستخدام مياه الصرف الصحى .

وفى مجال الإنتاج الحيوانى شملت البرامج الإرشادية على ادخال استخدام نظام حفظ السجلات لتربية الحيوان ، وجز صوف الأغنام واستخدام العليقة المتوازنة لتغذية الأبقار والأغنام وتحسين سلالات الأغنام والماعز المحلية وتنظيم عمليات التربية فى مزارع الدواجن وتحديثها وتحسين الوضع الصحى على سبيل المثال.

ومن ايجابيات البرامج الارشادية التدريبية المتاحة للشباب الريفى بالبحرين مايلى :

- زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته فى مجالى الإنتاج النباتى والحيوانى .
- تغيير نمط واسلوب الشباب (بمعنى العمل علي اتساع افق التفكير) .
- زيادة دافعية الشباب في المشاركة في برامج الإرشاد الزراعى ، ضمن برامج المشاركة الشعبية .

أما السلبيات الناتجة عن المعوقات التي تحيط بالإنتاج الزراعى بدولة البحرين والتى تحد من فعالية البرامج الإرشادية والتدريبية ، فيتمثل أهمها فى عدم توفر الامكانيات المادية التى تتيح التنفيذ الامثل للبرامج الارشادية ، هذا إلى جانب عدم التواجد المستمر لمالكى المزارع فى مزارعهم ، حيث يتم الإعتماد كلياً على العماله الوافدة غير القادرة على تلقى الجرعات التدريبية المطلوبة .

3 – 1 – 3 الجمهورية التونسية :

تشتمل برامج الارشاد والتدريب الزراعى بالجمهورية التونسية على أربعة أنواع من البرامج الأساسية ، والتى تنحصر فى التالى :

- برامج موجهه لكافة فئات المستهدفين فى آن واحد .
- برامج تدريب نظامية تشمل التدريب المهنى فى المجالات الزراعية المختلفة ، وهذه عادة ماتوجه لأبناء المزارعين (ذكور واناث) ، وللعاملين فى الزراعة ، وبخاصة لمن هم من وسط ريفى . وتستمر مثل هذه البرامج في الغالب لمدة سنتين .
- تدريب المزارعين لمستوى التأهيل التقنى المهنى ولمستوى التأهيل التقنى العالى .
- كورسات للتعليم المستمر ذات طبيعة مرنة ، وهذه تقدم حسب الطلب وتقتصر بصفة أساسية على التدريب قصير المدى ، المستهدف لكافة فئات المزارعين .

ومن سلبيات البرامج الإرشادية الموجهة للشباب الريفى في تونس أنها موسمية

العمل وتفتقد إلى التواصل ، كما أنها لم تعمم وفق الإحتياجات الفعلية لقطاع الشباب الريفي .

3 – 1 – 4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

يعتبر الارشاد الزراعى بالجمهورية الجزائرية وسيلة أساسية لإيصال المعلومات للمزارعين بمن فيهم الفئات الشابة ، إلا أن تلك الخدمات تنقصها الفعالية .خاصة فى أوساط الشباب ، وذلك لإنعدام فرص الحصول على أراضى زراعية مخصصة لهذه الفئة ، وقلة الإمكانيات المتاحة للعمل الارشادي والتدريب ، هذا بالإضافة إلى ضعف مستوى التعليم فى صفوف الشباب المنخرطين فى النشاط الزراعى ، وعدم توفر فرص حصول الشباب على خدمات التمويل . ويضاف إلى ذلك الأوضاع الامنية غير المستقرة في المناطق الريفية .

3 – 1 – 5 جمهورية السودان :

تعد البرامج الارشادية فى جمهورية السودان شاملة فى طبيعتها ، حيث أنها توجه لكافة المزارعين دون تركيز على فئات بعينها ، عدا بعض البرامج الإرشادية الموجه للشباب ، مثل أندية الصديق والعمل مع الاسرة في إطار برامج الاقتصاد المنزلى وبرامج محو الامية الوظيفى ، أو في شكل مواد التربية الريفية ببعض معاهد تدريب المعلمين والمدارس لأبناء المزارعين فى مناطق المشاريع الكبيرة كمشروع الجزيرة ومشروع الرهد .

وتقابل برامج الارشاد الزراعى عامة معوقات مالية تعبر عنها الميزانيات الضعيفة المرصودة لمثل تلك البرامج على أهميتها . ومن بين أهم المعوقات التى تواجه العمل الارشادى بجمهورية السودان بالإضافة للمعوقات المالية مايلى :

- عدم تفهم الأجهزة التنفيذية لرسالة الارشاد الزراعى واهميته كرافد من روافد تنمية الموارد البشرية .
- عدم استمرارية البرامج الارشادية الموجهة للشباب الريفى التي تقدمها المنظمات غير الحكومية عقب إنتهاء فترة الدعم المرصود لها .ومن أمثلة تلك البرامج مشروع السماد التجريبى التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، وبرنامج الارشاد بمنهج التدريب والزيارة ، الذى موله البنك الدولى ، وبعض مشاريع الصندوق الدولى للتنمية الزراعية .

- قلة الكادر الإرشادى المؤهل ، وإنتقال المؤهلين للعمل فى مرافق أخرى لتحسين أوضاعهم الوظيفية .

- غياب التنسيق بين إدارات الارشاد الزراعى فى هياكل الوزارات الولائية ، حيث أنها تكون تحت اشراف ادارى غير ارشادى ، وهذا ما أدى الى ضعف الارشاد الزراعى وتخلفه عن مسايرة ومواكبة التطور التقنى للزراعة عالمياً .

- عدم وجود صلة تنسيقية تنظيمية بين مراكز البحوث واجهزة الارشاد الزراعي وعدم وجود تقنين لعلاقة الابحاث بالإرشاد الزراعى ، كما لاتوجد جهود لإستنباط مناهج إرشادية حديثة تلائم مناطق السودان البيئية المختلفة .

3-1-6 الجمهورية العربية السورية :

تُعد برامج الارشاد الزراعى فى الجمهورية العربية السورية فى مجملها برامج عامة موجهة لمختلف شرائح المزارعين ، حيث أنها تستهدف النهوض بتنمية المحاصيل المختلفة ، وهى متاحة لجميع فئات الريفيين بمن فيهم الشباب . بصفة خاصة هنالك ثمانية برامج عامة أساسية لمحاصيل القطن والقمح والزيتون والتفاح ومحصول الشوندر السكرى ، وتربية الأبقار والأغنام وتنمية المرأة الريفية .

ومن أهم البرامج الإرشادية المتاحة للشباب ، ذلك البرنامج الإرشادي الموجه للشابات الريفيات وهو برنامج إعلامى تعليمى يعنى بتدريب الفلاحات لاكسابهن مهارات فى مجالات الزراعة والاقتصاد المنزلي . ويعتمد ذلك البرنامج بصفة أساسية على استخدام مجموعات صغيرة من القيادات النسائية الريفية والفلاحات والفتيات الشابات اللائى تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 40 عاماً ، حيث تشارك المجموعات النسوية في وضع وتنفيذ وتقييم البرامج الارشادية .

ومن أهم معوقات برامج الارشاد الموجهة بالجمهورية العربية السورية ضعف قاعدة المعلومات الخاصة بالشباب ، وقلة المعلومات الإحصائية المتوفرة عن العمالة فى الزراعة حسب العمر ، وعدم وجود الكوادر المدربة اكاديمياً فى مجال البرامج الارشادية الخاصة بالشباب الريفى .

3 – 1 – 7 جمهورية العراق :

توجه برامج الإرشاد والتدريب الزراعى بجمهورية العراق فى الغالب الى كافة الفئات العمرية ، وتتركز بشكل أساسى على القوى النشطة اقتصادياً (20 سنة فأكثر) ، غير أنه ولاتوجد برامج موجهة للفئات العمرية الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك برامج إرشادية متخصصة ، مثل مراكز الصديق ، والتى كانت تعمل خلال الحقبة الزمنية . (1969 – 1976) ، لكنها تلاشت فى الحقب اللاحقة .

هذا وقد لُخصت سلبيات البرامج الإرشادية ، فى أنها برامج عامة وموجهة لكافة اهل الريف دون تخصيص لفئات عمرية محددة .

3 – 1 – 8 سلطنة عمان :

ان برامج الارشاد الزراعى بسلطنة عمان موجهة بشكل عام لأهل الريف عموماً دون تمييز لفئة عمرية معينة ، ويرجع ذلك لتركيز الجهود في مجال تطوير آداء من يمارسون العمل الزراعى ، غير أن التخصيص الوحيد فى برامج الارشاد هو توجيه برامج إرشادية خاصة بالمرأة الريفية . ولقد طورت برامج تنمية المرأة تلك الى دائرة مستقلة بوزارة الزراعة والثروة السمكية .

وعادة يتم التعامل مع الشباب كجزء من المزارعين المستهدفين بالبرامج في مجال الفاكهة والخضر والمحاصيل الحقلية وتربية النحل وغيرها ، وذلك بقدر مشاركة الشباب فى إنتاج الحاصلات .

ومن إيجابيات برامج الإرشاد الزراعى فى سلطنة عمان ، شمولية البرامج التى تتيح تبادل الخبرات بين الأجيال ، مما يساعد علي انتقال الإرث المعرفى والمحافظة عليه عبر الاجيال . ولكن هنالك معوقات للعمل مع الشباب تتمثل فى محدودية مشاركتهم فى النشاطات الزراعية ، وذلك لأسباب إجتماعية وإقتصادية ولإرتباط الشباب بالعمل فى المرافق الحضرية .

3 – 1 – 9 دولة فلسطين :

توجه برامج الارشاد الزراعى والتدريب بفلسطين للمزارعين عامة وللمرأة الريفية على وجه الخصوص ، ولاتوجد مشاريع إرشادية خاصة بالشباب ، بل يستفيد الشباب مع

الفئات الأخرى من برامج الارشاد الزراعى العامة . ومن سلبيات البرامج الارشادية تلك نقص المعلومات عن الموارد البشرية والطبيعية ، مما يشكل عائقاً لعملية تخطيط وتنفيذ البرامج ، هذا إلى جانب ضعف تمويل هذه البرامج ، خاصة التدريبية التطبيقية منها .

3 – 1 – 10 دولة قطرية :

تهدف البرامج الإرشادية المتاحة للشباب الريفى والفئات العمرية الأخرى النشطة إقتصادياً إلى رفع الإنتاجية بصورة تحفز الشباب لأن يكون أكثر إرتباطاً بالزراعة . ومن سلبيات تلك البرامج الإرشادية عدم استدامة البرامج الارشادية عبر وسائل الإتصال الجماهيرى وضعف الميزانيات المتوفرة لدعم العمل الإرشادى ، من المعوقات التى تواجه الارشاد الزراعى بدولة قطر السياسات الإقتصادية التي تفتح الباب للمنتجات المستوردة ، مما يضر بالمنتج المحلى بسبب إرتفاع نفقات الإنتاج .

3 – 1 – 11 الجمهورية اللبنانية :

تعتبر برامج الإرشاد الزراعى المطبقة بالجمهورية اللبنانية ، عامة في طبيعتها ولاتستهدف فئات عمرية محددة بشكل خاص ، ويعاب عليها عدم إتباعها منهجية واستراتيجية محددة . هذا إلى جانب الإهتمام بالجوانب النظرية فى العمل الإرشادى وبعدها عن الجوانب التطبيقية .

ومن السلبيات أيضاً تعدد الجهات المنفذة للبرامج الإرشادية وضعف التنسيق فيما بينها ، وكذلك عدم شمولية البرامج الإرشادية وإهمال بعض المناطق الزراعية ، وضعف خبرات وكفاءات الكوادر التى تخطط وتنفذ البرامج الإرشادية ، وعدم مواكبة البرامج الإرشادية للتطورات فى مجال التقانه الزراعية .

3 – 1 – 12 الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى :

إهتمت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى بالتدريب والتعليم الزراعى للشباب من الجنسين ، وذلك بمراكز الإقتصاد المنزلى ، لتدريب الفئات التى توفر الحوافز المادية لتشجيع المشاركة فى برامجها .

وهنالك هجرة عكسية من المناطق الحضرية الي المناطق الريفية، والتى إستوعبت اعداداً مقدرة من الشباب الريفى فى النشاطات الزراعية المدعومة بواسطة الدولة .

3 – 1 – 13 جمهورية مصر العربية:

1 – هنالك عدة برامج ارشادية تدريبية متاحة للشباب الريفى فى جمهورية مصر العربية . يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتى : -

– المشروعات الزراعية بمراكز الشباب المطوره .

– الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى وبرامجها الإرشادية والتدريبية .

– برامج إختبار وإعداد القيادات الريفية .

– برامج إعداد الكوادر الفنية اللازمة لدعم عمل الأجهزة الإرشادية .

– برامج إنشاء المراكز الإرشادية بالقرى الأم .

– برامج إنشاء الدعم الإعلامى .

– البرامج الإرشادية التدريبية للنهوض بالإنتاج الداجنى .

– برامج الإستزراع السمكى وحقول الأرز .

– برامج إنتاج الألبان .

– البرامج الإرشادية للنهوض بالمحاصيل (مثل برامج النهوض بمحصول القطن ، الأرز الذره الشاميه والمحاصيل الشتويه) .

– برامج التنمية الريفية .

– برامج تدريب الشباب الريفى فى الصناعات .

– برامج التسمين المبكر للحملان (الأغنام والماعز) .

– البرامج التدريبية الإرشادية بمشروع مبارك لشباب الخريجين .

– برامج مدارس المزارعين الحقلية .

– البرامج الإرشادية التدريبية بمحطات الإرصاد الجويه .

– البرامج الإرشادية فى مجال الأعلاف غير التقليدية .

– البرامج الخاصة بإنشاء آبار رصد مستوى الماء الأرضى .

- البرامج التيلفزيونية الإرشادية .
- البرامج الإرشادية الإذاعية .
- المطبوعات الإرشادية

هذا وتقوم الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بإشراك المزارعين فى إعداد البرامج الإرشادية لزيادة معارف الشباب الريفى وإكسابهم المهارات وتعزيز الإتجاهات الإيجابية، وتشجيع المزارعين على الإعتماد على أنفسهم فى إتخاذ القرارات والتعاون بينهم وبين المرشدين الزراعيين .

كما وتعمل هذه البرامج على تمليك الشباب المعلومات الخاصة بالتقنيات الملائمه وتكسبهم القدرة على الإتصال الفعال بالآخرين ، بالإضافة إلى زيادة الثقة بإنفسهم وإشراكهم فى إتخاذ القرارات وتحمل مسئولية تنفيذها مستندين إلى ما إكتسبوه من معلومات ومهارات وخبرات متبادلة .

أما برامج الإرشاد الزراعى وتنمية المرأة الريفية العاملة ، فهى متاحة لكافة قطاعات سكان الريف دون تخصيص لفئات عمرية محددة .

3 – 1 – 14 المملكة المغربية :

تعتبر المملكة المغربية من الدول الرائدة فى تصميم برامج الإرشاد والتدريب الموجهة للشباب الريفى ، فتأريخياً كان هنالك تدريب علي صعيد المدارس الإبتدائية فى حدائق المدارس ومراكز الشباب المنتشرة بالمملكة ، لتدريب الشباب على الإستثمار فى الزراعة ، ولتنشيط وتكوين الفلاحين فى الفئة العمرية (14 – 20) سنه ، خاصة الذين يعملون بالزراعة فى الضيعات العائلية.

ولقد اشتملت البرامج الموجهة للشباب على برامج لتدريب ابناء وبنات الفلاحين بهدف تكوين وتدريب مايقارب 300 ألف شاب بنهاية عام 2010 . ويتم التدريب عادة فى الضيعات بنسبة 80 ٪ وفى مراكز التدريب بنسبة 20 ٪ . ويهدف هذا البرنامج إلى تكوين جيل جديد من المزارعين أكثر فهماً وإلماماً بفنون الزراعة الحديثة.

ومن بين أهم سلبيات العمل الإرشادي بالمملكة المغربية ، إنعدام المتابعة والتقييم لبرامج التدريب ، والتركيز على الجوانب التقنية فقط وإهمال الجوانب الأخرى التى تؤثر على كفاءة الإنتاج الزراعى لدى المستهدفين .

3 – 1 – 15 الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

توجه البرامج الإرشادية فى الجمهورية الإسلامية الموريتانية لكافة المزارعين والرعاة في المناطق المطرية ، وللرعاة المنتمين للجمعيات الرعوية وللمزارعين فى المناطق المروية على ضفاف نهر السنغال . وتستهدف هذه البرامج إدخال طرق إنتاج حديثة وتقديم الخدمات الإرشادية ، إما فى صورة برنامج مخصص وموجه لفئة محدده أو ضمن برنامج يشتمل على قروض قصيرة ومتوسطه الأجل ، كما هو الحال فى مشروع التنمية الزراعية الذي تديره حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالتعاون مع البنك الدولى بمنطقة شمامة المروية .

ولاتوجد بالجمهورية الإسلامية الموريتانية برامج ارشادية أو تدريبية موجهة بصورة خاصة للشباب الريفى ، كما لاتتناغم البرامج الإرشادية المتاحة مع الأعمار والاحتياجات التدريبية للفئات الشابة ، حيث أنها تعجز عن تغطية كافة الفئات الشبابية نتيجة لمحدودية الوسائل وإنعدام أو قلة التمويل .

3 – 1 – 16 الجمهورية اليمنية :

تم فى اليمن تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج المتعلقة بالإرشاد والتثقيف والتدريب ذات الصلة بالنشاط الزراعى الموجه نحو صغار المزارعين والشباب الريفى ، غير أنه مازالت هنالك الكثير من نقاط الضعف التى لازمت برامج الإرشاد الزراعى وأدت إلى عدم فعاليتها . ومن بين أهم السلبيات التى لازالت ومازالت تلازم العمل الإرشادى بالجمهورية اليمنية مايلى :

1 – ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لأغراض الإرشاد والتدريب الزراعى بالمناطق الريفية .

2 – قلة عدد المرشدين وبخاصة المرشدات.

3 – ضعف التأهيل الأكاديمى للعاملين بالارشاد الزراعي وتدني مهاراتهم العملية .

4 – قلة عدد مراكز التدريب والإرشاد الزراعى بالجمهورية وضعف الحوافز التشجيعية للمرشدين .

3-2 نماذج لأنشطة المؤسسات الإقليمية الدولية والعربية فى مجال إدماج الشباب الريفى في الأنشطة التنموية :

شهد العالم فى الآونه الأخيرة إهتماماً كبيراً من مخططى السياسات الإنمائية بقطاع الشباب الريفى لأنه يشكل مدار الأمر كله في عملية البناء التنموي ، فإذا اتيحت فرص كافية للشباب أصبحوا شريكاً حاسماً فى التنمية الزراعية، لذلك إهتمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهذه الشريحة الهامة من المجتمع الريفى لما تملكه من طاقة حيوية بإعتبارهم مكوناً أساسياً من مكونات التنمية المستدامة وأحد المقومات الأساسية لتحقيقها .

3-2-1 منظمة اليونسكو :

نفذت منظمة اليونسكو عدة مشروعات خاصة بشريحة الشباب أهمها مشروع اليونسكو حول فيروس الإيدز والذى أسمته «الإيدز والشباب» ، ويتمثل الهدف الرئيسى لهذا المشروع فى نشر ومواءمة الخطوط الإرشادية للشباب . وقد توج المشروع ، بقيام شبكة دولية للباحثين فى العلوم الإجتماعية والتى تم إنشاؤها عام 1999م .

وبما أن أندية اليونسكو تهتم أساساً بقطاع الشباب والعمل على حل مشاكله والإستنهاض به وتفعيل دوره كشريك حاسم فى التنمية المستدامة ، فقد أنشأت المنظمة العديد من الأندية بالدول العربية وجميعها تهتم بالشباب ولها أفرع في الريف كنادى أصدقاء الكتاب ومركز بحوث تنمية المرأة ، الذي يهتم أساساً بالتنمية الريفية وتنفيذ المشروعات ، خاصة فى مجال تعزيز دور المرأة الشابة فى التنمية الريفية عبر تنظيماتها المختلفة ، هذا إلى جانب تدريب وتأهيل الكوادر الشبابية العاملة فى مجال التنمية الريفية

3-2-2 مركز بحوث تنمية المرأة – أندية اليونسكو :

يعد هذا المركز منظمة طوعية تنضوى تحت لواء أندية اليونسكو ، ويعمل علي تمكين أهداف اليونسكو وتعزيز دور المرأة إقليمياً ودولياً ، والنهوض بها إلي مستوى يليق بوضعها كأنسان ، إضافة للإهتمام بالباحثين والكتاب ، وإصدار كتيبات للمرأة الريفية ، وإعداد دراسات حول المرأة والفقر ، كما أن هنالك إتجاه بشأن إنشاء متاحف الطفل ، وإقامة العديد من المنتديات الفكرية الموجهة لشريحة الشباب .

2 – مؤسسات ذات طابع قومى عربى :

أ / الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى .

ب / صندوق النقد العربى .

ج / إتحاد المصارف العربية .

و / إتحاد المصارف العربية والفرنسية.

هـ / بنك الخليج الدولى

و / المصرف العربى للتنمية الإقتصادية فى إفريقيا .

ز / البنك العربى الأوروبى .

ح / البنك العربى الأفريقى .

ط / المصرف العربى للإستثمار .

ي / المصرف العربى البرازيلي .

ك / صندوق الأوبك للتنمية الدولية .

ل / البنك الإسلامي للتنمية الدولية .

م / الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى .

3 – صناديق ومؤسسات دولية واقليمية :

أ / البنك الإفريقى للتنمية .

ب / الصندوق الدولى للتنمية الزراعية .

ج / البنك الدولى .

4 – صناديق ومؤسسات غير نظامية طوعية ومنها .

أ / صندوق العون الهاشمى .

ب / الهلال الأحمر .

ج / الجمعيات التعاونية المختلفة .

د / المراكز النسائية الإجتماعية .

هـ / المؤسسات الخيرية .

*** نماذج للمؤسسات العربية العاملة فى مجال دعم التنمية الريفية :**

1 – شركة التنمية الريفية السودانية :

تتكون المجموعة المعروفه باسم شركة التنمية الريفية من شركة قابضة وشركة للتمويل ، بدأت الشركة القابضة نشاطها التنموي في أواخر عام 1982 م ويبلغ رأس مالها 7.5 مليون جنيه سودانى تساهم فيها حكومة السودان ومؤسسات مصرفية تجارية سودانية مختلفة هذا وقد تم إنشاء هذه الشركة لترقية وتطوير الإستثمار الصغير والمتوسط وكبير الحجم فى المشاريع الزراعية والصناعية وغيرها فى الريف السودانى.

يتم فى العادة تمويل المشروعات التى توافق عليها الشركة بواسطة شركة تمويل التنمية الريفية السودانية ، وهى بمثابة الجناح المالى أو البنك التنموي بالنسبة للمجموعة وتهدف شركة التنمية الريفية السودانية إلي توفير التمويل الرأسمالي القصير ، والمتوسط إلي طويل المدى ، وكذلك العون الفنى للمشاريع ذات الجدوى الإقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم بالشكل الرئيسى القائم بها القطاع الخاص .

تم فى بداية عمل الشركة وضع حدود جغرافية للإستثمار ، وذلك بان يكون موقع المشروع فى أى منطقة فى السودان وخارج نطاق مدن العاصمة الثلاث ، ولكن فى الفترة الأخيرة تمت إزالة هذه الحدود وأصبح الإستثمار فى أى منطقة فى القطر – ويشترط فى عمل هذه الشركة أن يكون له صفة تنمويه ، أى أنها لاتستثمر فى الأنشطة التجارية .

ويتم تمويل الشركة فى شكل مساهمة فى رأس المال أو أى أشكال أخرى منفرده أو مجتمعه تنسجم مع القوانين السودانية ، ويشترط أن يكون المشروع تنموياً ومستوفياً الجدوى الإقتصادية وان يكون داخل السودان . ومن ناحية أخرى فإن الشركة تقوم بالتمويل بالعملة الأجنبية والمحلية أو الأثنين معاً .

2 – الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية (KFAED).

تأسس عام 1961 م وزاول نشاطه عام 1962 م ويهدف هذا الصندوق إلى مساعدة الدول النامية فى جهودها الموجهة إلي التنمية الإقتصادية ، وتشتمل عملياته على منح القروض والضمانات والمنح وتقديم خدمات العون الفنى والمساعدة في رؤوس أموال

المؤسسات التنموية ، هذا بالإضافة إلى تمثيل الكويت فى المنظمات الإقليمية والدولية .

3 – الصندوق العربى للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (AFESD) :

تأسس عام 1971 م وزاول نشاطه في عام 1974 م وهو يعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية وهو مؤسسة تمويلية تنموية إقليمية لتمويل مؤسسات التنمية الإقتصادية فى الدول العربية . وتتركز نشاطات هذا الصندوق بصفة أساسية فى دعم المشروعات التنموية من خلال المعونات والقروض التى يقدمها للدول الأعضاء .

4 – صندوق العون الهاشمى :

تم فى عام 1977م إنشاء صندوق الملكة علياء للعمل الإجتماعى ، كمنظمة طوعية غير حكومية لتدعيم جهود الدولة الإنمائية والجهود الأهلية ، وقد خصصت (الأردن) حوالى 5 مليون دولار للصندوق في عام 1996 م.

وقام الصندوق بالإسهام في تنفيذ مشاريع مدره للدخل ، والتى أعطت الشباب الريفى من الذكور والإناث الأولوية ، وقد إستهدفت هذه المشاريع توفير فرص التدريب والتأهيل للشباب من خلال مراكز الخدمات الإجتماعية ، لتزويدهم بالمهارات اللازمة لإستغلال الموارد المحلية المتاحة وأحياء وتطوير الحرف اليدوية والصناعات المنزلية والتقليدية، هذا بالإضافة إلى تنظيم وتفعيل المشاركة الأهلية فى جهود التنمية الإجتماعية ، وألإهتمام بتحسين وتربية السلالات عالية الإنتاج من الحيوانات ، هذا إلى جانب تشجيع الإدخار وتنفيذ مشروعات تعاونيه إنتاجية .

كما ساهم الصندوق بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبرنامج الأغذية (WFP) العالمى فى تنفيذ برنامج لتغذية الامهات والأطفال فى المناطق الأقل حظاً وفى المحافظات خارج العاصمة .

تتسم القروض المقدمة من الصناديق العربية بقدر كبير من المرونة ، ويشترط فى إستخدام الأموال للدول العربية أن تعمل هذه المؤسسات بمبدأ المنافسة المفتوحة عند التعاقد مع الجهات المنفذة ، ولهذا يختلف العون العربى عن معظم المعونات التى تقدمها الدول الصناعية ، والتى تشترط على الدول المستفيدة شراء الخدمات والمنتجات المرتبطة بالمشروع الممول وفق المواصفات السائدة فى أسواق الدول المقرضه .

ومن المزايا الأخرى لتمويل هذه المؤسسات إتباعها قاعدة تفضيل المنفذين والموردين والإستشاريين العرب عند تساوى المواصفات الفنية مع المنفذين الأجانب . هذا وتعد قروض الصناديق العربية أكثر يسراً من غالبية القروض التى تحصل عليها البلدان العربية من الدول الصناعية ، وينعكس ذلك في إنخفاض سعر الفائدة التى تتراوح بين ثلاثة وخمسة بالمائة ، وطول فترة السماح التى تتراوح بين 15 – 20 سنة وهذا يعنى إرتفاع عنصر المنحة في هذه القروض إلى حوالى 40 بالمائة من حدها الأعلى . وهذا له الأثر في تحفيز الشباب الريفي ، خاصة الخريجين الزراعيين من الإستفادة من مثل هذا الدعم بعد التقدم بدراسات جدوى مقنعة ومستوفية للشروط .

3 – 3 المساعدات الإنمائية العربية والدولية :ـ

تمنح هذه المساعدات للدول النامية من الدول الصناعية ، والدول المصدرة للبترول (أوبك) ذات الفائض الرأسمالي والتكتلات الإقتصادية المختلفة ، وتقدم المساعدات بأشكال مختلفة لأغراض مختلفة ومتعددة . فقد تكون في صورة منحه لاترد أو قد تكون في صورة ديون بأسعار فائدة منخفضة وفترة سماح وتسديد طويلتين ، أو فى صورة تسهيلات فى الدفع بالعملة المحلية مثل الأسلوب المستخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار العمل بالقانون رقم (480) والخاص بتصدير فائض الحاصلات الزراعية فى صورة معونات للدول النامية .

ويعد العون الإنمائي العربى من مصادر التمويل الهامة والمتميزه للدول المستفيدة وذلك لعدة أسباب أهمها :

- الشروط المالية الميسرة للصندوق مع إرتفاع عناصر المنح فى عملياته .
- عدم تقيد القروض المقدمة فى إطاره بشروط التوريد أو التنفيذ من قبل الجهة المانحة، كما لا يصاحبها تدخل فيما يتعين إتباعه من سياسات إقتصادية ومالية وإجتماعية.

عليه إذا أستخدم هذا العون فى بناء قدرات وتشغيل الشباب الريفى ، فسوف يزيد من تفعيل دورهم فى بناء وتدعيم التنمية الزراعية .

3-4 دور المنظمات الأهلية :

3-4-1 جمعيات الخريجين الزراعيين :

يعتبر قطاع الخريجين بصفة عامة من أهم الموارد البشرية فى أحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة .

ففى السودان كان لابد للخريجين الزراعيين بصفه خاصة من كسر حاجز التوظيف التقليدى والدخول إلى الحقل مباشرة ، للمساهمة فى القضاء على الجوع والمرض والجهل.

ونسبة لإرتفاع عدد الخريجين الزراعيين غير المستوعبين ، تم تدارس المشكلة من مختلف جوانبها عام 1985 ، حيث تم وضع العديد من الحلول المحلية والتى تتمثل فى الآتى :

- ملء الوظائف الشاغرة بالقطاع العام وفق حاجته.
- تكوين جمعيات تعاونية زراعية لإستيعاب الخريجين الزراعيين .

وفى عام 1986 م قامت تعاونيات الخريجين الزراعيين بعدة أنشطة تصب فى مصلحة المزارع فى الريف ومحاولة تقديم نقلة نوعيه بالإعتماد علي قدراته الذاتيه فى دعم عملية التنمية الزراعية .

وقد كان عدد الجمعيات التعاونية التى قامت أنذاك (11) جمعية تنتشر فى ولايات السودان المختلفة ، وتبلغ مساحتها تقريباً ما بين 1200 - 30000 فدان ، بعض هذه الجمعيات تم تمويلها عبر البنك الزراعى .

وقد تمكنت هذه الجمعيات من إستيعاب نحو 1000 خريج حتى هذا العام 2001 م.

هذا وتتلخص الأهداف العامة لمشاريع جمعيات الخريجين الزراعيين التعاونية فى التالي :

- العمل على الحل الوطنى لمشكلة الخريجين الزراعيين فى إطار تنموى قومى شامل.
- المساهمة فى تحقيق التنمية الزراعية والريفية وخلق نوع من الإستقرار.

- العمل علي خلق مشاريع إنتاجية ريفية متكاملة تعمل على تشجيع الهجرة العكسيه للريف .
- المساهمة فى القضاء على الجوع والمرض والجهل .
- تطوير قدرات المرأة الريفية .

ومن بين الإنجازات التى حققتها تعاونيات الخريجين الزراعيين مايلى :

* طرح فلسفة جديدة لإستيعاب الخريجين ، وذلك عبر إندماج الخريجين فى العمل الإنتاجى.
* المساهمة فى بناء المدارس والمساجد وفتح فصول محو الأمية.
* إستيعاب عدد كبير من العمالة الدائمة والموسمية من السكان المحليين ، مما ساعد فى رفع معدلات الدخل والإستقرار بالريف .
* تعميق مفاهيم جديدة للسلام .

ومن نماذج أنشطة تعاونيات الخريجين الزراعيين في مجال مكافحة الفقر وخدمات تنمية المجتمع ، دور جمعية الدمازين بأواسط السودان للخريجين الزراعيين التعاونية، حيث قامت هذه الجمعية بعدة مساهمات فى مجال مكافحة الفقر وتخفيف أعباء المعيشة على المستوى القومى والولائى والمحلى .

فعلى المستوى المحلى قامت بتدريب الشباب الريفى وإستيعابهم كعمالة فنيه فى ورش الجمعية ، كما قامت أيضاً بالعمل علي رفع الإنتاج لتحسين أوضاع أهالى المنطقة .

3 – 4 – 2 مشروع القرن القومى للتنمية الإجتماعية والريفية المستدامة :

يعتمد هذا المشروع على إدخال عناصر محلية ضمن منظومة جمعيات الخريجين الزراعيين ، ويشمل هذا المشروع شرائح الشباب والمرأة فى الريف ، هذا بالإضافة إلى الفقراء والمعوقين . وترتكز الفلسفة الأساسية للمشروع على أحداث تنمية إجتماعية شاملة .

ولتأمين إنطلاقة سليمة لهذا المشروع لكونه فلسفة جديدة تعتمد على مشاركة واسعة لكافة شرائح ، المجتمع ، فإنه لابد من وضع العناصر الآتية فى الإعتبار .

- تحريك المجتمع المدنى.
- بناء القدرات والطاقات البشرية .
- عنصر التقنية الحديثة لرفع كفاءة الإنتاج .
- تعديل الهياكل المؤسسية والتنظيمية بما يمكن من دفع عملية التنمية الزراعية المستدامة .

ومن أهم دوافع إنطلاقة مشروع القرن القومى إستخدام شباب الخريجين الزراعيين لأحداث التنمية الإجتماعية الريفية المستدامة.

هذا وقد تم فى المرحلة الأولى من هذا المشروع إستيعاب 1000 زراعى خريج وخريجة ، أستوطنوا وإستقروا بشكل دائم فى الريف ، كما تم أيضاً تم إستيعاب الأسر الفقيرة والشباب الريفى ضمن مشاريع هذه الجمعيات ، وقد إنتهت المرحلة الأولى للمشروع هذا العام 2001 م ، وبدأت المرحلة الثانية إعتباراً من أول العام 2002 م ، وتستمرإلي 2010م ، وذلك عبر تأسيس 50 جمعية تعاونية للخريجين الزراعيين لإستيعاب نحو 10000، خريج هذا وقد خطط لجمعيات الخريجين الزراعيين أن تحمل أهم خمسة محاور تشكل إهتمام العالم فى الألفية الثالثة وتتمثل هذه المحاور فى التالى :

أولاً : محور محاربة الجوع والفقر :

لقد إهتمت معظم الجمعيات بوضع خطط تمكن من إستيعاب بعض الأسر الفقيره والمعوقين والأيتام بنسب متفاوتة ضمن مشروعاتها التنموية .

ثانياً : محور البيئة :

يشكل محور البيئة الأساس في عمليات مكافحة الجفاف والتصحر والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، وصورة تضمن إستدامة عطائها .

ثالثاً: محور المرأة :

يستهدف تطوير هذا المحور تطوير وبناء قدرات المرأة الريفية وإزالة كل العوائق التى تحول دون مساهمتها فى التغيير الإجتماعى والإقتصادى والثقافى .

رابعاً : محور التنمية الريفية ومعالجة قضايا النزوح :

تمضمن هذا المحور وضع برامج خاصة لأحداث التنمية الريفية ومعالجة قضايا النزوح حتى تحدث هجرة عكسية للريف .

خامساً : محور الشباب (الريفى خاصة) .

تولى جمعيات الخريجين الزراعيين إهتماماً خاصاً بالشباب الريفى أينما وجدت لها مشاريع ، وسوف يتم إستقطاع 10 ٪ من مساحة أى مشروع ليتم تخصيصها للشباب الريفى ، مع وضع برامج لتنميتهم فى مجالات الزراعة ، وتحديد كيفية إدارة مثل هذه المشروعات الصغيرة .

وتتمثل الإسهامات الوطنية لمشروع القرن القومى فى تحقيق الأمن الغذائى المحلى، وسد النقص فى مجال إنتاج الغذاء ، والمساهمة مع كافة قطاعات الإنتاج الأخرى لمحاربة الجوع ، وكذلك معالجة مشكلة عدم توظيف الزراعيين بإستيعابهم فى مشاريع إنتاجية متكاملة وتهيئة الريف للهجرة العكسية وتطويرها .

3 – 4 – 3 برامج مواسم الهجرة إلى الريف :

هى سلسلة من القوافل الإرشادية يسيرها إتحاد الخريجين الزراعيين التعاونى، لتفعيل وبناء قدرات المجتمعات الريفية ، ولتحريك وتنفيذ برامج الإتحاد ، والتى تهدف إلى إحداث تنمية زراعية متوازنه وشاملة .

ومن بين أهم أهداف هذه القوافل . المساعدة فى تفعيل مؤسسات المجتمع الريفى لخلق روح التضامن بينهم وتمكينهم من تنفيذ برامج صغيرة بالإعتماد على أنفسهم ، وتمليكهم أدوات الإنتاج ، وهذا إلى جانب تسليط الأضواء على قضايا المرأة الريفية ومشاكل الطفولة ونشر الثقافة البيئية والعمل علي خلق مشاريع ريفية مستدامة تشكل عناصر جذب وإستقرار حقيقى للسكان ، وبالتالى حدوث هجرة عكسيه من الحضر إلى الريف.

ومن بين الفئات المستهدفة من سلسلة قوافل برامج مواسم الهجرة الى الريف مايلى :

- مزارعى القطاعين المطرى والمروى والرعاة
- الشباب الريفى .
- المرأة الريفية .

- فقراء المدن. .

- مختلف قطاعات المجتمع المحلى .

وإستناداً إلى ما تم عرضه فى هذا الباب ، فإن الأمر يتطلب مايلى :

- وضع قوانين تسهل استيعاب الشباب في برامج التنمية الريفية ومساعدتهم فى امتلاك الأراضى الزراعية .

- تشجيع قيام الجمعيات الطوعية وخلق علاقة حميمة بينها وبين المؤسسات الحكومية .

- خلق شبكات وقواعد بيانات للشباب الريفى .

- التنسيق بين المنظمات الأهلية من ناحية وبين المؤسسات الحكومية والإقليمية من ناحية أخرى .

- الإستفادة من التجارب الدولية العربية فى مجال التمويل ، حيث أنه يعد من أكبر المشاكل التى تواجه عمل المنظمات الأهلية .

3 – 4 – 4 الإتحاد العام لنساء اليمن وفروعه بالمحافظات :

- يقوم هذا الإتحاد بتنفيذ عدد من البرامج الإرشادية والتدريبية الهامه متمثله فى الآتى : -

- إعداد برامج محليه ، تقدم من خلال محطات الإذاعه المحليه .

- إصدار نشره شهريه .

- محو الأميه وتعليم الكبار .

- إعداد دورات تأهيلية (الخياطة ، التطريز ، الأعمال اليدويه ، والطباعه) .

- إقامة ندوات ومحاضرات ثقافية ومعارض لمنتجات المرأة الريفية بالتنسيق مع مكاتب الزراعة بالمحافظه .

- حث المرأة وخاصة الشابه على المشاركة فى عملية التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

3 – 4 – 5 برنامج التدريب لصندوق التضامن الوطنى التونسى :

- يعمل هذا الصندوق لخدمة الشرائح الفقيره من فئات المجتمع ، وقد انتفع الشباب الريفى كثيراً بخدمات هذا الصندوق ، والذى ساعدهم فى إقامة مشاريع صغيرة فى

مناطقهم ، بعد أن مكنهم من متابعة دورات تدريبية فى شتى المجالات .

- يعمل الصندوق على تدريب الشباب إعادة تأهيلهم من خلال البرامج التالية : وسط الشباب .
- التدريب المهنى فى الأنشطة المدرة للدخل .
- سبل الإستفادة من القروض وفرص التمويل التى تقدمها البنوك والمصارف .
- الإندماج المهنى فى المؤسسات .

* هذا وقد شملت البرامج الإرشادية عدد 200 الف مستفيد منهم 66 الف إمرأه و 10 الف شاب .

الباب الرابع
المعوقات التى تواجه برامج تعزيز دور الشباب الريفى فى التنمية الزراعية

المعوقات التى تواجه برامج تعزيز دور الشباب الريفى فى التنمية الزراعية

تتنوع المعوقات التى تواجه الشباب الريفى وتختلف بتنوع مجالات الحياة ، فهناك معوقات ذات طبيعة إقتصادية ، كالتى تتعلق بالحيازه والعمل والدخل ... الخ ، وأخرى منبثقة عن النسيج الإجتماعى للريف وهذه تتمثل فى القيم السائدة ، كعدم أحقية الشباب فى إتخاذ القرار فى الأسرة من جراء السلطة الأبويه .. الخ . وهنالك المعوقات ذات الطابع المؤسساتى ، وهذه تتجلى فى نقص القاعدة المعلوماتية الإحصائية الخاصة بالشباب الريفى ومشكلاته وأحياناً تتعلق بضعف الشباب إزاء هذه المشكلات وخاصة المرأة .

ويضاف إلى ذلك عدم تمثيل شريحة الشباب فى الهياكل الإدارية للجمعيات الفلاحية ومجالس المحافظات ، هذا إلى جانب غياب البحث العلمى الميداني فى معظم البلاد العربية فى قضايا الشباب والغياب التام لدور الإرشاد الموجه للشباب الريفى.

وهناك معوقات ذات طابع فنى ، يتمثل أهمها فى نقص الخبرة الفنية اللازمة لإدارة المشاريع الخاصة بالشباب الريفى وعدم الالمام الكافى بطرق الإستثمار الحديثة ، وضعف الإستفادة من برامج الإرشاد والتدريب فى المجالات التى تتعلق بتنمية قدرات الشباب الريفى .

هذا ويمكن تصنيف هذه المعوقات بشكل عام علي النحو التالى :

4 – 1 معوقات ذات طابع إقتصادى :

تتعدد المعوقات الإقتصادية وتتفاوت فى أهميتها من بلد عربى إلى آخر ، إلا أنها تتفق جميعها فى كونها تعيق تنمية الشباب وتحد من دوره فى عملية التنمية بل تدفعه إلى الهجره من الريف الى المراكز الحضرية ومن أهمها :

4– 1 – 1 ضآلة الحيازه الزراعية أو عدمها :

تعتبر ضآلة الحيازه الزراعية ، من أرض – ومواشى ، من أهم المعوقات الإقتصادية التى تواجه الشباب الريفى فى المنطقة العربية ، حيث يتضح أن 73٪ من الحيازات الزراعية فى تونس على سبيل المثال لاتزيد عن 15 هكتاراً ، مما لايمكن من تحميلها

إستثمارات كبيره ، وينطبق ذلك الوضع على سوريا و تونس والأردن . وتجدر الإرشارة إلى أن الحيازات الزراعية للشباب تعد ضعيفة ان لم تكن غير متوفرة فى العديد من الدول العربية الأخرى . ففى لبنان والمغرب وموريتانيا يعزى ذلك لصعوبات تتصل بجودة الأرض وندرة المياه وقسوة الظروف المناخية .

كما ويرتبط صغر الحيازة أيضاً بصعوبة التطور التقنى وضعف الإنتاج ، مما يشجع على الهجرة من الريف إلى المدن لقلة المردود الذى يمكن أن تتيحه تلك الحيازات .

4 – 1 – 2 قلة فرص العمل وضآلة الأجرة :

ترتبط مسألة العمل والدخل لدى الشباب الريفى فى المنطقة العربية إرتباطاً وثيقاً بملكية الأرض الزراعية ومساحة الحيازة وأشكال الإستثمار ، فاذا كانت الملكية أو الحيازة ضئيلة وطرق الاستثمار تقليدية ، فإن إنتاجيتها ستكون حتماً متدنية وبالتالى يقل الدخل ولايتناسب مع احتياجات الشباب المتزايده ، فيندفع الشباب الى البحث عن مصادر أخرى فى القرى أو فى المدن أو (دول أخرى) ، وقد يكون هذا البحث موسمى كما فى غرب السودان وسوريا وقد يكون خارج القطر ، كما فى اليمن ولبنان . وفى كل الحالات يعني ذلك عدم الاستقرار فى العمل الزراعى ، وبالتالى إعاقه توصيل رسالة برامج الإرشاد والتدريب كما فى سوريا .

وتجدر الإشارة إلى أن الدخل الذى يأتى من قطاع الزراعة ، اذا ما قورن بأوجه الإقتصاد الأخرى من صناعة وتجاره وسياحة وغيرها ، وإرتفاع تكاليف اليد العاملة المستديمه . من جهة أخرى قد ساعدا على تدنى الدخول للعاملين . يضاف إلى ذلك إتجاه الشباب إلى التعليم وإقبالهم الشديد عليه والذى كان على حساب العمل فى مهنة الزراعة غير المجزيه ، حسب الإعتقاد السائد .

4 – 1 – 3 عدم قدرة سوق العمل علي إستيعاب الخريجين الزراعيين :

فى اليمن والسودان ودول عربية أخرى يتضح جلياً عدم مقدرة سوق العمل فى الزراعة لإستيعاب الشباب حديثى التخرج ، مع انعدام الحوافز المغريه والسكن لجذبهم للبقاء فى الزراعة ، أضف إلى ذلك عدم إتاحة الفرصة للشباب الخريجين للإستثمار فى مجال الزراعة ،وضعف فرص التسهيلات الإئتمانية التى يمكن أن توجه لفائدة المرأة الريفية العاملة .

وليس الحال بأحسن منه فى مصر ، فقد أورد تقرير المجالس القومية المتخصصة

عام 91 / 1992 ، إن المجتمع المصرى يواجه مشكلة بطالة كبيرة بين الشباب المتعلم ، وهذا ما يسبب إهداراً وتبديداً للموارد البشرية والإقتصادية ، وتكمن خطورة ذلك فى ظهور الاثار السلبية كانتشار الإدمان والتطرف وازدياد الشعور بالإحباط واليأس واللامبالاة ، مما يفقدهم روح المشاركة والإحساس بالوطنية وعدم الشعور بالإنتماء.

ويشير جوهر (1989) الى أن المشكلات التى تنجم عن البطالة ، تتمثل فى عدم قدرة الفرد على مقابلة إحتياجاته الضرورية ، مما يشجعه على الهجرة بحثاً عن وضع أفضل لاشباع حاجاته وتحقيق ذاته والقيام بأدواره الإجتماعية ، حيث أن فقدان العمل يضيق على الفرد مصادر الرزق ، ويؤدى إلى إضطراب علاقته بالمحيطين به من افراد الأسرة والأصدقاء والجيران ، مما يقود إلى عدم إحساسه بالمسؤولية تجاه مجتمعه (عبد المقصود وعبد المجيد 2001) ، ففى سوريا وجد أن الفيض النسبى للعمالة الزراعية ، ومقتضيات التحول الإقتصادى قد أدت الى هجرة الشباب من الريف الى المدينة.

4 - 1 - 4 قصور التمويل :

يعتبر قصور التمويل وعمليات الأقراض من أهم المعوقات التى تقف حائلاً دون مشاركة الشباب فى الأنشطة الزراعية ، كما فى العراق وموريتانيا والجزائر وفلسطين . وقد قامت بعض البلدان بالتغلب على هذه المعوقات من خلال تيسير الإقراض للشباب الريفي عن طريق الصناديق الإجتماعية أو صناديق التنمية المحلية والبنوك التعاونية والعون الخارجى ، وقد انعكس ذلك ايجاباً فى زيادة مشاركة الشباب الريفى فى المشروعات الصغيرة كما فى مصر وتونس والأردن والسودان .

وفى تونس بالرغم من التحسن الذى طرأ فى تشجيع الدولة وتيسيرها لعملية القروض الزراعية الموسمية والقصيرة المدى ، يبقى عدم تناسب قيمة القرض مع القيمة الحقيقية لتكلفة المشروع والضمانات المطلوبة من طرف البنك والتأخير فى تسليمها للمزارعين من بين المشاكل القائمة التى مازالت تعوق المزارعين .

ومما يقلل من الإستفادة من القروض فى المغرب مثلاً ، قلة أو عدم وجود دراسات الجدوى للمشاريع المقدمة للتمويل .

وفى لبنان يعانى الشباب الريفى العامل فى مجال الزراعة من غياب فرص التسليف الميسر وقلة الموارد والمساعدات الفوريه ، وهكذا الوضع بالنسبة للعراق وقطر ، حيث أدى قصور المخصصات المالية المرصودة للأنشطة الإرشادية الزراعية إلى تدنى عوائد الزراعة وقلة المشتغلين فيها .

5 – 1 – 5 الفقر ونقص المدخرات :

تعد مشكلة الفقر من المحاور الرئيسية الثلاثة التى نوقشت فى عام 1993 فى كوبنهاجن فى مؤتمر قمة التنمية الإجتماعية وكما كانت من أحد المحاور الأثنى عشر التى ناقشها المؤتمر العالمى الرابع للمرأة الذي عقد ببكين سبتمبر عام 1995 ، واعتمدت المناقشة على تعريفه بأنه «عدم حصول الفرد على دخل كافى لشراء إحتياجاته الأساسية ليعيش بصور فاعله فى المجتمع» ، أى أن الفقر ظاهره تنشأ عن عدم تلبية الإحتياجات الأساسية للإنسان ، من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة – ويقاس ذلك بنصيب الفرد من الدخل القومى للبلاد وهذا مايجعل مفهوم الفقر مفهوماً نسبياً ويختلف من بلد إلى آخر، كما يختلف ضمن البلد الواحد بين شريحة وأخرى أو بين الريف والحضر أو بين الرجال والنساء . وللفقر مظاهر ومؤشرات متعددة منها :

– الإفتقار إلى الإيرادات .

– الإفتقار إلى الموارد الإنتاجية ، (مثل الأرض والمياه) ، وسوء التغذية – إهمال الصحة – والأمية وزيادة الوفيات ... الخ .

وقد تلاحظ فى ضوء هذه المؤشرات أن النساء الشابات فى المناطق الريفية هن من أكثر الفئات عرضة للفقر، ويساعد على ذلك جملة من الأسباب الاجتماعية والإقتصادية التالية :

– عمل الشابه فى حقول الأسرة بدون أجر .

– عدم ملكية المرأة للأراضى أو الغفار أو المال فى كثير من الأحيان .

– عدم توريث النساء الأراضى الزراعية كما فى بعض الدول .

– عدم حصول المرأة على قروض بسبب عدم ملكيتها للأراضى كما فى اليمن .

– عدم وجود دخل خاص بالمرأة وإنعدام المدخرات .

– تداخل وتعدد ادوار المرأة بين المنزل والحقل ورعاية الماشيه في معظم الأقطار العربية.

وتشكل كل هذه المحددات الإقتصادية المتشابكه هذا حاجزاً منيعاً بوجه الشباب الريفى للإندماج فى البرامج التنمويه الزراعية ، حيث أن إنشغال الفقير بجمع المال يأخذ جل وقته وتفكيره .

4-1-6 تقليديه الأساليب الزراعية :

تعتبر طرق استقلال الأراضى الزراعية فى معظم البلدان العربية تقليدية ولاتتمشى مع طموحات الشباب ، الذى يصبو دائماً إلى التغيير والتطور ومواكبة التقدم ، كما هو الحال فى تونس واليمن والسودان وموريتانيا على سبيل المثال ، وهذا يتطلب وضع برامج وسياسات مشجعه وإدخال التقانه الملائمة ، لتحديث العمل الزراعى حتى يتسنى جذب هؤلاء الشباب للعمل فى النشاط الزراعى التنموى .

ومن المعوقات التى تقف فى سبيل تطور وتنفيذ البرامج أيضاً ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات ومعدات ، مما يفقد المنتجات الزراعية القدرة على منافسة المنتجات المستوردة أحياناً .

عدم استقرار المنتجات الزراعية.

عدم استقرار السوق وكثرة الوسطاء والتدخل فى حلقة التسويق وتغلبات السوق.

عدم توفر البرامج التدريبية للشباب ، خاصة مايتعلق بادارة المشاريع المدره للدخل .

عدم وجود وتوفر التكنولوجيا الملائمة.

4-1-7 فقدان الثقة فى الأجهزة المحلية :

أشار تقرير المجالس القومية بمصر الصادر فى عام 91 / 1992 إلى أن فقدان الثقة فى بعض الأجهزة وقيادات الحكم المحلى ، والذى مرجعه شعور الأفراد بأن هذه القيادات لاتسهم ، وتهتم بحل مشاكلهم أو بتطوير المجتمع، وتغلب عليها النزعة البيروقراطية ، كما أن مؤسسات الحكم المحلى المركزية مهمشه من قبل الحكومة الفدرالية ، مما يجعل المواطن الريفى غير آبه بها .

4-1-8 الصورة النمطية للريف فى وسائل الإعلام :

يتعقد الحال ويزداد سوءاً بما تقدمه وسائط الإعلام عن الريف ، ووصفه بأنه متخلف وتقليدي مقارنة بالمناطق الحضرية ، مما يزيد من عزوف الشباب عن العمل أو البقاء به ، خاصة الشريحة الشابه المتعلمه والحاصلة على الشهادات العليا الجامعية و فوق الجامعية .

4-2 المعوقات الإجتماعية والثقافية :

يعانى الشباب فى الريف العربى من الاحباط بصفة عامة نتيجة عدد من المحددات الإجتماعية والثقافية ، ومن أقوى هذه المحددات مايتعلق بالبناء القيمى فى المجتمعات الريفية ، حيث تشكل القيم الإجتماعية جانباً أساسياً من الشروط المجتمعية التى تؤدى دوراً هاماً فى نجاح خطط التنمية الريفية أو فشلها عموماً ، وفى تدعيم دور الشباب فى التنمية الريفية بصفة خاصة .

وعند البحث فى قيم المجتمع الريفى تم توضيح العلاقة بين البناء القيمى وفعالية البناء وإصلاح مؤسسات المجتمع وأثر ودور هذه القيم على واقع الشباب ، لاسيما وان معظم الدراسات النظرية وأدبيات التنمية تؤكد على أن البناء القيمى فى الريف غالباً مايؤدى دوراً سلبياً فى مسائل التنمية الريفية ومنها تنمية الشباب ، إذ ينظرون للقيم كحاجز مقاوم لكل ما هو جديد ، لما تتركه هذه القيم من آثار على شخصية سكان الريف وتجعل منهم شخصيات محافظة تقليدية تخاف كل الأشياء الجديدة مما يعوق مسارات التنمية ومستجداتها .

وتتجسد بالطبع هذه القيم فى شكل ممارسات ، وتكرار هذه الممارسات يؤدى إلى تكوين العادات والتقاليد الإجتماعية السالبة وهذا ماستتناوله هذه الدراسة بالشرح بعد التعرف على البناء القيمى فى الريف وخصائصه ونماذج من القيم السائدة وبعضاً من العادات والتقاليد التى تعوق عملية تنمية الشباب الريفى .

وتجدر الإشارة إلى أن إستعراض هذه القيم والعادات والتقاليد السلبية لايعنى عدم وجود قيم وعادات وتقاليد إيجابية ينبغى المحافظة عليها والإقتداء بها ، لكن مجال البحث هنا هو المعوقات التى تواجه مشاركة الشباب الريفى فى العملية التنموية .

4-2-1 البناء القيمى فى الريف :

هو الحكم الذى يصوره الإنسان على موقف معين مهتدياً فى ذلك بمجموعة المبادئ والمعايير التى وضعها المجتمع الذى يعيش فيه ، والذى يحدد المرغوب وغير المرغوب ، أى أن كلمة قيم تعنى عملية تقويم يقوم بها الإنسان ، تنتهى بإصدار حكم معين على شئ ، أو موقف أو موضوع . والمرأة كانت ومازالت مركز لهذا التقويم فى عملها وتعليمها وثقافتها . وكل مايتعلق بمشاركتها فى نشاط المجتمع .

وبالطبع للقيم جملة الخصائص التى تتضح فعاليتها وأهميتها فى التحكم بسلوك

القرويين ومنهم النساء فهى تلقائية ومترابطة مع النظم الأخرى ، هذا وتعتبر القيم ظاهرة تاريخية لها صفة الزام للأفراد ، حيث أنها مكتسبة من ثقافة المجتمع وظروفه الإقتصادية والإجتماعية .

ومن بين القيم الموجودة فى المجتمع الريفى العربى ذات الأثر على واقع الشباب فى الريف ، يمكن إبراز النماذج التالية :

4-2-2 الولاء العائلى :

تلعب هذه القيمة دوراً هاماً فى تكريس انصياع الأبناء للأباء ، فالسلطة الأبوية هى من ميزات الأسره الريفية ، فالشاب أو الشابه لايستطيع التطوير أو التغيير ، خاصة بشئون المزرعة ، والحقل ما لم يوافق الأب وهو المالك للأرض وصاحب الرأى بشؤونها .لذا يحتل الشباب الريفى فى معظم البلدان العربية مكانه متدنيه فى قدرتهم علي إتخاذ القرار ، حيث يعتبر صغر العمر مرادفاً إلى قلة الحكمة والتسرع وعدم الأهليه للمشاركة ، كما فى الأردن والسودان وسوريا على سبيل المثال ، إذ ينظر للذين تقل أعمارهم عن أربعين عاماً على أنهم أولاد ، تنقصهم الدراية وهذا يستوجب الطاعه وعدم الجرأه فى إتخاذ قرارات مصيرية حتى فى إدارة شئونه الخاصة كقرار الزواج مثلاً، كما ويتميز الريفى العربى أيضاً بقلة فرص الحراك الإجتماعى الرأسى نتيجة سيادة القيم الإجتماعية التى لاتعطى حافزاً مناسباً للإبداع والإجتهاد ووزناً لمكانة الفرد المكتسبة ، بل تعطى وزناً كبيراً لإعتبارات العائلة والعشيره ، مما يجعل الريف بيئة طارده للشباب المتعلم . وماتمرد بعض الشباب ونزوحهم إلى المدن الكبيرة إلا نتاج لمثل هذه المحددات الإجتماعية (رحمه والحسين 1999) وهذا بالطبع يفقد الريف طاقاته الشبابيه المتعلمه .

4-2-3 قيمة العمل الزراعى:

تختلف هذه القيمة بين الذكور والاناث ، فالشباب الذكور غالباً لايقومون بكثير من الأعمال الزراعية مثل التعشيب والقطف اليدوى وحلب الأبقار وتنظيفها ، إذ تعتبر هذه الأعمال الصغيره من شأن المرأة ، فيما يختص هو بالأعمال الزراعية الآلية مثل الحصاد الآلى - المكافحة - التعليم ، ولكن فى أغلب الحالات وجد أن الشباب الذكور يتركون العمل الزراعى للنساء نهائياً لتدنى عائده ونظرتهم السالبه لهذا العمل ، فهم أما يهاجرون أو يلجأون للعمل الوظيفى فى المؤسسات الإقتصادية الأخرى.

أما العمل الزراعى بالنسبة للشابات ، فهن يتحملن العبء الأكبر منه ، وينظر لعملهن

على أنه من ملحقات عمل المنزل وفى الغالب يكون بلا أجر ، كما هو الحال فى سوريا والسودان واليمن والعراق ، والاردن ، والبحرين ، اذ اظهرت دراسات الحالة لهذه الأقطار سيادة القيم غير الإيجابية التى تتصل بالعمل اليدوى والزراعى وعدم احترام الوقت والفردية ، مما يؤثر سلباً فى تنمية وتطوير المجتمع الريفى ، واذا أضيفت القيمة الأولى قيمة الولاء العائلى والسلطة الأبويه وإعتبار الشباب بأنه متسرع ، فهذا يزيد من عدم اهليه الشباب للمشاركة الزراعية الفاعلة فى الأنشطة .

4-2-4 قيمة التعليم :

تختلف قيمة التعليم بين الشباب من ذكور وإناث ، إذ يعتبر تعليم الذكور قيمة إجتماعية ترنو الأسره لتحقيقها وتُعد مفخرة لها ، لأن تحقيق هذه القيمة يولد لدي الشاب المتعلم نفسه النظرة الدونية للعمل الزراعى بشكل عام ، حيث يعتبره لايتناسب مع امكانياته وطموحاته ولايلبى إحتياجاته وهو حامل الشهادة ، وبخاصة اذا كانت جامعية ، فيبدأ بالبحث عن عمل وظيفى أو إدارى ، وفى معظم الحالات يكون ذلك العمل خارج القريه .

هذا وتختلف قيمة التعليم لدى الفتيات عن الشباب الذكور، إذ تحظى الفتاة بنصيب أقل من الشباب الذكور ، حيث أنها المعده للمنزل او بيت الزوج ، وليست بحاجة إلى القراءة أو الكتابة على الرغم من أنها مسؤولة عن العمل الزراعى ، الذى يستدعى فى كثير من الأحيان إلمامها بالقراءة والكتابة على الأقل ، لقراءة أو فهم النشرات الإرشاديه أو الصحية .

وبصورة عامة ، يتضح أن هنالك قصور وضعف نسبى فى التعليم العام فى كثير من البلدان العربية ، مع أن التعليم يعتبر أهم وسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين أوضاع الريف بفضل نتائج التكنولوجيا الحديثة .

هذا ويتميز الريف العربى بإنتشار الأمية ، خاصة بين النساء ، إذ بلغت الأمية نحو 63.3 ٪ فى اليمن أى ضعف مستواها فى الحضر ، وبلغت حوالى 64٪ بين النساء مقارنه بنحو 39 ٪ بين الذكور فى السودان . وهذا يوضح مدى التمييز فى التعليم على مستوى النوع (ذكور / أناث) وكذلك علي مستوى الريف والحضر ، فهنالك تبايناً كبيراً حتى داخل البلد العربى الواحد ، وهذا ما دفع المتعلمين من الشباب للهجرة والنزوح

وقد نتج عن ذلك أيضاً ضعف إستيعاب المزارعين للتقانات الزراعية الحديثة بسبب

ضعف الوعى والمستوى التعليمى والمهارة ، أو عدم الإلتزام بالتوصيات العلمية والإرشادية بسبب هذه القيم السائده كما فى فلسطين والجزائر وموريتانيا والعراق . يضاف إلى ذلك ضعف البرامج الإجتماعية والزراعية المقدمة لدعم المرأة الريفية ، وكذلك ضعف البرامج الإجتماعية في مجالات الإقتصاد المنزلى والصناعات الغذائية القرويه بسبب تلك العادات الإجتماعية ، خاصة مايتعلق منها بالسماح للنساء الريفيات بالمساهمة فى البرامج الإرشاديه والتنمويه وغيرها ، مما يتعلق بتشغيل الفتاة أو تركها لمنزلها فى الأمسيات ، وذلك لتعزيز دورها وتقوية مهاراتها الزراعية . ولمواجهة تلك التحديات أنشأت مصر مثلاً المجلس القومى للمرأة بفروعه المختلفة فى كل المحافظات من أجل ضمان مشاركة المرأة فى الأنشطة التنموية .

وفى جانب آخر هنالك المعوقات الإجتماعية المتخلفة المتمثلة فى ضعف أو غياب الدراسات والأبحاث الإجتماعية والتنموية لسكان الريف ، ودراسة درجة استيعابهم للتوصيات العلمية والإرشادية وتأثيرها على تطوير أهل الريف وتشجيعهم على التوطن وعدم الهجرة الى مناطق التحضر ، كما فى العراق والسودان، هذا مع قلة نتائج البحوث الزراعية المائية التى تستهدف أوضاع الأقاليم الزراعية وحالة خصوبة التربه والمنجز من الحقول الايضاحيه فى كل قطر.

وقد وضح من دراسات حالة كل من الأردن ومصر قلة البرامج الإنمائية التى تهدف إلى دمج الشباب فى النشاطات الإنتاجية الزراعية وتركيز التعليم على الجانب النظامى النظرى الرسمى والذى لايتيح فرصاً أوفر للنشاطات التطبيقية ، والتى من شأنها أن تكسب الشباب مهارات تسمح لهم بكسب عيشهم باستقلال الموارد المحلية . وبذلك يفتقد الشباب الى المهارات التى تتطلبها نشاطات التنمية الزراعية .

4-2-5 قيمة ملكية الأرض :

تُعد قيمة ملكية الأرض الزراعية من القيم الإقتصادية المنتشره فى الريف ، والتى تُعطي المالك مكانه هامه فى سلم القيم الإقتصادية ، لما تعطيه من مكانه إجتماعية ونفوذ وسلطة لصاحبها . وفى الغالب تساعد هذه الملكية على بقاء المالك بأرضه ، أما عدمها فيدفع الشباب للهجرة بعيداً عن الريف .

فالجزائر مثلاً تّتميز بإنعدام فرص الحصول على الأراضى الزراعية ، وخاصة للشباب، ويضاف إلى ذلك تدهور البيئة وسوء الأحوال الجوية وتشتت الملكية ومعارضة المسنين للتغيير ، مما يقف عائقاً دون تحقيق البرامج الإرشادية الطموحة ، يضاف الى

ذلك قساوة الظروف الطبيعية والمناخية خاصة الناتجة عن الجفاف والتصحر كما فى تونس وليبيا .

هذا وقد تلاحظ كما فى حالة السودان أنه عندما تكون المرأة مالكه للحيازه الزراعية ، تكون اكثر حماساً ونشاطاً وقدرةً على العطاء أكثر من اللائى لايتملكن أراضى زراعية فى نفس المنطقة .

4-2-6 العادات المرتبطة بالنشاة الريفية :

إن الكثير من العادات والقيم المنتشره فى الريف تلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً فى حياة الشباب الريفى وخاصة الإناث منهم . ومن بين هذه العادات عادة التمييز فى التنشئة الإجتماعية وفق الجنس - والزواج المبكر للأناث والذكور وتحملهم عبء الحياة قبل الإستعداد لذلك . هذا بالإضافة إلى عادة كثرة الإنجاب مبكراً وكبر حجم الأسرة وانتشار الامية بين النساء ، وكثرة الأعباء الملقاة على عاتق المرأة ، فكل هذه العادات مجتمعة مرتبطة بالبناء القيمى ككل وبعوامل تنمية الشباب وإدماجه فى عملية التنمية (1) تلعب هذه العادات والتقاليد دوراً هاماً فى عدم استفادة النساء من الخدمات الإرشادية الزراعية المقدمة من قبل المهندس الزراعى ، وتتفاوت شده تلك المعوقات من منطقة إلى أخرى فى البلد الواحد ومن بلد إلي بلد عربى آخر ، وتعتبر هذه من كبرى محددات مشاركة المرأة الريفية فى برامج التنمية لذا استوجب على الوزارات المعينه تعيين عدد من النساء «المهندسات والمرشدات الزراعيات ، ليقيمن بتقديم النصح والإرشاد لرصيفاتهن من القرويات واكسابهن مهارات المعرفة والتقانات الوسيطة والمتقدمة بقية تسهيل ادماجهن وزيادة فاعلية مشاركتهن فى العمل التنموى ، هذا بالإضافة إلى صعوبة سكان الريف تقبل للأساليب الزراعية الحديثة وضعف مساهمتهم فى مجهودات التنمية بصورة منتظمة كما فى فلسطين ،والسودان واليمن ومصر وسوريا والاردن .

4-2-7 قيم اللامبالاة والاتكالية والخوف من التجديد .

تبين فى مصر ان ظهور مثل هذه القيم الإجتماعية السالبه ، قد أدى إلى إخماد روح المبادرة ، والتركيز على المصلحة الفردية على حساب الجماعة ، كما أدى أيضاً إلى تفكك المجتمع وأضعاف الإنتماء ، حيث أن هذه القيمة السالبة فى المجتمع قد تفقد عنصر

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة القومية حول تفعيل دور المرأة فى الأنشطة الإنتاجية الزراعية ، الخرطوم ، 1999 .

المساعدة الذاتية وهو أحد العناصر الرئيسية فى عملية التنمية الشاملة ، وبالتالى يقل حماس الأفراد للمشاركة والمبادرة ، إذ تنحصر النظرة فى أن التنمية واجب الحكومة وحدها .

فكما أوضحت العديد من الدراسات الإجتماعية أن الفرد يمكن أن يحس بالمشاكل الموجودة فى المجتمع ، إلا أن ذلك لايعنى أنه يشعر بالمسئولية تجاه حلها ، وأن الحل الذى يلجأ إليه غالباً هو الذى وجد فى الماضى وأنه أنسب من غيره ، وهو اللجوء للقادة المحليين لحل هذه المشاكل ، أضف إلى ذلك خوف الريفيين من الجديد وعدم الايمان به ، وان كان هذا الإعتقاد قد بدأ فى التلاشى بسبب فاعلية برامج الإرشاد الزراعى خاصة، وتزايد التعليم عامة ، وإتباعهم لوسائل وأساليب كثيرة لاقناع هؤلاء الريفيين بأهمية المشاركة فى الأنشطة الزراعية ، وتبنى التكنولوجيا الجديدة وبخاصة التقاوى المحسنه والأخذ بالحزم الزراعية الموصى بها . .

4-2-8 القصور فى التوعية الإعلامية :

أظهرت معظم دراسات الحالة المعده فى الإطار ، قصور التوعية الإعلامية ، خاصة فيما يتعلق بالإعلام بالمشروعات الممولة والجهود الذاتيه ، مما يقلل من العائد النفسى والإجتماعى للمشاركين فيها ، ومن ثم لايعمل على تعزيز هذا الجهد من السلوك .

ويشير عجوه (1992) إلى أن التوعيه الإعلامية عبئها يقع على وسائل الإتصال الجماهيرى ، وذلك لتبصير المواطنين بأوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والتحديات التى تواجه التنمية ، وكما يمكن أن تساعد التوعية الإعلامية على تأهيلهم أيضاً للقيام بأعباء المشاركة والمبادرة الذاتية لعلاج تلك المشكلات ، فبالضرورة النظر إلى أهمية قنوات الإتصال من إذاعة وتلفزيون وصحف وغيرها من وسائل الإعلام المرئى والمقرؤ والمسموع فى نشر الوعى والمعرفة .

4-2-9 سلوك الإدارة تجاه المواطنين :

إن الإدارة ليس بناء تنظيمى ولكنها أيضاً مجموعة من العلاقات فيما بين العاملين وبين المواطنين ، ونظراً لإتسام سلوك الإداريين بالترفع والكبرياء تراجعت المشاركة الشعبية بل تأثرت أيضاً فاعلية وكفاءة هذه الإدارات . هذا ويمكن اقناع الإدارة بأهمية قيمة المشاركة والتفاوت واهمية تكيف العاملين مع القرويين عن طريق خلق روح التعاون والتفاهم وخلق اتصالات بل وخلق إتصالات ولجان او قاده محليين اذا لزم الامر لتيسير المهمة التنموية ، ذلك بإنشاء صناديق للإقتراحات فى الإدارات المحلية على سبيل المثال .

4-2-10 عزلة الشباب الريفى وغياب التنظيمات الشبابية :

لم تتوفر فى العديد من الدول العربية منظمات أو مؤسسات تعمل على توفير الآليات المناسبة لمشاركة الشباب الريفى فى إتخاذ القرارات ، فيما يتعلق بنشاطاتهم الإنمائية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، سواء فى الجانب التنفيذى أو التخطيطى .

5 - 3 المعوقات الفنيه :

اظهرت هذه الدراسة العديد من المعوقات الفنيه التى تعتبر عائقاً كبيراً أمام تنفيذ البرامج الإرشادية والتدريبيه المفيده للشباب والحاده من الهجرة الى المدن ، وهذه تتلخص فى التالى :

1 - ضعف وقصور القدرات والخبرات الفنية لدى العاملين فى أجهزة الإرشاد الزراعى ، خاصة لدى الأجهزة المسئولة عن تنفيذ البرامج الإرشادية .

2 - النقص الشديد فى إعداد وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة فى مجالات التدريب والإرشاد الزراعى وبحث قضايا المجتمع .

3 - محدودية الإختصاصيين في المجالات الإرشادية والإعلامية المرتبطة بتنمية الريف .

4 - ضعف وقلة الإمكانيات والمستلزمات اللازمة للمشاريع الإرشادية والتدريبية (كالأجهزة والمعدات) فى معظم البلدان العربية ، وخاصة فى الدول العربية التى تعانى من الحسار الإقتصادى والإحتلال .

5 - القصور فى عملية تخطيط البرامج الإرشادية الزراعية وعدم وضوح أهدافها ومراميها .

6 - النقص الشديد في العماله الفنية الماهرة بسبب الهجرة خارج بلدانهم .

7 - قلة المدارس الزراعية فى كل البلدان العربية بالمقارنة مع المدارس الفنية الأخرى .

8 - قصور وسائل النقل اللازمة للعمل الإرشادى والتطبيق الميدانى .

9 - نقص الخبره التسويقية لدى الشباب الريفى ، مما يجعل المشروع الزراعى يتعرض لتغلبات الأسعار ، ويؤدى إلى ضعف قدرته فى الوفاء بالتزاماته نحو التمويل كما فى مصر وفلسطين .

10 – نقص الخبرات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الزراعية ، وبذلك قد يصبح المشروع عرضة للفشل ، كما ويُواجه صاحب المشروع بثقل عبء العمل فيه ، فهو يقوم بكل الأعمال ويتحمل كل المسئوليات ولايقوم بتفويض سلطاته ، مما يشكل عبئاً عليه .

11 – ضعف التنسيق لفائدة التكامل ما بين المؤسسات التى تعمل مع الشباب فى البرامج المختلفة ، مما يشتت الجهود ويقلل من مردوديتها كما فى الاردن وموريتانيا .

12 – إتساع رقعة بعض البلدان العربية وضعف القاعدة الإرشادية كالسودان وموريتانيا ، حيث تقل الكثافة السكانية في الريف الموريتانى حوالى 2 ساكن / كلم 2. ، مما يصعب على الأجهزة الإرشادية .

13 – إرتفاع نسبة الأمية لدى الفتيات فى الريف ، مما يحد من إيصال المعلومات بشكل فعال .

14 – ضعف الوسائل التقنية المتاحة لدى الجهات المعنية بالتدريب (نقص الآليات والوسائل السمعية .. الخ).

15 – تفشى ظاهرة البيروقراطية البرقراطية لدى المسئولين عن الإرشاد الزراعى وقلة تواجدهم بشكل مستمر إلى جانب سكان المناطق الريفية .

16 – ضرورة التركيز علي تفعيل المشاريع الإرشادية ، خاصة فى الجانب التعليمي والتطبيقي منها مع ضرورة إفراد مساحة اكبر للجانب الإعلامى لتلك الأنشطة .

17 – ضعف أداء مراكز البحوث الزراعية ، بسبب نقص التمويل ، وقلة الكوادر المؤهلة وبعدها عن مشاكل واحتياجات المزارعين ، مما يشكل عائقاً فى سبيل تقدم وتطوير الزراعة وزيادة استيعاب الشباب فى استخدام التقانات الحديثة ونشرها بدلاً عن الممارسات الزراعية التقليدية .

18 – النقص الكبير فى المعارف والمهارات الفنية الزراعية لدى بعض الشباب الريفى فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات.

19 – عدم وجود التكنولوجيا الملائمة ، مما يتطلب بذل جهود كبيره فى مجال نقل وتوطين التقانة .

20 – قلة فرص التدريب فى مجال الإرشاد الزراعى المتخصص ، خاصة التدريب فى الخارج .

21 – تمسك بعض البلدان العربية بزراعة المحاصيل التقليدية وبعدها عن إنتاج محاصيل جديده عاليه الجودة ومقبولة فى أسواق الصادر الدولية .

24 – الهدر فى إستخدام الموارد الزراعية الشحيحة أصلاً وبخاصة إستعمال مياه الرى والمبيدات والأسمده الزراعية وإدارة استخدام الأراضى ، مع عدم وجود خرائط إستثمارية محددة فى معظم البلدان العربية ، إضافة إلى أعمال تصنيف التربة لتحديد ملاءمتها للإنتاج المحصولى على إختلافه .

25 – غياب الإختبارات المزرعية والتحول التقنى الكافى لتلبية حاجات المزارعين ، لاسيما الصغار منهم ، هذا بالإضافة إلى غياب دور البحث العلمى والجهود الموجهة لتطوير تقنيات جديدة فى الزراعة والتسويق .

26 – التباين فى جودة المنتجات الزراعية المصدره بسبب تطبيق تدابير النوعيه ومعاييرها بشكل غير ملائم .

27 – بدائية معاملات ما بعد الحصاد لمحاصيل الصادر الرئيسية فى العديد من الدول.

ان المتتبع الى ماتقدم ذكره من معوقات إقتصادية وإجتماعية ومؤسسية ، مع صغر حجم الحيازه وتقليديه الأساليب المتبعة فى الممارسات الزراعية ، وغياب البحث العلمى والإرشاد المتخصص لدى الشباب ، من الطبيعى ان يولد نقص فى الخبره الفنيه اللازمة بأساليب الزراعية الحديثة ، سواء فى الجوانب المتعلقة بخدمة المحاصيل أو طرق الرى أو تحليل التربه أو تبنى الأصناف الجديده، وقد يكون سبب ذلك النقص فى الدورات أو النشاطات التدريبية التى يخضع لها او تتاح للممارسين للعمل الزراعى من الشباب ، ويضاف إلى ذلك عدم توفر الخبره اللازمة بإدارة المشاريع الخاصة المدره للدخل ، خاصة لدى الإناث ، أو عدم الإلمام بطرائق الحصول على قروض زراعية أو مصرفية وعدم التعامل مع التقانات الحديثة وبخاصة الميكنة .

وخلاصة القول تتفاعل المعوقات الإقتصادية والإجتماعية والمؤسساتيه والفنية لتشكل مسألة تستوجب الحل حتى تستطيع الدول اعداد برامج تنموية هادفة وراميه لادماج الشباب الريفى فى عملية التنمية الزراعية .

الباب الخامس
مداخل ومقترحات تفعيل مشاركة الشباب فى الأنشطة التنموية الزراعية فى الريف العربى

مداخل ومقترحات تفعيل مشاركة الشباب فى الأنشطة التنموية الزراعية فى الريف العربى

من خلال الإستعراض السابق للقضايا المتعلقة بالسكان الريفيين والقوى العاملة الزراعية ، من حيث النوع والتركيب العمرى ومستوياتهم التعليمية ، والمشكلات والأسباب التى أدت وتؤدى الى عزوف الشباب الريفى عن المشاركة فى الأنشطة الزراعية ودفعهم للهجرة من الريف إلى المدن ... الخ . أمكن تحديد الحلول والمقترحات المناسبة التى يجب ان تتبناها الدول العربية وتضعها نصب الإهتمام المناسب فى إطار خططها وبرامجها للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

هذا وقد تم عرض هذه المداخل والمقترحات على مستويين ، يشمل المستوى الأول مداخل وموجهات عامة ، تنفذ على المستوى القومى العربى ، تتبعها مداخل وموجهات قطرية ، وتنتهى بمشروعات مقترحة محددة الأهداف والمكونات .

5 – 1 مداخل وموجهات عامة :وهذه تشمل :

5 – 1 – 1 البحوث والدراسات القومية :

يتم ذلك بإجراء البحوث والدراسات على المستوى القومى لسبر المعوقات والمحددات التى تؤدى إلى عزوف الشباب الريفى من الإنخراط فى العمل الزراعى وهجره إلى المدن . مع توجيه أنظار الباحثين إلى إتباع أساليب البحث السريع بمشاركة الريفيين ، من أجل التحديد الدقيق للمعوقات التى تحد من مشاركة الشباب الريفى فى الأنشطة التنموية الزراعية ووضع الحلول والتوصيات المناسبة ، التى تعمل على تشجيعهم للإلتحاق بمهنة الزراعة ، من خلال توفير الحوافز ، وتأمين التمويل اللازم للمؤسسات المنوطة بالبحث العلمى ، والمساعدة فى توطين التقانه وتطوير العمل الإرشادى والتدريب الزراعى للقيام بدورهم بالشكل المطلوب .

5 – 1 – 2 المعلومات والربط الشبكى :

يجب إنشاء مراكز للمعلومات ، كوعاء إجتماعى ملائم للعمل من خلاله على تحسين الأوضاع الإقتصادية والزراعية والإجتماعية في الأرياف العربية . وتوفير المعلومات

والبيانات الخاصة بشؤون الشباب لأصحاب القرار ، من أجل إدماجهم فى السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية. هذا إلى جانب تفعيل دور الإحصاء الزراعى وصولاً إلى إحصاء زراعى شامل لكل الثروة الزراعية .

5 – 1 – 3 التدريب وبناء القدرات :

يهتم هذا الجانب بتدريب وتأهيل الكوادر القومية من قيادات الشباب المتخصصين فى مجالات الإرشاد الزراعى والفنى التقنى المختلفة ، من خلال برنامج قومى للتدريب وتأهيل الكوادر ، خاصة فى المجالات المرتبطة بتطبيق التقنيات الحديثة الإنتاجية والصناعية ، مع التركيز على تطوير الحرف التقليدية.

ويضاف إلى ذلك أهمية نقل التكنولوجيا من خلال برامج مخططة للتكوين والتدريب لتهيئة الشباب ليكونوا قادرين على إستيعاب وإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذا يعنى خدمة إرشاديه فعاله ، تمكن من تحسين التأطير وتدبير فرص إضافية للعمل المنتج .

5 – 1 – 4 التنسيق والتعاون بين الدول :

ويتم ذلك من خلال تعزيز وتنسيق التعاون بين الدول العربية ، فيما يتعلق بتبادل الخبرات فى مجال تجربة ادماج الشباب الريفى فى الأنشطة التنموية الزراعية ، خاصة فى المشروعات المرتبطة بتحسين سياسات التمويل والأقراض ، وإحداث صناديق الإدخار الشعبية ، وتطوير سياسات الصناديق الإنمائية للتنمية ، والتى تقدم نموذجاً يحتذى به فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية والجمركية والتأمينات وغيرها من التسهيلات التى تعمل على تشجيع الشباب فى الإستثمار فى المجال الزراعى .

5 – 2 مداخل وموجهات قطرية :

5 – 2 – 2 محور السياسات :

تتمثل المقترحات التطويرية فى هذا الجانب فى مراعاة إهتمام السياسات الزراعية التنموية بما يلى :

- تطوير الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى وتأمين مستلزمات هذا التطور (مياه الرى – الآليات الزراعية (بيعاً أو إيجاراً) – وتأمين البذور الجيده ، الأعلاف والأدوية والمبيدات

فى كل مكان وبأسعار مناسبه .

- التوعية بأهمية الإرشاد الزراعى ، ويتم ذلك عن طريق الندوات وورش العمل ، من أجل زيادة يقين المزارعين والمخططين بجدوى الإرشاد ووضعه فى رأس قائمة الأولويات فى الخطط والسياسات التنموية الزراعية .

- عمل القائمين على تخطيط البرامج الموجهة للشباب الريفى على تعزيز وتطوير القيادات الشبابية في شتى النشاطات الإجتماعية والرياضية من أجل تزويدهم بما يعمق فيهم روح العمل على خدمة المجتمع والثقة بالنفس والإستقلاليه .

- تسريع وتائر مشاريع الرى وإستصلاح الأراضى ، وذلك بتوفير الإمكانات الفنيه والإدارية والمالية لهذا الغرض .

- إقامة مشاريع تنمويه جهويه للريفيين من أجل ضمان ديمومة العمل المستوعب لشريحة الشباب والحد من الهجره إلى المدينه .

- إشراك الشباب الريفى في أنشطة التنمية الزراعية ، من خلال تنظيم مجتمع الشباب فى الأرياف العربية فى وعاء إجتماعى مناسب ، مثل النوادى الريفية والمنظمات الشبابية وتوفير الدعم المناسب لها .

- تشجيع الشباب المؤهل فى ميادين الزراعة والصيد التقليدي على التكتل والإنتظام ضمن تعاونيات إنتاجية ، ووضع الصيغ التشريعية والمؤسسة المناسبة لذلك .

- الإبقاء على القرارات الصادرة عن المجالس الوزارية المتعددة ، والتى تعطى الشباب الريفى الأولويه المطلقة ضمن مشاريع التنمية الريفية المندمجة ، بقصد إيجاد برامج تنموية تمكن الشباب الريفى من العيش الكريم ، مع البقاء فى مناطقهم والمشاركة فى الأنشطة الزراعية المختلفة التى تمارس فيها .

الحد من المد العمرانى على حساب الرقعة الزراعية وذلك عبر :

- توسيع أعمال إستصلاح الأراضى ومتابعتها ، ولاسيما فى المناطق المرويه ، بهدف زيادة الإنتاج الزراعى ، بالإضافة إلى التعويض عن خسارة الأراضى المنتجة ، التى تناقصت بسبب التوسع العمرانى العشوائى.

- شق الطرق الزراعية ، وذلك بهدف تخفيف تكلفة الإنتاج وزيادة المساحات المزروعة.
- متابعة العمل على تأهيل وإنشاء البنيه التحتيه فى المناطق الريفية ، من طرقات عامه وشبكات للإتصال ، والمياه والصرف الصحى والخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية .

– التركيز على استخدام إستراتيجية التنمية الريفية القاعدية فى كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للبرامج الإرشادية التدريبية ، وذلك لضمان تفعيل الشباب وإعطائهم الفرصة لإتخاذ القرار والمشاركة .

– وضع إستراتيجية قومية لتطوير التعليم الزراعى وربطه افقياً بخطط التنمية ، لتلبية إحتياجات السوق من العمالة الزراعية على مختلف المستويات ، والتقليل من حدة البطالة بين خريجى الجامعات والكليات الزراعية ، وذلك من خلال زيادة الإقبال على التعليم المهنى والفنى والحد من الإقبال المتزايد على التعليم الجامعى الزراعى .

– العمل على تفعيل وتوطيد العلاقة بين المؤسسات المحلية فى القرى المرتبطة بمشروعات تنموية ، وبين الشرائح الريفية ذات الوضعية الخاصة مثل المرأة والشباب الريفى .

5 – 2 – 3محور التطوير المؤسسى والتنظيمى :

لتفعيل مشاركة الشباب فى الأنشطة الزراعية بالريف ينبغى إعتماد إستراتيجية شاملة ومتكاملة خاصة بالشباب العامل بالزراعة ، ويجب أن تعتمد هذه الإستراتيجية على الأطر التشاركية والمساهمة الفاعلة للمعنيين ومختلف المتدخلين فى الميدان ، مع ضمان التنسيق والتكامل اللازمين على الأصعدة الوطنية والجهوية والمحلية .

ويشترط فى هذه الإستراتيجية تكوين وارشاد ودعم الشباب لتهيئته وتأهيله ورفع المظالم التى يفرضها عليه محيط الاستثمار وسوق العمل .

ومن أهم المقترحات لإرساء هذه الإستراتيجية الرامية لتفعيل دور الشباب فى الزراعة إهتمامها بالجوانب المؤسسية والتنظيمية التالية :

*** ترقية العمل البحثى والإرشادى :**

يتم ذلك من خلال تقوية وإنشاء بنيات وأنظمة فعاله فى البحث والإرشاد ، ودعم إنعاش التشغيل (مرصد الشغل وبروصة الشغل) ، حيث أن هذه البنيات تمكن على الصعيد الوطني والجهوى والمحلي من تحقيق التالى :

- بث الوعى وتثقيف الشباب وتوجيههم نحو العمل المنتج .
- تقديم الدعم والإستشاره لادماج الشباب فى الحياة العملية .
- توفير التكوين والتدريب الموجه لشريحة الشباب .
- تتبع مشاريع الشباب العامل بالزراعة ، من خلال مرصد يعنى بديموغرافية مشاريع ومقاولات الشباب المزارع ، والتأهيل المهني والحرفى لفائدة الشباب بالقطاع الزراعى أو الأنشطة المتصله به .
- تتبع وتقويم وتصويب السياسة الوطنية لدعم وتفعيل أنشطة الشباب العامل بالزراعة.

* تحسين الإنتاجية والتنافسية لدى الشباب ، وذلك من خلال :

*** تعزيز قيام الروابط والتنظيمات الشبابية :**

يتم ذلك من خلال :

- وضع نظام خاص بالشباب ، يشجعهم علي إستعمال التكنولوجيا وتحديث طرق وأساليب الإنتاج ، وهذا يتطلب أيضاً إرشاد المعنيين الشباب بهذه الأنظمة وماتقدمه من حوافز وإمتيازات .
- إيجاد الآلية المناسبة للتنسيق بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالتربية والتعليم ، والإنشاءات والإسكان ، والصحة ، والكهرباء والزراعة .
- دعم نشاطات تنظيم الأسرة الريفية والنشاطات السكانية لتخفيف أعباء الحياة، وبصفة خاصة للأسر حديثة التكوين .
- بناء العلاقات المؤسسية والتنسيق بين الجهاز الإرشادي الزراعى لشباب الريف

والمؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال .

- تقديم منح فى شكل أراضى زراعية للشباب والمنظمات الشبابية المدعمه بالمساعدات المالية والفنيه والتدريب .

- تحفيز التنظيمات الحكومية والأهلية ، لإقامة مشاريع إنسانية إنمائية أسوة بمشاريع العون الأجنبي ، والتى يمكن من خلالها تطوير العمل الإرشادي الموجه للشباب الريفي

- تشجيع قيام أندية الصديق وإذكاء روح التنافس بين الشباب في الاندية المختلفة وتقديم الحوافز اللازمة لإستمرارية عمل تلك الأندية .

- إدماج الشباب فى لجان المزارعين ولجان القرى والقيادات الريفية من أجل الإستفادة من خبراتهم المكتسبة .

- التوسع فى إنشاء مراكز الإرشاد والتدريب لتشمل العديد من المناطق الريفية لتدريب
- تكوين الجمعيات التعاونية على تنسيق جمعيات الخريجين الزراعيين ، والتي من شأنها ان تساعد على تفعيل ومساهمة الشباب فى التنمية الزراعية .

تسهيل إنضواء الشباب فى الجمعيات التعاونية لصغار المزارعين .

- تبنى المشاريع التي تربط بين محو الأمية والتأهيل المهنى لنساء الريف ، رتشجيع الخريجات الزراعيات على قيادة تلك المؤسسات.

- تزويد مراكز الإرشاد والتدريب بأحدث المعدات والآليات والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تأمين التدريب الإرشادي المطلوب الزراعية الحديثة .

- تكوين مجموعات تسويق أو تعاونيات تسويقية صغيرة ، مع تأمين البنيه الأساسية المناسبة ، والتى تشمل المخازن ووسائل النقل المبرده وغيرها .

- تنظيم الشباب فى المشروعات الإنتاجية والتصنيعية الخفيفة ، بقصد تحسين زيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة على تخصص الدولة فى خطتها بعض المشروعات التي يسهم الشباب فى تنفيذها مثل استزراع الأراضى وغيرها.

- إقامة المنتديات والروابط المهتمة بمعالجة الآثار السلبية الناجمة عن إنتقال العمالة

الزراعية الى المدينة ، وتحفيز الشباب للعمل فى الإنتاج الزراعى المجزى الذى يوفره تبنى أساليب الزراعة الحديثة والتحول التدريجى نحو أساليب تكثيف رأس المال فى الزراعة ، مع مايقتضيه ذلك من تنظيم الحيازة الزراعية .

هذا ويمكن القول بأن الإهتمام بالعمل الجماعى وتشجيع كافة صوره ، وتعميق روح الفريق في نفوس الشباب وتدعيم جهودهم فى المشاركة الشعبية ، وخلق إتجاهات إيجابية يعد عاملاً أساسياً في تنمية بيئتهم ، مما يدفعهم إلى المشاركة فى التنمية الإجتماعية المتوازنه .

5-2-4 المحور القانونى والتشريعى :

تتلخص أهم المقترحات في هذا الجانب فيما يلى :

- إدخال تعديلات على قانون البلديات ، بهدف إنماء الحياة المحلية والريفية وتكريس فعالية اللامركزية الإدارية .

- إعادة النظر فى قانون العلاقات الزراعية وقوانين الإستثمار الزراعية الأخرى ، بما يضمن زيادة الإنتاج وحماية حقوق الفلاحين وصغار العمال الزراعيين.

- وضع الإجراءات والترتيبات المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر ، وتحديث مفهوم المشاركة الزراعية والعمل على متابعة تنفيذها .

- سن القوانين الخاصة بالتعليم الإلزامى للجنسين ، خاصة لمرحلة الأساس .

- سن القوانين والتشريعات الخاصة بتحديد سن الزواج للفتى والفتاة ، منعاً للزواج المبكر .

5-2-5 محور الجوانب الإقتصادية : وهذه تشمل :

- توفير مصادر التمويل الكافى لإقامة مشاريع زراعية والمعامل الإنتاجية المرتبطة بالصناعات الغذائية والتحويلية الخفيفة .

- إتاحة فرص الإستثمار لخريجى الكليات الزراعية، كأن يقوم صندوق تشجيع الإنتاج الزراعى - مثلاً ، بتوفير قروض للخريجين الزراعيين دون فوائد ، وذلك للقيام بعملية تأسيس مشاريع أو جمعيات إنتاجية زراعية بضمان شخصى ، ويقترح أن يكون المبلغ

مناسب لإقامة المشروع الصغير المطلوب ، هذا بالإضافة إلى توفير قطعة الأرض الزراعية ، على أن تؤسس جمعيات تعاونية للخريجين تكون قادرة على الإنتاج والتسويق .

- توفير التمويل اللازم للمؤسسات المنوط بها البحث العلمى ، وتوطين التقانة ،والإرشاد والتدريب الزراعى لتأدية نشاطها بالشكل المطلوب.
- توفير التمويل اللازم لمراكز التدريب وتزويدها بالإحتياجات المطلوبة .
- تقديم قروض ميسرة لمشروعات الشباب وبشروط تفضيلية ، وذلك بوضع أنظمة خاصة للشباب العامل بالزراعة ، مع تنويع قنوات تمويل مشاريع الشباب العامل فى القطاع الزراعى أو االمشروعات المتصله به ، ذلك من خلال :
  - تنمية القروض التشاركيه.
  - تنمية قروض المخاطر .

وفى هذا الإطار لابد من تنظيم برامج إرشادية لفائدة الشباب تعرفهم بمختلف أنظمة التمويل والشروط اللازمة لولوجها وكيفية التسديد.

- إحداث بنوك للتضامن ، من أجل فتح باب الإقتراض للشباب الذين لايملكون ضمانات سوى شهاداتهم العلمية ورغبتهم فى إقامة مشاريع للإنتاج الزراعى ، كما فى تونس ، حيث إهتم مثل هذا البنك بالشباب الريفيين العاملين بالأنشطة الزراعية وعمل على مدهم بالقروض الضرورية لبعث مشاريع مندمجة تضمن لهم ديمومة العمل والعيش الكريم .
- إحداث صناديق وطنية للتضامن لتغطية حاجيات مناطق الظل فى البلاد، وتوفير المرافق الحياتيه الضرورية للريفيين ، كما في تونس ، حيث حقق هذا المشروع ما كان يصبو إليه الريفيون من مستلزمات الحياة الكريمة .
- إحداث شبكة لمالكى الأراض الزراعية وطرقات ريفية لكل المناطق ومدها بالماء الصالح للشرب.
- تزويد أغلب التجمعات السكنية بالكهرباء ومياه الشرب .
- إحداث مراكز صحة أساسية بجميع أرياف البلاد .

- تطوير نظام تسويق المنتجات الزراعية بشكل يحقق مصلحة المنتج فى الريف .
- تطوير نظام المصرف الزراعى التعاونى . بما يسهل منح القروض وبخاصة المتوسطة وطويلة الأجل لصغار الفلاحين .
- تبني القطاع الخاص لتسويق المنتجات الزراعية لمقدرته على التكيف بصورة أفضل مع متطلبات التسويق ومرونة إجراءاته المالية فى مجال تسويق المنتجات الزراعية .
- العمل على إنشاء جهاز للإرشاد التسويقى والبيئى بجانب الإرشاد الزراعى الحقلى ، حتى يتسنى للشباب وغيرهم من المزارعين تسويق إنتاجهم بعائد مجزٍ فى المراكز التسويقية ، أو الأسواق المحلية والعالمية ، مستفيدين من خبرتهم المكتسبة عن طريق الإرشاد التسويقى ، مع تنشيط الجمعيات التعاونية للتسويق وتوفير قنوات التخزين والنقل ، وذلك لحماية المنتج من خطر الوسطاء ، حتى ينعم المزارع من عائد ماينتجه كاملاً .
- توسيع مجال التدخل بالنسبة لصناديق القروض والإدخار الشعبية المنتشرة فى كافة الولايات لتشمل القطاع الزراعى .
- إيجاد آلية تمكن الشباب من الاستفادة من القروض الزراعية بشكل يضمن الفائدة والاستمرارية .
- زيادة المخصصات المالية للمشروعات الكبيرة ومكافحة الفقر كما في مورتانيا ، حيث أن هنالك جهاز حكومى يعني بدمج الشباب العاطلين والخريجين من مختلف التخصصات ومن بينهم الزراعيين فى مشروعات إنتاجية متنوعة .

- تنشيط وتشجيع التبادل التجارى البينى العربى وتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول وصولاً للتكامل الإقتصادى والتجارى أسوة بدول السوق الأوروبية المشتركة .
- الإستفادة من الضريبة علي الأيدى العاملة الأجنبية وتخصيصها للقطاع الزراعى .
- التوسع فى الإقراض الميسر للمزارعين ، وذلك لتمكينهم من تحديث مزارعهم ، سواء كانت فى مجال الإنتاج النباتى أو الحيوانى ، حيث أن ذلك سوف يجذب الكثيرين ممن لديهم الخبرة والرغبة فى العمل فى المجال الزراعى عندما تتوفر السيوله اللازمة لتحقيق طموحاتهم فى تأمين الدخل المناسب .

- تطوير سياسات الصناديق الإنمائية للتنمية ، لمنح المشروعات الإنتاجية الصغيرة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأمينية اللازمة مع تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد ميسرة وعلى فترات سماح طويله نسبياً .

5-2-6 محور التعليم والتدريب :

تتمثل المقترحات فى هذا المجال فى التالى :

- تعزيز الخدمات التعليمية والثقافية فى المناطق الريفية لزيادة جاذبيتها أمام الشباب .
- تعديل المناهج الدراسية ، بحيث تلائم إحتياجات الريفيين ، مثل تضمين المناهج الدراسية الوسائل المحسنه للزراعة فى الريف ، حيث قد يصبح العديد منهم فلاحين ، وكذلك الحال بالنسبة للفتيات ، ويجب أن يتعلم طلاب المدارس المهارات التى ستسمح لهم ان يصبحوا عمالاً مهرة فى الإنتاج ، وذلك من أجل أن يظلوا فى المناطق الريفية بدلاً من الهجرة إلى المدن بحثاً عن الوظائف غير الموجودة .
- مراجعة وتعديل المناهج التعليمية فى بعض المدارس والكليات الزراعية ، بما ينسجم ومتطلبات سوق العمل ، بحيث تتضمن موضوعات تهدف إلى تمكين الخريجين والخريجات من مساعدة الأسر الريفية ، فى كل أنشطتها الزراعية ومسئولياتها المنزلية والعائلية .
- تشجيع الفتيات علي الإقبال علي التعليم العالي الزراعى ، حيث أن ذلك يساعدهن بالكليات فى عواصم المديريات الريفية ، كأعضاء فى هيئة التدريس بتلك الجامعات أو باحثات .
- تصميم برامج للعمل مع شباب الريف ، بحيث تكون تعليمية ومستندة إلى العلم والحقائق ونتائج البحوث التطبيقية ، كما يجب أن يكون العمل مرناً ويتماشى مع رغبة وحاجات شباب الريف ، إضافة إلى حاجات البيت والحقل والمجتمع الريفى بصورة خاصة والمجتمع الكبير بصورة عامة .
- فتح العديد من الجامعات والمعاهد العليا بالمدن الريفية وربط تخصصاتها بالإحتياجات الفعلية لأهالى الريف ، ومتابعة الجهود لفتح منشآت تعليمية فى المناطق النائيه للحد من هجرة الشباب .

كما يجب أن تكون هناك أبحاث علمية جامعية متخصصة فى البحث بقضايا الشباب الريفى على المستويين الميدانى والنظرى، وذلك للتعرف على واقعة ومشكلاته والعمل على حلها ،

- تعليم الشباب منهجية إجراء البحوث التطبيقية والأسلوب العلمى لإتخاذ القرارات ، ويفضل توجيه كل البحوث لمعالجة قضاياهم المرتبطة بالإنتاج الزراعى والإقتصاد المنزلى والبيئة والمجتمع ، وذلك لتحقيق التنمية المستدامة ، كما يجب تعليمهم الإهتمام بالجوانب الصحية كيفية قضاء الوقت والإستفادة منه بشكل بناء ، حتى يتحقق الشعور بالرضا والكرامه وتدعيم وتقوية المستويات الشخصية والمواطنه الصالحه .
- تنمية الشباب وتربيتهم على قيم بناءة تنمى لديهم قيمة العمل الجماعى واليدوى والعمل الزراعي واحترام الوقت والصدق والأمانه فى القول والعمل وتقدير الإنجازات والإبداع ، بحيث تشترك الأسره والمدرسة ومنظمات رعاية الشباب والمراكز الدينية جميعاً فى زرعها فى وجدان الشباب .

ومن مزايا هذه الطريقة أن تكسبهم معارف ومهارات جديدة واتجاهات من خلال خبرات من واقع الحياة ، وإختبار أو فحص مهن مستقبلية وإستكمال التعليم لتحقيقها .

- تعليم الشباب كيفية التعامل مع الآخرين بهدف تحقيق أكبر قدر من التوافق الإجتماعى .
- مواجهة المشكلات الإجتماعية مثل الأميه ، حيث يمكن للشباب المساهمة بدور إيجابى عن طريق الإشتراك فى مجالات تنظمها الأجهزة المعنية بقصد نشر الوعى بأهمية التصدى لهذه المشكلات .
- متابعة الجهود لمحو أمية المرأة ، حيث أنها مصاحبة لأسباب الفقر وتفشى الأمراض ، وبذلك يجب القيام بحملات وطنية لتخفيض معدلات الأمية التى لاتزال ارقامها مخيفة ، وبخاصة بين أوساط سكان الريف .

5-2-7 محور الإرشاد :

- بما ان التوسع فى الزراعة ورفع الإنتاجية وإحداث التغيرات الجذرية فى المجتمعات الريفية يتطلب إدخال التقنيات الحديثة المبتكره والعمل بإستمرار لمواكبة أو مواءمة المعارف العلمية التى تتمشى مع متطلبات الحياة ، يجب ان يواكب ذلك بالتدريب الجيد

للشباب فى كل سبل المعرفة ، حتى يلم بما تحتاجه تلك النظم والتقانه من خبره ومهاره ودقة فى العمل حتى تتحق الدراية الكافية بكل صغيره وكبيره تتعلق بصيانة تلك النظم .

- تنقيح البرامج التدريبية بالمدارس الزراعية والمراكز التدريبية لتتناسب مع إحتياجات العصر الحديث – عصر العولمه والتكنولوجيا المتطورة والتخطيط السليم ، هذا إلى جانب إقامة المشاريع الإنمائية الفاعله والقادرة على جذب الشباب للبقاء بالريف والعوده الطوعيه للمهاجرين ، وعليه فقد يلزم إدخال تقنيه حديثه فى الزراعة لرفع الإنتاجية والإنتاج لكل المحاصيل الحقلية والبستانية وترقية الخدمات الإجتماعية والثقافية .
- أن تكون البرامج الإرشادية جماهيرية النهج نابعة من القاعدة المستهدفة وهم سكان الريف الذين هم بمشاكلهم وأولويات حاجاتهم ، وأن يعمل الإرشاد الزراعى حينئذ من خلال البيئة الإجتماعية والثقافية للمزارعين ، مع التركيز على إهتمامات الشباب وتطلعاتهم لزيادة خبرتهم ومهاراتهم المختلفة المرتبطة بالزراعة والمجتمع الريفى . كما يجب أن تقدم الخدمات الزراعية علي مستوى المحليات ، وأن يخلق المرشد الزراعى لنفسه مكانه بين المجتمع الذي يقوم بخدمته ، مع وجوده المستمر بينهم لاستدامة الإتصال به والإستفادة من خبراته وتوجيهاته .
- إستخدام وسائل الإيضاح السمعيه والبصريه المبسطة والبرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة لأماكن الإرسال مع إستمرارية الإتصالات الشخصية ، حتى يتم إستيعاب هذه البرامج المقدمة بواسطة كل أفراد المجتمع بمن فيهم من الأميين ، ومحاولة ترقية وتغيير تلك المجتمعات الريفية تبعاً لمتطلبات ذلك التغيير الحضارى الذي ستشهده الزراعة والحياة عموماً فى العقود القادمة .
- ضرورة إعادة توجيه معتقدات المزارعين وقيمهم وسلوكهم عن طريق التعليم والتدريب فى مجال محو الأمية العادي والوظيفى ، ونشر المعلومات بواسطة الإعلام الجماهيرى، ، والتدريب عن طريق المشاركة فى الحقول الإرشادية ، والإيضاح العملى بشتى أنواعه ،مع اشراك المرشد والباحث والمزارع فى ذلك ، وأن يكون الباحث المشترك هو نفسه الذى أصدر التوصية البحثية المعنيه بالإيضاح .
- توجيه أنظار المسئولين إلى ضرورة الإهتمام بمراكز الشباب الريفى ، بما يمكنها من أداء دورها فى التنمية الريفية وزيادة مشاركة الشباب فى الأنشطة الزراعية عن طريق

توفير الدعم المالى ، القيادات المتخصصة ، وتنظيم البرامج التدريبية المناسبة، وتأصيل دورها كأحد المحاور الرئيسية لمشروعات خدمات البيئة ، ويجب اشتراك الشباب فى جميع الأنشطة الزراعية عن طريق هذه البرامج الإرشادية .

- تكثيف برامج التدريب المهنى لا سيما فى مجموعات المهن التى تعانى من نقص في عدد القوى العامله فيها ، وخصوصاً العماله الزراعية المتعلمه والمتدربه.
- أهمية وضرورة تبنى خارطة إرشاديه على المستوى الوطني ، بحيث تكون متلائمة مع إحتياجات الريف ، وأن تأخذ في إعتبارها حجم السكان وتوزيعهم الجغرافى ومستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية ، والأنشطة الإقتصادية القائمة على مستوى كل منطقة من المناطق الريفية ، وذلك للإستفادة منها فى دعم خطط التنمية الريفية والزراعية المستدامه فى المنطقة .
- توثيق الروابط بين مراكز التعليم والإرشاد والتدريب من ناحية وبين المرشدين ومجموعة الفلاحين والشباب الريفى من ناحية أخرى ، وتوجيهها نحو خدمة أهداف التنمية المنشودة فى المجال الزراعى .
- إعداد برامج تدريب متخصصة لشرائح صغار المزارعين والشباب الريفى والمرأة العاملة فى المجال الزراعى ومتابعة تنفيذها ، بما يحقق اكتساب معارف ومهارات عملية مناسبة ، هذا بالإضافة إلى ربط التعليم والتدريب بإحتياجات سوق العمل ، والتركيز على القطاع الزراعى باعتباره أهم القطاعات المتوقع نموها بصورة كبيره ، وبالتالى إحتياجها لإعداد كبيره من العماله المدربه .
- العمل على تعيين الخريجات الجامعيات كمرشدات ريفيات على مستوي القريه ، حتى تسهل مخاطبة المرأة الريفية ، التى تعان من الأمية بدرجة أكبر من الرجل فى معظم الدول العربية .
- إجراء التدريب والتأهيل للشباب الريفى بما يتناسب مع متطلبات أسواق العمل المتاح .
- المشاركة فى برامج مفتوحة لكل الشباب الذين يرغبون الإنتماء والإستفادة من تلك البرامج ، حيث أن ذلك يعتمد دعم وتعاون نوى الشباب وسكان الريف الى حد كبير فى تلك المشاركة ، وهذا يعنى عائلة واعيه كبيره وحقل احسن وحياة أفضل لمجتمع الريف .

- تصميم البرامج الإرشادية بحيث تعتمد على روح العمل والبحث بالمشاركة وديمقراطية الأسس والإجراءات المنفذة .
- ضرورة إهتمام القائمين بالبرامج الموجهة للشباب الريفى بالعمل على تعزيز وتطوير القيادات الشبابية ، وحثها على العمل على خدمة المجتمع والثقة بالنفس والإستقلالية .
- تجميع الحيازات الصغيرة لتكون وحدات إنتاجية ذات مساحات أكبر ، مما يسهم فى تخفيض التكلفة الإنتاجية وتسهيل عملية التسويق .

5-2-8 محور الإهتمام النوعى بالشباب الريفى و المزارع :

يختص هذا المحور إرشاد وتأهيل وتدريب وتوجيه الشباب الريفى بالشكل الذى يضمن فاعلية مشاركته فى كافة الأنشطة التنموية الزراعية ، وذلك من خلال :

1 - إخضاعهم الى دورات تدريبية وتأهيلية متخصصة فى المراكز التابعة لوزارة الزراعة بالقطر.

2 - توجيههم لإنتاج المحاصيل المطلوبة محلياً وخارجياً خاصة المحاصيل غير التقليدية عاليه القيمة فى الأسواق الدولية .

3 - توجيه الشباب للإهتمام بشروط ضبط الجودة والسلامة فيما ينتجون من محاصيل ، من أجل زيادة قدرتها على المنافسة فى أسواق الصادر .

4 - دمج الشباب من الجنسين فى أنشطة مرتبطة فى مجال الصناعات الزراعية والريفية والحرفية .

5 - دفع الشباب للإنتساب إلى التعاونيات الريفية والزراعية والعمل من خلالها لمعالجة القضايا بالتسويق والتوزيع .

6- حث الشباب الريفى على تشكيل مجالس للقرى وإعطائها سلطات واسعة فى وضع خطة إنمائية ضمن مخطط إنمائى متوازن على مستوى الوطن .

7 - حث الشباب الريفى على إتباع الأساليب الزراعية التى تحافظ على سلامة النظم الايكولوجية الطبيعية .

8 - قيام معاهد زراعية تستوعب الطلاب الذين لايحصلون على شهادات تمكنهم من دخول الجامعة لينالوا تدريباً نظرياً وعملياً فى العلوم الزراعية لمدة عام، ثم يعطى كل واحد قطعة أرض تحدد مساحتها على أسس إقتصادية ، مع تأمين التمويل اللازم ، بحيث

تصبح الزراعة مهنة جاذبه يتنافس عليها الشباب القطرى .

9- وضع برامج إرشادية لتشجيع زراعة محاصيل زراعية بعينها وتعريفهم بكيفية الزراعة ، مع تحديد وكمية الإنتاج المتوقع ، والقيمة التسويقية للمحاصيل المنتجة عبر برامج اعلامية مركزة تؤدى حتماً إلى توصيل هذه المجموعة من المواطنين إلى مرحلة الإقتناع ودخولهم إلي مجال الزراعة ، كما فى دولة قطر ، حيث أنه بالرغم من الطفرة الكبيرة التى حققتها القطاعات الزراعية القطرية خلال العشرين سنه الأخيره ، فلازالت تستورد كميات كبيرة من الحاصلات الزراعية التى يمكن إنتاجها محلياً وتقدر قيمتها بملايين الريالات شهرياً .

هذا ويلزم تبادل الخبرات والتجارب فى كيفية تطوير مشاركة الشباب فى التنمية الريفية ومدى تحقق استفادته من منجزاتها ، كما يجب تنسيق كل الجهود من جميع المؤسسات الإرشادية الوطنية الحكومية ، وغير الحكومية ، فى مجال التنمية الريفية على مستوى القريه ، والتى تأخذ على عاتقها تطوير وتفعيل دور الشباب ، خاصة وأن عملية التنمية عملية متكاملة ومترابطة بجميع قطاعاتها وفئاتها ، حيث تقع مسئوليتها على عاتق جميع المؤسسات بما فيها الجامعات والمراكز البحثية . وينبغى أيضاً زيادة التركيز علي الشباب الريفى فى البرامج الموجهة لتنميتهم وإكسابهم المهارات التى يحتاجونها للإنخراط فى العمل الإستثمارى ومن بين المتطلبات الهامة أيضاً :

* إدماج الجوانب البيئية والسكانية فى العمل الإستشارى الزراعى ، وبما يعمل على تفعيل دور الشباب فى الأنشطة الزراعية المختلفة .

* دعم القدرات المادية والبشرية للجهات المعنيه ضمن وزارات التنمية الريفية والبيئية بالإرشاد الزراعى ، من أجل وضع وتنفيذ برامج إرشادية أكثر شموليه ، بحيث يمكنها الوصول إلى كافة الفئات الشبابية وتوعيتها بضرورة التوجه نحو إستغلال الموارد الزراعية المتاحة على ضفاف الأنهار، وتغيير الأنماط الإنتاجية فى مجال التنمية الحيوانية ، نحو الإنتاج المكثف للألبان واللحوم والإستغلال الرشيد للثروة السمكية .

* دعم القدرات التنظيمية والإرشادية للمجتمع المدنى ، من خلال تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والتعاونيات الريفية النشطة في مجال التدريس والإرشاد الزراعى ، ويأتى هذا الدعم أساساً فى إطار مساعدتها على إدخال أحدث التقنيات الزراعية وتوعية

المزارعين بالطرق المثلى للإستفادة منها خاصة وسط الشباب .

إضافة إلى ماسبق يجب أن توجه السياسات التنموية فى الريف العربى نحو التالى :

- تحقيق الإكتفاء الذاتى من الموارد الأساسية.
- إستقرار أسعار الإنتاج الفلاحى ضمن عقود إنتاج وعقود شراكه مناسبة .
- تصنيع المنتجات الزراعية لزيادة العائد منها .
- البحث عن الأسواق الجديدة وذلك بإحداث المجلس الأعلى للتصدير والجودة .
- توفير عناصر الإنتاج وإحداث تعاضدات خدمات فلاحية .
- تأهيل ودعم الهياكل الريفية لتلعب دوراً قاعدياً بالإحاطة بالمنخرطين فيها .
- تطوير أساليب الإنتاج والإقتصاد في مياه الرى والمحافظة على المياه والتربة، وإستعمال أحدث تقنيات التصنيف والترويج وغذو أسواق جديدة ، مع حسن التصرف الإقتصادي في الموارد الزراعية .

وإعتماداً على ما سبق يجب دراسة هذه المقترحات من جميع جوانبها الإقتصادية والإجتماعية وتفاعلاتها مع التنمية ، ، خاصة مواءمة برامج التدريب ومتطلبات التنمية الزراعية ، بحيث يتم :

- تكثيف البرامج الإرشادية حسب حاجة الريفيين وخصوصياتهم .
- تمكين الشباب الريفى من التعبير عن حاجته من التدريب .
- تطوير وسائل وطرق الإنتاج وملاءمتها مع طموحات الشباب الريفى .
- إدخال تقنيات إنتاج متطوره تسمح للشباب الريفى من تعاطى زراعة متطورة ذات مردودية عالية .
- تأهيل قطاع الزراعة وبالتركيز على العنصر البشرى وإدخال التكنولوجيا الحديثة لمواكبة التطورات الإقتصادية المفروضه ، مثل :

* عولمة الإقتصاد .
* فتح الأسواق .
* الأمن الغذائى .
* الأمن البيئى .

* خصخصة قطاع الخدمات ووضع برامج محددة لتأطير الشباب الريفى .

- تشجيع الاستثمار فى المناطق الريفية لخلق مواطن شغل مغريه ، من أجل الحد من الهجره إلى المدينة .
- إدراج برامج تنموية جهوية ضمن المخططات التى تعتنى بالمناطق الأقل حظاً والتى تشكو من صعوبة العوامل المناخية وخاصة الجفاف .
- تشبيب تركيبة الريفيين ، وذلك بتشجيع إنضمام الشباب فى المقاسم الخاصة بالمزارعين الشبان أو تلك المخصصة للتقنيين الزراعيين .
- التركيز علي دور الفتاة الريفية وادماجها في برامج التدريب وإعطاءها الفرصة للدخول فى ميدان التنمية كعنصر مسؤول .
- الحد من تشتت الملكية للمحافظة على حجم الحيازات الزراعية الفلاحية.
- تقريب الخدمات الحياتية والحد من الفوارق بين المدينة والريف، وهذه العوامل تساعد على تنفيذ البرامج الإرشادية الخاصة بتفعيل مشاركة الشباب الريفي فى الأنشطة الزراعية حيث أنها ترد الإعتبار للريف وللنشاط الزراعى بصفة خاصة .
- توفير الميكنه الزراعية المناسبة لهذه المساحات مع تمليكها للجمعيات التعاونية وتأجيرها للمزارعين بأسعار رمزية ومناسبة ، أو بيعها لهم بأقساط مريحه لأن عدم القدرة التمويلية لدي المزارعين تحول دون تملكهم لتلك الآليات ، كما يلزم تدريب الشباب فى المناطق الريفية على تقنيات الإنتاج الحديثة .
- سن القوانين والتشريعات التى تنظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، بما يضمن إستقرار أحوال المزارعين ودفعهم الى زيادة إستثماراتهم فى ا لمجال الزراعى .
- إتخاذ الوسائل الكفيلة بحماية المنتجات المحلية ، وجعلها قادرة علي منافسة المنتجات المستوردة ، بوسائل الدعم المختلفة ، وفرض رسوم جمركيه علي المنتجات الزراعية المستورده منعاً لمنافسة المنتج المحلى .
- إقامة المشاريع الزراعية الصناعية التى تعمل علي دعم وتسهيل تسويق المنتجات الزراعية كمشاريع تصنيع وتبريد وتجميد الخضروات والألبان والمنتجات الحيوانية الأخرى .

5-2-9 محور إصلاح الجوانب الإجتماعية :

ينبغى تعبئة المجتمع المدنى من جمعيات ومنظمات غير حكومية للمساهمة في اعداد وتنفيذ ومتابعة البرامـج الراميـة إلي تفعيل مُشاركة الشباب الريفى فى الأنشطة الزراعية أو المرتبطة بها ، وفى هذا الإطار لابد من : -

* تشجيع الشباب من أجل التنظيم فى إطار جمعيات .
* إتاحة المعلومات للجمعيات التعاونية والمهنية للقيام بدورها فى إرشاد ودعم الشباب ، من أجل إدماجهم فى الحياة العملية عن طريق التشغيل أو إنشاء أعمال خاصة بهم .
* تأمين التكوين الضرورى والتأطير اللازم لأعضاء ومسئولى هذه الجمعيات .
* توفير الدعم والقروض الميسرة للجمعيات القائمة .

إعطاء الريف المزيد من الأفضلية فى خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة فيما يتصل بتوفير البنيات الأساسية والخدمات كالتعليم ، والصحة والمواصلات الخ ، وذلك للحد من عشوائية الهجرة وتخفيف الضغط على المدن .

* إحداث شبكة طرقات ريفية تصل كل المناطق المعزولة بالمدن الرئيسية تسهيل إنتقال المنتجات بالأسواق .
* تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وللزراعة . وإمداد التجمعات السكانية بالنور الكهربائى ، هذا إلي جانب . العمل على تقليص الفجوات بين الحضر والريف.
* إقامة مشروعات للتنمية الريفية ، بحيث يتم تأمين الحاجات الأساسية في لمجتمع الريف ، وإتاحة الفـرص للإستفـادة من القيادات المحلية والعمل على تشجيعها وتدريبها .
* إدماج النوع الإجتماعي (Gender) في عمليات التنمية ، وبالتالي تقليص الفجوة النوعية عن طريق زيادة المشاركة الإجتماعية المنظمة مؤسسياً للريفيات ، وزيادة المشاركة النسوية الفرديه فى قضايا المجتمع علي المستوي المحلى .
* دعم الدور الإجتماعى للمرأة الريفية وزيادة مساهمتها فى عملية التنمية الإجتماعية وغيرها .
* إعادة توجيه معتقدات المزارعين وقيمهم وسلوكهم عن طريق التعليم والتدريب فى مجال محو الأميه العادى والوظيفى .

5 – 2 – 10 محور الإعلام :

تتمثل المقترحات فى هذا الجانب فيما يلى :-

- تشجيع مؤسسات الإعلام المختلفة للمساهمة فى برامج الإعلام السكانى والزراعى .
- تشجيع برامج توعية النساء الريفيات ، من خلال برامج الأسرة والبرامج المماثلة مع دعمها وتطويرها .
- نشر المعلومات الزراعية والتكنولوجية بواسطة الإعلام الجماهيرى والتدريب عن طريق المشاركة .
- التكامل مع الأجهزة الإذاعية والتلفازية والصحافة والمطابع الأهلية لإهميتها فى زيادة أثر وفعالية المشاريع الإرشادية .
- توجيه الإعلام وتكثيف رسالته نحو تنفيذ البرامج التنموية المتكاملة والمتخصصة ، ذات الأهداف الواضحة ، والتى تتطلب استنباط ونقل ونشر وتبنى التقانات الحديثة للوصول إلى الأهداف المرجوة .
- تركيز الرسالة الإعلامية على أهمية التنسيق بين أجهزة الإرشاد والمؤسسات والمراكز البحثية الزراعية ، بما يمكن من تناغم عملها .

إهتمام أجهزة الإعلام بضرورة توفير المعلومات والإحصاءات الخاصة بالشباب الريفى ، بل حتى عن الريف ككل ، حيث تسود محدودية وصعوبة فى الحصول على معلومات تفصيلية عن الريف ولعل هذا الأمر يظهر بوضوح فى قلة المعلومات الإحصائية الرسمية المتوفرة عن دور الشباب فى الزراعة بشكل تفصيلى ، هذا الى جانب قلة المعلومات الرسمية المتوفرة عن الأدوار التى يؤديها الشباب (ذكور وأناث) فى الريف – سواء فى المنزل أو فى صناعات مدرة للدخل ، أو أى أعمال أخرى .

5 – 3 المشروعات المقترحة لتفعيل دور الشباب الريفي فى العمل الزراعى التنموى :

5 – 3 – 1 مشروع انشاء المركز العربى لتنمية الشباب :

يسعى هذا المشروع لتوحيد مجهودات الشباب العربى فى تنمية الشباب فى الريف والحضر ليكون دعماً حقيقياً للتنمية الزراعية المستدامة بالريف العربى .

الأهداف :ـ

1 – العمل على تعزيز دور الشباب فى المجتمع العربى وذلك بتدريبهم علي المهارات التي ترفع من قدراتهم وتمكنهم من أداء دورهم بالصورة المطلوبة .

2 – السعى لوضع سياسة عربية مشتركة فى مجال تنمية الشباب العربى وتوفير الخطط والبرامج التي تؤدي إلى التنمية الشاملة فى الوطن العربى

3 – القيام بإعداد الدراسات العلمية والإحصاءات التى تتعلق بتنمية الشباب وسد الفجوة والنقص فى هذا المجال .

4 – جمع وإعداد ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بتنمية الشباب وإجراء الحوار العلمى البناء بين المفكرين العرب من جهة وأصحاب القرار العربى من جهة ثانية.

5 – العمل بكل الوسائل المحليه والقومية على تقييم مشروعات التنمية وتخطى سلبياتها وتطويرها .

6 – العمل على زيادة مشاركة الشباب العربى فى الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى والصناعات الغذائية الخفيفه والتنمية الريفية .

ويجوز زيادة المشاركة بناء على إقتراح مجلس إدارة المركز .

*** الموارد المالية للمركز :**

أ – نصيب الأعضاء.

ب – الهبات والتبرعات .

جـ – نشاطات المركز الإستثماريه .

*** الهيكل التنظيمى :**

يكون للمركز جمعية عمومية ومجلس إدارة يضم مجالات التخصصات المطلوبة من بحوث وتدريب وعلاقات عامة .

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء من ذوى المؤهلات العلمية والخبره العاليه فى مجال تنمية الشباب والمجالات الأخرى المطلوبة ، وتكون عضويته لمدة خمس سنوات قابله للتجديد ، ويعمل مجلس الإدارة على وضع النظم واللوائح اللازمة لتسيير العمل فى المركز .

*** مجالات عمل المركز : تتمثل مجالات عمل هذا المركز فى القيام بالأنشطة التالية :**

- التدريب ورفع المهارات
- عقد الندوات والمؤتمرات للتنوير بالقضايا التى تهم شريحة الشباب وإقتراح التوصيات الضرورية لحلها .
- إعداد دراسات الحالة للمشاكل التى تعانى منها شريحة الشباب .
- توفير البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة الشباب فى المجالات التنموية الزراعية وغيرها .
- إصدار النشرات والمطبوعات التي تعرف بأنشطة الشباب وقضاياهم .

5 – 3 – 2 مقترح مشروع تدريب وتاهيل قيادات الإرشاد الزراعى والشباب في الوطن العربى :-

* إن ما تتضمنه التنمية من قضايا يتعدى الموارد الطبيعية ورأس المال الى مقدرة الكوادر البشرية التى تجعلهم وكلاء تغيير فاعلين ومنتجين إقتصادياً ، حيث أن الهدف الأساسى للتنمية البشرية يرتكز على توسيع دائرة الإلمام المعرفى لأكبر عدد من الكوادر العاملة ، عليه فإنه ينبغى :

* المساواة فى إتاحة الفرص لأفراد فى المجتمع .

* استدامة الفرص من جيل الى جيل .

* تمكين كافة الفئات من المشاركة الشعبية فى عمليات التنمية ولايجوز إستبعاد شريحة الشباب من فرص التعلم والتدريب ، حيث أن إستبعاد الشباب من كثير من الفرص الإقتصادية والسياسية هو بمثابة قيد مستمر للتقدم والرقى ، لذا يجب اعتبار الشباب عنصراً فاعلاً فى التغيير ، أن الإعتماد على قدراته وتمكينه عن التعليم والتدريب والتأهيل اللازم ليس عملاً له قيمه بحد ذاته فحسب بل أنه اضمن طريق للإسهام فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى البلدان العربية .

يعتبر التدريب ، كما هو معلوم عملية هامة لتحقيق أى تغيير إيجابى في وضع الشباب ورفع قدراتهم في المجتمع ، وذلك لما له من إستراتيجيات ومداخل متعددة لها القدرة علي تفعيل مساهمة الشباب في التنمية المستدامة والشاملة . وبما أن التدريب

منظومه متكاملة وشامله لعدة عمليات ولها مدخلات ومخرجات ، ويقترح إستعمال الوسائل الفردية في التعليم والتدريب على الحرف وإعتماد مبدأ التدريب المهنى والتدريب الجماعى فى وسائل الإرشاد والإتصال ، ولنجاح التدريب فانه من الضرورة توفر المعينات اللازمة ، من سعة مكانية وخدمات مكتبية ومعينات سمعية وبصرية ، هذا بالإضافة إلى البرامج التى تسعى لتحقيق الهدف المخطط له ، هذا ولابد من إيجاد إدارة متخصصة يكون من مهامها توجيه وتنسيق نشاطات التدريب ، ويقترح ان تتبع مثل هذه الآلية المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

5 – 3 – 2 – 1 مبررات واهداف المشروع :

أ – المبررات :

1 – تعاظم الإدوار والمساهمات التى يمكن ان يقوم بها الشباب الريفى فى مجالات الإنتاج الزراعى والصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الغذائى على المستوى المحلى والقومى .

2 – غياب وضعف البرامج الإرشادية والتدريبية الموجهة للشباب الريفى .

3 – أهمية نقل التكنولوجيا بالوصول إلى الحقل الميدانى .

4 – تسارع وتيرة التغيير وتحديات العولمة وضرورة الإندماج فى السوق الدولية ، مع تباين التنمية الريفية والإرشاد وأهدافه ووظائفه ما بين الأقطار العربية .

ب – أهداف المشروع :

1 – تعزيز دور مشاركة ورفع قدرات الشباب الريفى الفنيه والإداريه فى مجالات الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى والمجالات الخدميه والبيئية والصناعية والسياحية.

2 – خلق كوادر قياديه لزيادة مساهمة الشباب فى العمل الزراعى وزيادة الإنتاجية .

3 – بناء شبكة معلومات عربية فى مجال التقانات وإدارة المشروعات الصغيرة المصممه للشباب الريفى من الجنسين .

4 – تأهيل مراكز التدريب المختارة .

5 – 3 – 2 – 2 الفئات المستهدفة :ـ

يوجه هذا العمل للمسؤولين والمختصين فى أجهزة التنمية الريفية والإرشاد الزراعى والقيادات الشبابيه والنسويه فى الدول العربية ، هذا إلى جانب المرشدين الزراعيين

على مستوى القواعد ومدراء مراكز التنمية الريفية بالدول العربية ، ومراكز الشباب الريفية المطوره بصفه خاصة .

5-3-2-3 مكونات المشروع :

- دورات تدريبية قومية لمدربى المدربين (TOT) .
- دورات تدريبية قطرية لمدربى المدربين (TOT) .
- دورات تدريبية للقيادات الشبابيه القطريه .
- دورات تدريبية جهوية لتدريب المرشدين .

5-3-2-4 آلية التنفيذ :

- تنفيذ عشره دورات تدريبية قطريه لمدربى المدربين (TOT) والقيادات الشبابية القطرية .
- تنفيذ عشر دورات تدريبية قطرية على مستوى الولايات والمحافظات لتدريب المرشدين والقيادات الشبابيه المحلية فى الدول العربية .
- إجراء مسح ميدانى لتحديد مراكز التدريب جغرافيا .
- تحديد الإحتياجات الإستراتيجية للشباب الريفى من الجنسين .
- عقد ورش العمل والندوات التدريبية على المستوى القومى والقطرى والجهوى .
- مراجعة وتقويم البرامج التى تقدمها مراكز التدريب المختارة .
- التركيز على التحليل النوعى والقضايا السكانية ، والعولمه وأثرها على التطور الزراعى .

5-3-2-5 المجالات التخصصية للتدريب :-

- عقد ورش عمل تدريبية قومية وقطرية فى المجالات الآتيه :-
- تصميم وتنفيذ وتقويم ومتابعة المشروعات .
- تنمية القيادات الشبابية وتعميق القيم الثقافية الشعبية .
- الإرشاد البيطرى.
- الإرشاد التسويقى .

- تقنيات إنتاج وتصنيع الغذاء وحماية التربه وصيانة الالات
- إعداد دراسات الجدوى وتقييمها .
- إدارة المشروعات والتمويل والإقراض .
- القضايا السكانيه ، وتطوير مهارات القيادة .
- أهمية البحث والأسلوب العلمى فى إتخاذ القرارات .

هذا وسوف يتم تنفيذ هذا التدريب علي ثلاثة مستويات : القومى والقطرى والجهوى (المحلى) ، كما يصاحب تدريب القيادات الإرشاديه والشباب نشاطات ترفيهية رياضية ومسابقات إجتماعية ورحلات ميدانية مما، يشجع على استقطاب الشباب لنشاطات المراكز التدريبية .

5-3-2-6 الموقع :

فيما يتعلق بتأهيل مراكز التدريب المختاره يمكن إختيار موقع لمركز تدريب فى كل من الأقاليم التالية .

- المغرب العربى .
- دول المشرق العربى.
- شبه الجزيرة العربية .

5-3-2-7 مدة المشروع :

يمكن أن يستمر هذا التدريب لمدة عامين على أن يتم البدء بالقومى فالقطرى فالجهوى.

هذا ويشتمل المشروع على المستوى القومى وحدة تنسيق تضم عناصر الخبره التاليه :

- ممثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية كجهة تنسيقية .
- مديرى المشروعات الوطنية بالدول العربية .
- إدارات الجهاز الإرشادى بوزارات الزراعة العربية «ممثل الجهة أو الجهات المشاركة فى التمويل» .
- سعة مكانية (مكتب تنسيق وإتصال) لمهام لجنة التنسيق .
- تحديد الإحتياجات الكلية للتدريب بالإستعانة بمديرى المشروعات وجهاز تنسيق

الجمعيات فى البلد المحدد .

- وضع الخطط والبرامج .

ويقترح أن يكون مقر وحدة التنسيق فى المنظمة العربية بالخرطوم لتوسطها موقع تنفيذ المشروعات على المستوى الوطنى .

يقترح أن تكون مراكز الشباب المتخصصة وإدارات الإرشاد بالوزارات الزراعية أو الإجتماعية هى المسئولة عن العمل بالتنسيق مع المنظمة العربية .

5 - 3 - 2 - 8 الآثار المتوقعة للمشروع :

من المتوقع بعد إنجاز هذا المشروع تحسين أوضاع الشباب الريفى وزيادة فعالية مشاركتهم فى الإنتاج الزراعى والتنمية الريفية .

5 - 3 - 3 مقترح مشروع شبكة المعلومات :

من الأهمية بمكان إقامة شبكة للمعلومات ، الخاصة بمشاركات الشباب الريفى فى الأنشطة التنموية بصفة عامة ، والزراعية بصفة خاصة ، فقد أصبحت المعلومات عصب الإدارة الحديثة ، حيث أن توفرها يعنى القدرة على التحرك بكفاءة وموضوعية وإتخاذ القرارات السليمة فقد وضح أن معظم الدول العربية تعانى بدرجات متفاوته من غياب نظم معلومات فى مجال الشباب والتكنولوجيا ، وعليه ستمكن هذه الشبكة واضعى السياسات العامة والمخططين التنفيذيين من القيام بمسئولياتهم التخطيطية على النحو الأكمل .

5 - 3 - 3 - 1 مبررات وأهداف المشروع :

أ - المبررات :

هنالك ضعف واضح وكبير فى المعلومات ، خاصة المتعلق منها بأوضاع الشباب الريفى ، ليس ذلك فحسب بل حتى عن الريف ككل ، فعند مناقشة موضوع الريف هنالك محدودية وصعوبة فى الحصول على معلومات تفصيلية حول خصائص وسمات المجتمع فى الريف العربى ، خاصة فيما يتعلق بنشاطاته الإقتصادية .

ويظهر ذلك بوضوح فى التالى :

- قلة المعلومات الإحصائية الرسمية المتوفرة عن دور الشباب فى الزراعة بشكل تفصيلى ولكل المحاصيل ولكل العمليات الزراعية بشكل عام .
- قلة المعلومات الرسمية المتوفرة عن الأدوار التى يؤديها الشباب (الذكور وإناث) فى

الريف ، سواء فى المنزل فى صناعات مدره للدخل ، أو أعمال أخرى .

- قلة المعلومات الرسمية المتوفرة عن القوى العاملة حسب الفئة العمرية، وكذا النسبة الفعلية للعمل المأجور وغير المأجور .
- نقص المعلومات والبيانات الخاصة بفئة الشباب لأصحاب القرار ، من أجل إدماجهم فى السياسات والإستراتيجيات وفى الخطط والبرامج الوطنية التى تستلزم تبادل الخبرات والتجارب وكيفية تطوير مشاركة الشباب.

ويضاف إلى ذلك غياب نظم المعلومات فى مجال التكنولوجيا الزراعية نفسها ، الشئ الذى ينتج عنه الكثير من المعوقات التي تؤدى بدورها إلى عدم فعالية نتائج البحوث الزراعية ، إلا فى نطاق ضيق ، لذا نبعت فكرة هذه الشبكه ثم يليها مركز تدريب على نظم المعلومات لكى تساعد المخططين وواضعي السياسات العامة والتنفيذيين فى رسم السياسات والخطط التى تضمن إنجاح مشروعات التنمية الريفية .

ب – أهداف الشبكة :ـ

- جمع وتصنيف وبث المعلومات لجميع الدول العربية .
- تحليل وبرمجة المعلومات ونشرها فى أوسع نطاق ممكن .
- التنسيق بين هيئات البحوث الزراعية من تقنيه وكيميائيه ومائية وحيويه وتوصيلها إلى صانعى القرارات .
- التنسيق مع الوزارات الفنيه المعينه لتزويدها بالمعلومات اللازمة للتخطيط العلمى السليم .
- الإستفاده من العلوم والتكنولوجيا الحديثة والعمل على توطينها وتوظيفها في خدمة التنمية الزراعية المستدامة .
- تبادل الخبرات والمعارف بين الدول العربية .

5 – 3 – 3 – 2 الفئات المستهدفة :ـ

- كل الإدارات المختصة فى الوزارات المعنيه بالزراعة والتقانه بالدول العربية ، مع التركيز على شريحة الشباب فى الريف العربى .
- المؤسسات العلمية المعنيه بالتدريب فى المجالات الزراعية .
- مراكز البحوث العلمية الزراعية .
- مراكز الإرشاد الزراعى ومؤسسات تنمية الريف .

- السياسيين والمخططين والتنفيذيين .
- المؤسسات الشعبية ، خاصة المنظمات الطوعية غير الحكومية ، لزيادة مشاركتها فى التنمية الوطنية والقومية .

5 – 3 – 3 – 3 مكونات المشروع :

- نظام المعلومات الجغرافى GIS ونظام الإستشعار عن البعد ، مع تأمين خبرات فى هذه التخصصات .
- متخصص حاسب آلى فى مجال البحوث الزراعية .
- مكتبة وأجهزة رصد معلومات وتوثيق متكاملة .
- فنيين متخصصين فى المجالات المختلفة .
- مصدر مالى (موازنة محددة) للتشغيل وشراء المعدات اللازمة .

5 – 3 – 3 – 4 آلية التنفيذ :ـ

- إجراء مسح ميدانى لما هو متوفر من المعلومات والبيانات اللازمة لقيام هذه الشبكة .
- عقد ورشة عمل تنويريه عن أهمية الشبكة والتعريف بمهامها .
- مراجعة البرامج السابقه وأرشفتها وترميزها .
- شراء المعدات الفنيه التقنية اللازمة .
- تدريب الكوادر العاملة ففى المجالات التالية :

* الحاسب الآلى .
* نظم المعلومات الجغرافية (GIS) .
* المكتبات والتوثيق .

5 – 3 – 3 – 5 الموقع :ـ

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أو أى مركز تميز في أى من الدول العربية المختلفة .

5 – 3 – 3 – 6 مدة المشروع :ـ

مفتوحة ، ولكن يتم فى العام الأول التأسيس وتأمين مستلزمات العمل وتعيين الخبراء ، ويتم فى الأعوام التالية ، رصد موازنة محددة لتسيير العمل .

5 – 3 – 3 – 7 التوصيف الفنى للمشروع على المستوى القومى :

يشمل المشروع على المستوى القومى على وحدة فنية ، يعين بها :

- منسق للمشروع بالمركز الذى يتم إختياره كمقر للشبكة .
- فنى متخصص فى نظم المعلومات (ربط شبكات) .
- وحدات تنسيق بكل الوزارات المعينه فى الأقطار التى تشملها الشبكة .
- سعه مكتبية .

5 – 3 – 3 – 8 الآثار المتوقعة للمشروع :

- توفير المعلومات فى المجالات الزراعية التقنية الحديثة المحفزه لزيادة الإنتاجية والإنتاج .
- توفير المعلومات المرتبطة بأنشطة المرأة والشباب والخبراء وقادة الرأى فى المنطقة العربية .
- رفع الكفاءة الإدارية والتخطيطية فى الأقطار العربية ، من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوه .

المراجع

المراجـــع :

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلدات (20) و (20) ، لعامى 2000 و 2001 .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية للمملكة الأردنية الهاشمية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية لدولة البحرين حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية للجمهورية التونسية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية لجمهورية السودان حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية للجمهورية العربية السورية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية لجمهورية العراق حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية للمملكة المغربية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية للجمهورية الإسلامية الموريتانية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2001) :

الدراسة القطرية للجمهورية اليمنية حول تفعيل دور الشباب الريفي في التنمية الزراعية.

12 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة الشاملة حول زيادة مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة الإنتاجية والتنموية فى الوطن العربى ، الخرطوم ، 1999 .

13 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – وثائق الندوة القومية حول تعزيز دور التعاونيات الزراعية فى تحقيق التنمية الريفية المستدامة ، الخرطوم ، 1998 .

14 – وثائق مؤتمر – دور الشباب الريفى فى التنمية الريفية فى إقليم جنوب المتوسط – عمان – المملكة الأردنية الهاشمية ، 1998 .

15 – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة مساهمة التنظيمات النسوية فى تنمية المرأة الريفية ووثيقة المشروع المتكامل لتوثيقها ، الخرطوم ، 1997 .

16 – مركز الدراسات الإستراتيجية – جمهورية السودان – الإستراتيجية القومية الشاملة – المجلد الأول – 1992.

17 – فيصل الشيخ دور مراكز الصديق للناشئين فى التنمية الريفية فى العراق مترجم عن بحث لرتشارد أندروز – مديرية الإرشاد الزراعى – وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى ، 1975 .

الملخص الإنجليزى

Summary

This study comprises five main chapters, the first displays the economic and social features of the rural areas of the Arab Region. The analysis encompasses the different activities of the inhabitants according to age categories . It reveals that the youth category (15-20) years old , which is the concern of this study has little participation in the different agricultural activities, particularly the developmental ones. The principal reasons behind this include:

- The Low profits and returns offered by the traditional agriculture performed by rural farmers.
- The Lack of finance for adopting new technologies and modernizing tillage and harvesting operations .
- The high income offered by other competitive sectors, particularly the industrial and tourism sectors, where salaries are relatively high.
- The uncertainty associated with agriculture , due to environmental factors, and in some circumstances the government intervention, by adding taxes and fixing low prices for agricultural products .

Chapter two discusses the fundamental factors, that make the youth category abandon the agricultural work and leave rural areas for cities and industrial areas. These factors vary in their nature , where include: economic , social and technical problems . The most prominent of which are those associated with land tenure, where most of the cultivated areas are owned by old men and women. In addition these cultivable lands are small to the extent that the

family could not relay on their income, which has been declining every year and another . The low production and productivity of the land is mainly attributable to the traditional farming practices , the lack of accessibility to new technologies, the drop in land fertility , due to misuse, the environmental hazards, and fragmentation of the cultivable areas,which makes it difficult for farmers to introduce mechanization.

The social factors behind the migration of youth to Urban and industrial sites, include , the lack of essential health, educational and recreational services in rural areas, due to government policies , which always favour urban sites and create imbalanced development situation.

Chapter three displays the new trends for activating and promoting role of youth in development endeavours oriented to rural areas, with special reference to some pioneering international and local experiences, to draw some lessons and study the possibilities of adoption. The local experiences of some Arab countries include appropriate extension and training packages oriented to absorption of youth category in the agricultural development plans in the rural areas. The said package is comprising three types of programmes.

* The first type addressing the different age groups, including the youth category.
* The second type addressing women.
* The third has been oriented to youth category.

The study reveals that the first type of programmes, has been the most common type in most of the Arab countries. The local nongovernmental organizations have been doing hard in this context, but their endeavours need some coordination , for the fact that much of their work lack the integral nature. In addition to absence of appropriate research and studies that identify the real problem the youth category in rural areas has been facing , with particular reference to those pertinent to access to loans or any source of finance.

The international and regional organizations have played vital role in encouraging the youth category to take part and actively be involved in the developmental tasks , as they constitute the major pillar of the process. The strategies of these institutions and also the governments plans have recently started to pay attention to the participation of youth in planning and implementation of their projects in rural areas, particularly the graduates of agricultural faculties and institutes.

The institute of development research, which is working under the umbrella of UNESCO has been doing hard in executing projects oriented to strengthening role of women in poverty alleviation.

In the Arab Region there are so many financial and developmental institutions which have been taking care of youth projects, of which the Kuwaiti Fund for Economic Development, Saudi Fund for Development , Abu Dhabi Fund for Social and Economic development, the Lybian External Fund , in addition to other regional institutions, like the Arab Authority for Agricultural

Investment and Development , the Arab Fund for Economic Development in Africa, and the Arab Fund for Economic and Social Development (AFESD).

The projects financed by such funds offer good opportunities for the youth to participate in the Development of their rural areas and combating poverty and famines.

The role of the nongovernmental organizations and people participation has taken many different shapes . One of these would be the agricultural graduates societies, which invest their science and skills in practicing the agricultural work by themselves.

This experience has partially solved the problem of unemployment of the graduates and availed so many job opportunities for people in the rural areas, which helped in increasing income and improving the living standards.

The graduates have executed with the aid of some regional and local authorities,as in Sudan so many projects of developmental nature, where attention was paid to modernization of agricultural practices for boosting the production. Such experiences and other international ones should be taken into consideration when governments plan to make youth participate actively in the development process of rural areas.

Chapter four actively the major problems and handicaps facing the active involvement of youth in the agricultural activities in rural areas. The most critical limiting factor as revealed by the study is the access to financial sources. In Iraq , Algeria, Muritania and

Morocco they have managed to solve this situation by establishing different kinds of funding systems, such as : Social Funds, Funds for local development, Cooperative banks, in addition to the support offered by the foreign developmental financial institutions.

The prominent role of such assistance reflected in a substantial involvement of youth in the agricultural activities, where most of the participants, found room to adopt new modern technologies, that helped them to increase their farm incomes.

Chapter five displays the proposed silutions and suggestions,that could help in strengthening the direct role of youth in developing the rural agricultural economics. These proposals include policy improvement, organizational and structural adjustments together with improvement of the legislative frame and the development of services in rural areas.

فريق الدراسة

فريق الدراسة

(أ) خبراء من خارج المنظمة :

الدكتور عوض الله محمد سعيد	رئيس قسم الإرشاد الزراعى كلية الزراعة جامعة الخرطوم	– عضواً
الدكتورة / آمنة أحمد رحمه	محاضر بجامعة الأحفاد للبنات	– عضواً

(ب) خبراء المنظمة :

الدكتور الحاج عطية الحبيب	مدير إدارة التنمية البشرية بالتكليف	– منسقاً للفريق
المهندس خليل أبو عفيفة	مساعد خبير	– عضواً